نفسي وزملائي إلى التوبة النصوح عن كل خطيئة وتقصير مستغفرين لله مقيمين بأحكامه متضرعين إليه، متدبرين لقوله تعالى:

«ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون»

(ولو أن أهل القـرآن آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام، الزملاء بقي الزملاء المتحدثين إلى صباح الغد التالية اسمائهم..

الدكتور ذيب عبدالله، الدكتور همام سعيد، الدكتور عبدالحافظ الشخانبة، الأستاذ حاتم الغزاوي، الأستاذ محمد داودية.

ارفع الجلسة وأعود لاستئنافها صباح الغد، شكراً لكم

(انتهت الجلسة)

حكم خير	**م. سعد هايل السرور**
أمين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس النواب



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة (اليوم الثالث)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٣/شعبان/١٤١٦هجرية الموافق ١٩٩٦/١/٤ ميلادية.

العدد (١٠) المجلد (٣٣)

■ جدول الأعمال ■

أ ـ تحدث السادة النواب التالية أسماؤهم:

١ ـ سعادة الدكتور ذيب عبدالله

٢ ـ سعادة الدكتور همام سعيد

٣ ـ سعادة الدكتور عبدالحافظ الشخانبة

٤ ـ سعادة السيد منير صوبر

٥ ـ سعادة السيد حاتم الغزاوي

٦ ـ سعادة السيد سميح الفرح

٧ ـ سعادة السيد محمد داودية

ب ـ مداخلة لمعالي الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة المالية على السادة النواب المحترمين.

جـ ـ رد معالي وزير المالية على السادة النواب المحترمين.

د ـ رد سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع على السادة النواب المحترمين.

٣) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الأربعاء ١٩٩٦/١/١٧ الساعة العاشرة صباحاً

* وقائع العدد

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩٦/١/٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (العاشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي المهندس سعد هايل السرور) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: السيد إبراهيم شحدة.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: السيد سليمان السعد، معالي المهندس سمير قعوار.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: دولة السيد طاهر المصري، معالي الدكتور عبدالله العكايلة.

وحضر من الحكومة:

١ ـ سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢ ـ معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

٣ ـ معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام

٤ ـ معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب

٥ ـ معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية

٦ ـ معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير الخارجية

٧ ـ معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات

٨ ـ معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة

٩ ـ معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة

١٠ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري

١١ ـ معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة

١٢ ـ معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

١٣ ـ معالي الدكتورة ريما خلف الهنيدي : وزير التخطيط

١٤ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الأشغال العامة والإسكان

١٥ ـ معالي السيد عادل القضاة : وزير التموين

١٦ ـ معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة

١٧ ـ معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي

١٨ ـ معالي السيد هشام التل : وزير العدل

١٩ ـ معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية

٢٠ ـ معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل

٢١ ـ معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٢٢ ـ معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة

٢٣ ـ معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة

٢٤ ـ معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة

٢٥ ـ معالي الدكتور محي الدين توق : وزير التنمية الإدارية

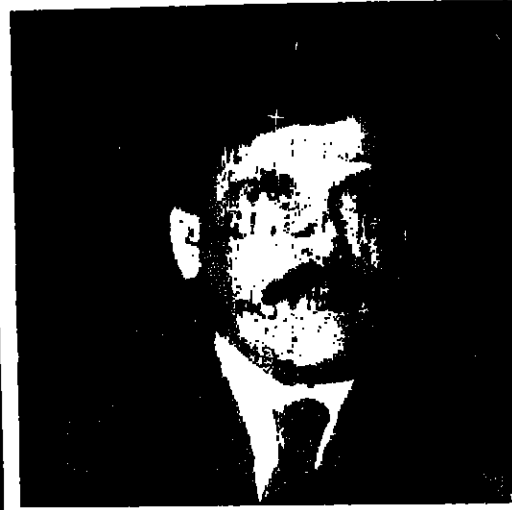
٢٦ ـ معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية

٢٧ ـ معالي السيد عبدالإله الخطيب : وزير السياحة والآثار

٢٨ ـ معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية

*** وحضر من الامانة العامة:**

السيد نذير عطيات، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي.



معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل نعود إلى استئناف الجلسة، أول المتحدثين الدكتور ذيب عبدالله يليه الدكتور همام سعيد.

الدكتور ذيب عبدالله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

معالي الرئيس،

الأخوة النواب

بداية أشكر للحكومة جهدها في إعداد هذه الموازنة والتي تتحدث عن نسبة وقدرها (٦٪) في النمو، وأتساءل هنا لماذا لا يؤثر هذا النمو إيجابياً في حياة المواطن؟ وأرجو للحكومة أن تنزع طاقية الإخفاء عن هذا النمو ليراه المواطن المسكين الذي وقف طويلاً في طوابير بطاقات التموين ليعود في أغلب الأحيان بخفي حنين، وليراه المواطن وهو يذهب للعلاج فينتظر طويلاً ليعتذر في الأخير له عن عدم توفر العلاج فلا يجد الدواء كيف يصدق المواطن أن هناك نمواً وهو يرى الإرتفاع الحاد في أسعار السلع الضرورية. اين هذا النمو في القطاع الصناعي وقد ضيقنا على الصناعة الوطنية وأين هذا النمو في القطاع الزراعي مياه الأمطار تذهب هدراً لا تجد من السدود ما يحبسها. واضطر المزارع أن يبيع انتاجه بسعر أقل من سعر الصناديق التي تحوي هذا المحصول، وأين هذا النمو الذي لا تراه عيون الاف الأسر الفقيرة التي يزداد عددها كل يوم أين هذا النمو

الذي لا تراه عيون الآلاف من الذين لا يعملون وهم قادرون على العمل وأين هو وآلاف الطلبة من أصحاب المعدلات العالية لا يستطيعون دخول الجامعات.

معالي الرئيس..

إن هذه الموازنة تهتم بالأرقام وتنسى مشاعر الإنسان وتنسى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في واقع المواطن وصندوق النقد الدولي لا ينظر إلى حال المواطنين ولا إلى استقرار الوطن ويجب أن لا نسلم لوصاياه دون نقاش.

معالي الرئيس..

إن أخطر ما في هذه الموازنة أنها تجحف في حق الطبقة المتوسطة لتواجه هجرة قسرية نحو الفقر وتتضائل هذه الشريحة باستمرار وهنا مكمن الخطر فإن أمن الوطن والمواطن يتأثران سلباً أو إيجاباً بتأثر هذه الشريحة.

معالي الرئيس..

حضرات الأخوة النواب..

إن ارتفاع الأسعار الذي لا يطاق لا يتناسب مع الزيادة المقررة للموظفين والتي لا تسمن ولا تغني من جوع وماذا يفعل الموظفون في القطاع الخاص والذين لا تشملهم هذه الزيادة أصلاً وماذا يفعل الذين لا يجدون عملاً تجاه الإرتفاع الحاد في الأسعار.

معالي الرئيس..

حضرات الأخوة النواب..

نسمع باستمرار شكاوي وأنات المواطنين من غياب العدالة في توزيع الوظائف وقد سمعنا شكواهم من العذاب والمهانة التي يواجهونها في وقوفهم في طوابير الكوبونات هذا الموقف الذي لم يحدث إبان الحرب فكيف يحدث الآن.

معالي الرئيس..

لقد أصاب المواطنين هلع شديد عندما سمعوا بنية الحكومة برفع الدعم عن السلع الضرورية وخصوصاً الخبز الذي لا يجد الفقير غيره.

وإن فعلت الحكومة ذلك فإنها توقع الضرر البليغ بالوطن والمواطن.

معالي الرئيس..

استغرب عدم تنفيذ الحكومة للكثير من توصيات اللجنة المالية على موازنة (١٩٩٥) والتي أقرها هذا المجلس الكريم فإذا كانت الحكومة غير جادة في التعامل مع توصيات اللجنة المالية والتي يقرها المجلس، فلماذا كل هذا الجهد وضياع الوقت.

وإنني مع اللجنة المالية في طلبها من الحكومة تقريراً مالياً مفصلاً يبين أسباب تراجع عوائد البنك المركزي، وكذلك فإنني مع طلبها كشفاً عن المنح والمساعدات التي لا تدخل الموازنة يبين مصدر هذه المنح وطرق صرفها.

معالي الرئيس..

إن النهوض بالاقتصاد الوطني لا يتأتى بالقروض الربوية ولا بوساطة صندوق النقد الدولي ولا بالمزيد من الضرائب والرسوم ولذلك فإنني أطالب الحكومة بما يلي:

١ - ضبط النفقات الحكومية والإستغناء عن الكماليات ومراقبة المال العام.

٢ - اتباع سياسة التقشف ليطبقها الكبير قبل الصغير.

٣ - عودة رؤوس الأموال الوطنية في الخارج لتساهم في اقتصادنا الوطني.

٤ - تخلي البنوك عن السياسة الربوية ودخولها عملية الإنتاج القائم على شقي الجهد ورأس المال. فإن ذلك ينمي الاقتصاد الوطني بشكل سليم ويساعد في حل مشكلة البطالة.

٥ - إعادة تنظيم التعليم في بلدنا بما يتوافق مع حالة اقتصادنا الوطني ونشر الوعي ضد فوضى الاستهلاك.

٦ - الزامية الزكاة.

٧ - محاسبة كل مسؤول عن النزيف الذي أدى إلى ضياع المال العام فإن ذلك من شأنه أن يوفر مناخاً جيداً للاستثمار.

٨ ـ تشجيع الصناعة الوطنية واتباع سياسة الحماية الاغلاقية.

٩ ـ تشجيع المزارع وبناء السدود والاهتمام بزراعة القمح خصوصاً وأن جلالة الملك يوجهنا إلى سياسة الإعتماد على الذات.

معالي الرئيس..

هناك طلبات عامة لأبناء الأردن الحبيب:

١ ـ الإهتمام بوضع المعلم فإنه يصنع مستقبلنا والذي نضع ابنائنا امانة بين يديه.

٢ ـ عدم رفع الدعم عن السلع المدعومة خصوصاً الخبز.

٣ـ الإهتمام بوضع المتقاعدين العسكريين والمدنيين واحتساب خدمة الحرس الوطني بجميع من عملوا فيه.

٤ ـ الإهتمام بأئمة المساجد وحسن تأهيلهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

٥ ـ إيجاد الحل الكريم لمشكلة البطالة بين الأطباء وتوزيعهم في القرى والأرياف مما يساعد في رفع المستوى الصحي لتلك المناطق وحل مشكلة البطالة فيما بين الأطباء.

٦ ـ زيادة رواتب الموظفين بما لا يقل عن عشرين ديناراً شهرياً ومن بداية هذا العام.

٧ ـ استغلال اراضي الدولة بإنشاء المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود.

٨ ـ تصويب أوضاع الموظفين الذين يشملهم قانون الخدمة المدنية في احتساب مدة خدمتهم خارج دوائرهم ممن تنطبق عليهم شروط احتساب هذه المدة أسوة بزملائهم الذين شملهم القانون الذي صدر عام (١٩٨٨)

٩ ـ السماح بدخول زيت الضفة الغربية لأصحابه.

معالي الرئيس..

هناك طلبات تخص دائرتي الإنتخابية والتي منها:

١ ـ الاهتمام باسكان ماركا وتخفيض اقساط الشقق وإنشاء مركز صحي فيه.

٢ ـ تزويد مركز صحي التطوير الحضري باطباء اختصاص.

٣ ـ إعادة فتح وتشغيل المستشفى العسكري في ماركا.

٤ ـ إنشاء مدرسة في ضاحية الأمن العام في ماركا الشمالية.

٥ ـ إعادة تقدير الأراضي في منطقة ضاحية الأمير هاشم ومساواتهم بمنطقة أبي عليا لقربها منها.

٦ ـ إنشاء مستشفى الامير حمزة في الهاشمي الشمالي وذلك لأن موقعه يخدم منطقة شاسعة ويخفف الضغط الهائل على مستشفى البشير.

٧ ـ إنشاء مركز صحي في منطقة وادي الحدادة.

٨ ـ إنشاء عيادة أسنان في منطقة النزهة.

معالي الرئيس..

لقد علمنا الإسلام أن نقدر المواقف النبيلة والجهود الطيبة المباركة. ومن هنا فإنني اقدر وقفة جلالة الملك حفظه الله نحو أبناء المخيمات عندما قال في تصريحه التاريخي لست القذافي ولا الأردن ليبيا. وإنني أقدر له وعده أن لا يتأذى أي مواطن من سكان المخيمات وأطالب الحكومة بتوفير وحدات سكنية لذلك العدد الذي سيتأثر أثناء تنظيم مخيم المحطة. تمشياً مع سياسة جلالة الملك الحكيمة.

وأشكر سمو الأمير على كتابه الذي أمر فيه بتصويب أوضاع طريق الحزام بين التطوير الحضري وإسكان ماركا. والذي يتم الآن بجهد رائع من أمين عمان ومن معالي وزير الأشغال. وأشكر معالي وزير الأشغال لرده إيجابياً على مذكرتي التي أطالب فيها بتصويب طريق ياجوز والتي تحدث عنها أيضاً زميلي مفلح اللوزي وأشكر الحكومة على ما لبت لي من طلبات عامة لخدمة المواطنين في الأردن الحبيب.

معالي الرئيس..

إننا نفتخر بما عندنا من

ديمقراطية على بعض الدول ولكن الحكومة في الآونة الأخيرة عملت على تدني سقف الحريات والتضييق على حرية الكلمة لماذا لا نترك للصحفيين يضعون اتفاق شرف فيما بينهم يتفقون فيه على ما يقال وعلى ما يجب ألا يقال.

معالي الرئيس..

إننا جميعاً نركب في سفينة واحدة فلنحافظ عليها جميعاً وعلينا نحافظ جميعاً على سمعة الأردن وحرية المواطن الذي يقول عنه جلالة الملك أنه أغلى ما نملك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور همام سعيد والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالحافظ الشخانبة.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي رئيس مجلس النواب

الأخوة الزملاء النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إنني أبدأ كلمتي حول موازنة الدولة لعام (١٩٩٦م) بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «من بات آمناً في سربه معافىً في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا»

ولقد تضمن هذا الحديث الشريف الأركان الضرورية للأمن الاقتصادي والأهداف الرئيسية التي ينبغي أن تحققها أية موازنة، وإنني أقول إن هذه الأركان لم تتحقق في هذه الموازنة كما لم تتحقق في سياسات الحكومة المتعاقبة.

أما من جهة أن يكون المواطن آمناً في سربه، والمقصود هنا بالأمن: الأمن النفسي والاجتماعي الذي تتحقق فيه كرامة الإنسان ويمارس حقوقه المشروعة، فإن هذا الجانب يعتريه الكثير من التهديد

والخوف إذ يتعرض المواطن لإجراءات القمع والتسلط، ويحرم من حقوقه الأساسية في التعبير وحرية الرأي والاجتماع، وأصبح محاطاً بالكثير من المظاهر الأمنية ولا سيما في الأماكن الحساسة حيث تكون الفعاليات الاقتصادية والنشاطات الثقافية، مما أشاع جواً من الذعر والقلق وقد واكبت هذه المظاهر عقد الاتفاقيات مع العدو اليهودي، وكثرت حالات الاعتقال والمطاردة وملاحقة قوى المعارضة في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة السلام مع الأعداء الألداء الذين سلبوا المقدسات واغتصبوا الديار وشردوا الأهل. وكان من ذلك اعتقال السيد ليث شبيلات نقيب المهندسين والمهندس عطا أبو الرشتة، والعديد من أهل الرأي والفكر، وإنني في هذا المقام أطالب الحكومة أن تعمل على تحقيق الأمن النفسي للمواطنين وإعلان السلام الاجتماعي وأن تطلق سراح جميع المعتقلين وأن تكف عن ملاحقة قوى المعارضة لكي يشعر التاجر والمستثمرُ بالإطمئنان على نفسه وماله.

كما أن من أسباب القلق الاقتصادي هذه المعاهدات مع العدو اليهودي التي أسلمت اقتصادنا للمجهول، وجعلت قطاعنا التجاري والصناعي في حيرة من أمره لا يدري إلى أين هو سائر، وجعلت هذه المعاهدات جزءاً كبيراً من أبناء شعبنا معلقاً بين البقاء والعودة مع العلم أن العودة وفق هذه الاتفاقيات ما هي إلا أوهام ومناورات ولا يستفيد منها إلا العدو اليهودي الذي يبني اقتصاده في ظل الأمن الذي تحقق له لأول مرة، وما كان يحلم به من قبل، مما جعل رؤوس الأموال تقبل عليه ليكون القوة الاقتصادية العظمى في المنطقة.

أيها السادة النواب

إن الاقتصاد والاستثمار لا ينموان ولا ينتعشان إلا في ظل الأمن والحرية وإذا بقي سيف التهديد فوق

رؤوس الفئات الفاعلة في هذا المجتمع كما هو الحال مع النقابات المهنية فإن الإقتصاد سيتراجع بدل أن يتقدم لا سيما وأن النقابيين متغلغلون في نسيج اقتصادنا في جميع مجالاته.

وأما عافية الجسم فقد استفحل المرض وقل الدواء وصعب العلاج حتى أصبح من العسير على قطاع واسع من أبناء شعبنا أن يجدوا ثمن الدواء.

وأما القوت اليومي فلا يقل صعوبة وعسراً عن الدواء عند قطاعات واسعة من أبناء هذا الشعب، ويبدو أن خطاب الموازنة يتهدد هذه القطاعات بمواصلة وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأن برامج التصحيح تشمل مزيداً من التضييق على قوت الفقراء وتستهدف في هذه المرة رغيف الخبز حتى يصبح الحصول على الخبز من أعظم الأمنيات [illegible]، وإنني اختلف مع اللجنة المالية فيما ذهبت إليه من رفع الدعم عن الخبز لأن الخبز هو آخر موقع من مواقع الفقراء، وعندما يحتاج المواطن إلى إثبات حالة فقره وحاجته للحصول على الرغيف فإن ذلك يكلفه الكثير من نفسه وجهده، وكم من الفقراء الذين يفضلون الموت جوعاً على الوقوف في طوابير المحتاجين.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

إن العمود الفقري لهذه الموازنة يعتمد على سياسات التصحيح التي يقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه السياسات تواصل الحكومة تطبيقها وأخذ المزيد منها، ولا سيما خصخصة القطاع العام الذي هو رصيد الشعب وعون الفقراء، وعندما يتحول إلى قطاع خاص فستتحول معه المرافق إلى أعباء تثقل كاهل المواطن. ولا تقف هذه السياسات عند الحدود الاقتصادية والمالية بل تتدخل في شؤون الحياة جميعها، ولقد بلغتني مقالة رئيس البنك الدولي في مؤتمر عمان، حيث حدد شروط البنك لاستمرار الدعم والتمويل، ومنها:

١) عدم تمويل أي مشروع اقتصادي لا يكون اليهود طرفاً فيه.

٢) إشراك اليهود في الأرض والمياه.

٣) خصخصة التعليم الجامعي.

٤) القفز فوق التاريخ. وذلك بإلغاء ذاكرتنا التاريخية التي تؤكد العداء بيننا وبين الكيان اليهودي الغاصب.

ويظهر لنا جلياً أن الحكومة سائرة في الأخذ بهذه الشروط. وإنني أطالب مجلسكم الكريم بالوقوف في وجه هذه السياسات التي تبدو الآن ناعمة الملمس حلوة المذاق ولكنها تحمل في طياتها السم الناقع والضرر المحض لهذه الأمة وأجيالها القادمة. ونؤكد أن ذاكرتنا التاريخية لا يستطيع أحد إلغاءها لأن مصدرها كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

لقد بنيت هذه الموازنة على أرقام يناقضها الواقع كما تناقضها أرقام الموازنة نفسها ومن ذلك:

١) يقول خطاب الموازنة: إن البطالة قد تراجعت في عام (١٩٩٥م). وكل ذي عينين يرى أن البطالة قد تفاقمت، إذ أن الأعداد الكبيرة التي تُدفع في كل عام إلى أسواق العمل لم تجد لها أعمالاً ووظائف في ما عدا بضعة الوف من الشواغر.

٢) يقرر خطاب الموازنة أن خط الفقر المطلق قد تراجع هذا العام معتمداً في ذلك على معدل دخل الفرد الذي هو ناتج قسمة الدخل القومي على عدد السكان، مع العلم أن هذا المقياس مضلل، لأنه يجمع بين دخول أصحاب الملايين وأصحاب الملاليم، فالموازنة لم تحدد الحجم الحقيقي لشرائح الفقراء سواء كانوا من أصحاب

الفقر المدقع أو من أصحاب الفقر المطلق. والموازنة لم تقدم حلاً ناجعاً لهذه المشكلة.

٣) يقرر خطاب الموازنة أن ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الأسعار قد بلغ فقط في سنة (١٩٩٥م) (٢,٢٪) وهذا الرقم لا يمثل حقيقة الواقع الذي أشارت إليه اللجنة المالية حيث شككت في صحة هذه الأرقام وطريقة حسابها، وكل مواطن يدفع من جيبه أضعاف أضعاف هذا الرقم.

٤) لقد قرر خطاب الموازنة أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما في عام (١٩٩٥م) بمعدل (٥,٩٪) ويتوقع أن يكون النمو في عام (١٩٩٦) (٦,٤٪). ولكن خطاب الموازنة نفسه في الجدول رقم (٥) يبين تراجع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة للسنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٥)، (جدول رقم ٥) ففي أهم القطاعات تراجع النمو من (٦,١٪ إلى ٤,٩٪) فالصناعات التحويلية تراجعت من (٩,٣٪ إلى ٣٪)، وتراجع نمو النقل والاتصالات من نسبة (١١٪ إلى ٤٪). كما يشير الجدول إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة قد انخفض من (٥,٧٪ إلى ٥٪). ويبين هذا الجدول أن الزيادة جاءت من الضرائب غير المباشرة التي زادت من (٦,٨٪ عام ٩٤ إلى ١٤٪ عام ٩٥) وبذلك يكون معظم النمو الحقيقي من الضرائب غير المباشرة التي يدفعها الغني من شحمه ويدفعها الفقير من عظمه.

٥) لقد بلغ الدين العام الخارجي لعام ٩٥ (٧٤٨٧,٨ مليون دولار) وكان الدين العام سنة ٩٣ (٦٨٧٧,٢ مليون دولار) أي أن الدين الخارجي قد زاد نسبته سنة ٩٥ بمقدار (٦١٠,٦ مليون دولار) بالرغم من شطب بعض الديون وهذا يدل على استرسال الحكومة بالاقتراض وزيادة الدين، وهي سائرة في هذا الاتجاه كما وعد خطاب الموازنة.

٦) يشير الجدول رقم (٢٢) إلى أن رأس مال الشركات المسجلة قد انخفض من (٤٠٩,٧٣ مليون دينار إلى ٣٧٥,٧٣ مليون دينار) أي بمقدار (٣٤,٠١ مليون دينار) وهذا يعني أن الاستثمار قد تراجع في عام (٩٥) بدل أن يزيد وهذه بعض اثار معاهدة وادي عربة، فبدل أن تتدفق المليارات على بلادنا تدفقت على العدو اليهودي من خلال الأجواء الآمنة التي وفرتها له المعاهدات الجديدة.

أيها السادة

إن ديننا الإسلامي العظيم لا يفرق في الطلب بين الصلاة والزكاة ولا يفرق في الوجوب بين العبادات والمعاملات وكما يطالبنا بأداء الصلاة فإنه يطالبنا بتحكيم شرع الله في جميع المجالات، ولقد أنكر القرآن الكريم على قوم عاشوا في هذه المنطقة عاشوا في الأردن وكانو يفرقون بين الصلاة والمال وهم قوم شعيب الذين قال الله عنهم: «قالوا: يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنت الحليم الرشيد» طبعاً يستهزؤون من شعيب الذي تأمره صلاته أن يجعل المال كالصلاة ولقد بين لنا ديننا العظيم قواعد الحلال والحرام وقال: «ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون» أي لا تقصدوا الخبيث منه تنفقون وتنمون أموالكم وقال: «وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون».

ولما كانت هذه الموازنة تقوم على الربا وعلى اقتصاد السوق ولا تراعي الحلال ولا تتوخاه ولما فيها من العيوب والآفات فإنني أعلن حجب ثقتي عنها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، الدكتور عبدالحافظ الشيخانبة والمتحدث الذي يليه الأستاذ منير صوبر.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبة:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الزملاء المحترمين

ستكون كلمتي مختصرة وذلك لإنني عضو في اللجنة المالية وشاركت زملائي في دراسة الموازنة وبدقة متناهية، كما شاركت معهم في صياغة التوصيات التي قدمت لمجلسكم الموقر.

كما أنني عضو في جبهة العمل الوطني والقى نيابة عنا الاستاذ عبدالهادي المجالي كلمةً وافقنا عليها جميعاً وملتزمون بما ورد فيها، والذي يمكن أن يشكل برنامج عمل جيد على طريق إيجاد حلول لمشاكلنا الإقتصادية والاجتماعية.

إلا انني سأبدي بعض الملاحظات.

١ - أتفق مع زملائي الذين سبقوني في الحديث بالتأكيد على توصية اللجنة المالية بضرورة خفض الإنفاق الغير مبرر، وذلك عن طريق خفض عدد الوزارات.

٢ - إعادة هيكلة بعض الوزارات بما يخدم المصلحة العامة، كوزارة المياه والإبقاء على أمين واحد وإلغاء السلطات وتحويلها إلى مديريات داخل الوزارة.

وكذلك وزارة التنمية الاجتماعية - وتفرغها أكثر لمهمتها الأساسية في التنمية الإجتماعية وان تكون وزارة الصحة هي المسؤولة عن المعالجة والعناية بالمعوقين وإعطاء إستقلالية أكثر لصندوق المعونة الوطنية بعد دمجه مع صندوق التنمية والتشغيل وإعادة النظر بأسلوب عمله وشروط الإستفادة منه وإعادة النظر بخطي الفقر المطلق والمدقع.

٣ - إعادة النظر بالمنح الدراسية، على أن تكون للمحتاج وليس للمتفوق، كما أنه على المقتدرين تحمل كامل كلفة تعليمهم.

٤ - على الحكومة إيجاد الآلية السليمة لإيصال الدعم لمستحقيه وهذا ما قصدناه في توصية اللجنة المالية فلا يجوز إبقاء الدعم للغني

والفقير على حد سواء، بما فيه دعم رغيف الخبز.

وأن تلتزم الحكومة بتوصية لجنة التموين التي وافق عليها المجلس بشطب (مائتي) الف بطاقة تموين تذهب وحسب كل الدراسات لغير مستحقيها.. فلا يجوز أن يستفيد من البطاقات التموينية (٩٠٪) من الشعب الاردني.

٥ - على الحكومة أن تخفض المال اللازم ووضعه تحت تصرف إمّا وزارة التموين أو المؤسسة المدنية الإستهلاكية للتدخل بإستيراد أيّ سلعة ارتفع سعرها دون مبرر.

٦ - على الحكومة إتخاذ إجراءات عملية لتشجيع الأردنيين للإقبال على الأعمال التي يرفضوا العمل بها الآن وذلك عن طريق:

١ - رفع المردود المالي من العمل في تلك الأعمال، وأن تلزم الحكومة أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص بالحد الأدنى للأجور الذي يجب أن لا يقل عن خط الفقر المطلق.

٢ - الزام أصحاب العمل بقانون العمل والعمال بما يخص ساعات العمل، وأيام العطل، والإجازات.

٣ - شمول جميع العاملين بالضمان الإجتماعي والتأمين الصحي.

٤ - تمكين هؤلاء من الإستفادة من المؤسسة المدنية الإستهلاكية.

٥ - الإهتمام بدور مؤسسة التدريب المهني، وزيادة مراكزها لتشمل كافة المحافظة لتأمين متطلبات السوق.

٦ - تاجير أراضي الدولة للعاطلين عن العمل بعد توفير مصادر المياه لها.

اما مطالب منطقتي الإنتخابي:

فإنني أعتقد ان إنعقاد مجلس الوزراء في مختلف المحافظات بين الحين والآخر والإجتماع مع المجلس الإستشاري للمحافظة والمجلس التنفيذي ونواب المحافظة يساعد

على فهم مشاكل وإحتياجات كل محافظة بطريقة افضل، فقد كانت لزيارة سيادة رئيس الوزراء وهيئة الوزارة لمحافظة مادبا فائدة كبيرة جداً وبتوجيهات سيادته إستطعنا ان نحل بعض المشاكل، وبدأ العمل على حل غيرها.

واطالب بما يلي:

١ - إن المستشفى في مادبا الذي تم شراؤه في العام الماضي يحتاج لتوسيع في مساحته ولبعض مرافقه.

٢ - إنني أشكر معالي وزير الصحة الذي استجاب لمطالبي المتكررة لبناء مستشفى مصفر في بلدة ذيبان وأرجو التسريع بإجراءات تخصيص قطعة الأرض اللازمة وطرح العطاء باسرع وقت ممكن.

كما وعدني معاليه مشكوراً بسيارتي إسعاف حديثتين لكل من ذيبان ومليح مش هيك معاليك.

٣ - أشكر معالي وزير السياحة لتخصيص المال اللازم لحل مشكلة مواقف الباصات السياحية في مدينة مادبا.

٤ - وعد معالي وزير البريد والإتصالات أن يكون تركيب مقسم الي في ذيبان جاهزاً في غضون أسبوعين وله مني ومن أهلي في ذيبان وقراها كل الشكر.

٥ - أشكر معالي وزير الشباب لإهتمامه بالمباشرة ببناء مجمع رياضي في مادبا بعد إنهاء تخصيص قطعة الأرض.

٦ - وأرجو من معالي وزير الثقافة أن ينصف مادبا وإيجاد مركز ثقافي أسوة بغيرنا في المحافظات.

٧ - بعد حفر بئرين في ذيبان وعد معالي وزير المياه مشكوراً أن يجد الحل وباسرع وقت لمشكلة المياه في ذيبان إمّا عن طريق البئرين أو عن طريق إمداد ذيبان بالمياه عن طريق الهيدان.

ولا بد من ذكر الجهود الكبيرة التي بذلتها مديرية المياه في مادبا لحل مشكلة محطة التنقية والتي خففت كثيراً من المشكلة وبكلفة لا تذكر وأرجو أن يكون ذلك مثالاً يحتذى في حل المشكلة في مناطق محطات التنقية في المملكة.

٨ - كل زملائي في هذا المجلس يحفظون عن ظهر قلب إسم سد الوالة وذلك من كثرة مطالبتي به، وانتظرنا إلى أن تنتهي الدراسة وهي انتهت فعلاً في ١٩٩٥/٦/١٥ وكان التزام أمام مجلسكم الكريم من الحكومة السابقة وأمام لجنتكم المالية السابقة أن الحكومة ملتزمة بإيجاد التمويل اللازم لإقامة هذا السد فور انتهاء الدراسة.

فأرجو من الحكومة أن يباشروا بهذا السد وبالمبلغ المرصود في الموازنة للمشروع المتكامل على أن تكون المرحلة الأولى هو سد الوالة. وأرجو من معالي وزيرة التخطيط إيلاء هذا السد الأولوية بالبحث عن تمويل له.

٩ - كان لتجربة إقامة السدود الترابية والحفائر نتائجاً إيجابية كبيرة وخاصةً بالتعاون مع سلاح الهندسة وبكلفة قليلة، لذا أرجو تعميم هذه التجربة وإقامة سد ترابي على أحد الأودية في ذيبان، علماً بأن الدراسة جاهزة لدينا وتحتاج فقط لقليل من المال.

١٠ - إنني موعود و منذ عامين بإقامة مدينة صناعية في مادبا.. وخاصة بعد حزمة قوانين تشجيع الإستثمار والإصلاح الضريبي.. إلاّ أن العائق هو الروتين.. لذا ارجو من معالي وزير الصناعة والتجارة حث مؤسسة المدن الصناعية للإسراع في ذلك وأن يكون شعارنا مدينة صناعية في كل محافظة.

١١ - إن وضع الطرق في محافظة مادبا جيد، وخاصةً بعد جهود معالي وزير الأشغال التي ادت إلى تنفيذ وإعادة إنشاء طريق مادبا غمان الغربي.. وكل الشكر لمعاليه على تنفيذ طريق أم العمد - مادبا التي هي قيد التنفيذ الآن. ووعدني معاليه بأن يعطي طريق لبه - مكاور

السياحي الهام اولوية لتوسيع الطريق وتحسين مسارها.

إلا أننا بحاجة لإكمال بعض الطرق الزراعية وخاصة طريق مكاور - الزارة وطريق الهيدان - حمامات قصيب.

١٢ - على الحكومة أن توفر كميات الأعلاف اللازمة وبيعها بسعرين مدعومة لمالكي بطاقة المالكية، وبالسعر الحر لمن لا يملكها، للقضاء على السوق السوداء والتي تفشت.

١٣ - تفويض الأراضي التي اقام عليها المواطنون سكناً خاصاً لهم منذ سنوات طويلة وبالسعر الذي كان دارجاً حين تم الإعتداء وخاصة في منطقة المشرفة، السواعدة، لب، الدليلة، ومريجبة الشخانبة.

وكذلك دراسة إمكانية تفويض المقاسم العشائرية لأصحابها أسوة بباقي مناطق المملكة.

١٤ - إن وضع المدارس في محافظة مادبا جيد جداً، إلا أن هناك مدارس مقرر بناؤها وإضافات مقررة فنرجو من معالي وزير الأشغال إيلائها كل اهتمام.

١٥ - إن اللواء هو وحده الخدمة الأساسية، ويجب توفير كافة الخدمات للمواطنين في هذه الألوية.

لذلك أرجو استحداث المديريات التالية في ذيبان:

١ - التربية ٢ - الصحة

٣ - الأشغال ٤ - المياه ٥ - التنمية الاجتماعية.

أملاً أن تلقى مطالبي كل اهتمام لدى الحكومة الموقرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، الأستاذ منير صوير والمتحدث الذي يليه الأستاذ حاتم الغزاوي.

السيد منير صوير:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

الزملاء النواب المحترمين..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أؤيد كل ما جاء في كلمة زملائي نواب الدائرة الخامسة في

مطالبهم للدائرة وكما أؤيد ما جاء في كلمة النائب المهندس حمّاد أبو جاموس عن أمانة عمان الكبرى.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

إنني بصفتي عضو في اللجنة المالية قد درست مشروع الموازنة العامة للعام ١٩٩٦ دراسة مستفيضة دقيقة وقد توصلت إلى قناعة تامة بأن الحكومة الحالية شأنها شأن الحكومات السابقة تبذل قصارى جهدها وحسب الإمكانيات المتاحة لها في سبيل بناء الأردن النموذج وإنها لا تألو جهداً في النهوض بهذا البلد اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً لوضع الأردن في مكانه اللائق على خارطة العالم السياسية والاقتصادية.

ومع هذا فإن هناك سلبيات وثغرات في خطط وتحركات الحكومة، وهنا يأتي دور مجلس النواب في الإشارة وتوضيح السلبيات في التخطيط والأخطاء في التنفيذ للوصول إلى النتيجة التي يأملها الشعب ويتحقق معها مصلحة الوطن

وأود أن أركز على القطاع الشبابي والذي يشكل أكثر من (٦٠) في المئة من عدد السكان. ومع إحترامي وتقديري لجهود معالي الدكتور عوض خليفات وزير الشباب والرياضة الموصولة والذي لم يدخر جهداً يمكن من الإرتقاء بمستوى الشباب والرياضة إلا أنني أرى أن الموازنة العامة للدولة لم تنصف قطاع الشباب.

أعرض عليكم هنا أرقام الموازنة العامة عن الشباب والرياضة وعن أرقام دائرة الإحصاءات العامة فمن الإحصاءات الرسمية إن عدد الشباب اللذين يتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات و ٣٩ سنة ٢,٥٩٧,٦١٠ نسمة وهم يشكلون ما نسبته (٦٢٪) من عدد سكان الأردن يخصص لهم ٣,٨٢٧,٠٠٠ دينار نفقات جارية و ٣,٨٠٠,٠٠٠ دينار نفقات رأسمالية، وهذه الأرقام مقسمة كما يلي:

رواتب وأجور لموظفي ١,٧٧٤,٥٠٠ دينار ونفقات تشغيلية التي تشمل «إجيارات هاتف، ماء،

هكذا من الأصل

كهرباء، صيانة أثاث وأجهزة، قرطاسية مواد وخدمات» وقيمة هذه النفقات ٨١١,٠٠٠ دينار وأما النفقات التحويلية والبالغة ١,٢٦٨,٠٠٠ دينار فهي مخصصة للضمان الإجتماعي لموظفيها ومكافآتها بمبلغ (٣٧٠٠٠) دينار وما يهمنا القطاع الرأسمالي لبرنامج الإعانات.

(٣٠٠,٠٠٠) دينار دعم لـ (٣٢) إتحاد رياضي فكيف سيقسم هذا المبلغ وكيف ستدعم الإتحادات بهذه المبالغ وماذا يكفي هذا المبلغ لدعم هذه الإتحادات الرياضية. علماً بأن المبلغ أيضاً لم يزد عن ما رصد في عام (١٩٩٥).

(٦٥٠٠٠) دينار نفقات مدربي المنتخبات الرياضية أي ٦٥٠٠٠ دينار لـ (٣٢) منتخب رياضي؟؟ هل يمكن أن نتصور ما يمكن أن نعمل بهذا المبلغ من أبطال؟؟

وهناك (١٩٥٠٠٠) دينار دعم الأندية الرياضية وعدد الأندية الرياضية والشبابية في الأردن وحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة ٢٧٥ نادي لهم (١٩٥٠٠٠) دينار.

أما في بند المشاركات الدولية والعربية فنرى مبلغ (٥٠٠٠٠) دينار للمشاركة في دورة أتلانتا/أمريكا تجمع عالمي رياضي شبابي له (٥٠٠٠٠) دينار فلأي شيء يكفي هذا المبلغ؟؟ هذ هو أجور سفر أم إقامة أم رسوم مشاركة وما هو عدد أفراد الوفد الذي سيمثلنا في دورة عالمية بهذا المبلغ اليسير؟ وكذلك هناك مبلغ (٣٠٠٠٠) دينار للمشاركة في الدورة الرياضية العربية في لبنان وهذه أرقام للتعليق عليها من قبل الحكومة.

معالي الرئيس

والزملاء النواب..

من هذه الأرقام تبين لنا مدى دعم الحكومة لأكبر شريحة في هذا المجتمع أعتقد أن التقصير واضح جداً وملموس. فمتى ستكون موازناتنا للشباب والرياضة كافية لصنع أبطال يرفعون علم الوطن عالياً. متى نتوقف عن مقولة المشاركة من أجل المشاركة فقط ونطرح مقولة المشاركة من أجل الفوز.

وبعد هذه الملاحظات لماذا لا تقوم الحكومة بإتخاذ إجراءات لدعم الرياضة والشباب؟ لماذا لا تقوم الحكومة بإحياء مشروع صندوق الرياضة؟؟ لماذا لا تتبنى الحكومة مشاريع نجحت في إحداث تغييرات مهمة، كفلس الريف مثلاً وتطبيق فلس الرياضة بعد أن أدى مشروع فلس الريف للكهرباء دوره في التنمية.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين..

كما إنني أطلب من الحكومة ممثلة بوزارة التموين أن توقف ما تقوم به في موضوع موظفي الإتجار واجبارهم على التوقيع على عقود عمل يرفض معظمهم التوقيع عليها. وحجة الوزارة أنها ستقوم بمعالجة موضوعهم بنظام خاص ستقوم الحكومة بإعداده مستقبلاً لا تقنع أحداً لذا فليبقى وضعهم على ما هو عليه الآن وبدون الإصرار على العقود إلى أن يتم إصدار النظام الخاص الجديد الذي سيطبق عليهم.

وفي الختام إنني اؤكد على ضرورة التزام الحكومة بتنفيذ توصية اللجنة المالية لعام ١٩٩٥ التي لم تنفذها مع توصيات اللجنة المالية الحالية في الموازنة لعام ١٩٩٦ وأن تصويتي على الموازنة يعتمد على ذلك.

عاش الأردن قوياً شامخاً، عاش الحسين قائداً وبانياً لأردن متقدم مزدهر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام، استاذ منير انت مقرر اللجنة المالية ومقرر اللجنة المالية وصلني تقرير بمدافعته وموافقته على الموازنة فقط ووددت أن أوضح هذا.

السيد منير صوبر:

من ضمن الشروط في الموازنة.

معالي رئيس المجلس: الزميل حاتم الغزاوي يليه الزميل سميح الفرح ثم آخر المتحدثين الزميل محمد داودية، وبعد هذا سأعطي الدور لرئيس اللجنة المالية لأي تعقيب لديه ثم أرفع الجلسة ثم نعود للإستماع لرد الحكومة.

السيد حاتم الغزاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.

حضرات النواب الكرام..

أؤيد ما جاء بكلمة جبهة العمل الوطني الموحدة والتي ألقاها سعادة الزميل عبدالهادي المجالي والتي أنتمي إلى عضويتها وأرجو اعتبارها جزءاً من خطابي وحيث يعتبر مناقشة مشروع الموازنة مناسبة سنوية لطرح هموم المناطق الخدماتية بالرغم من علمنا المسبق أنه سوف لن يدخل مشروع يطرح اليوم ضمن بنود ما سوف ينفذ بالموازنة، إلا أننا نستبق الزمن ونذكر المستقبل علها تحظى بالموافقة والتنفيذ في موازنة العام المقبل ١٩٩٧.

إلا أنني وقبل الخوض فيه أورد بعض الملحوظات التي يتفق بعضها مع توصيات اللجنة المالية التي أثمن عالياً جهدها رئيساً ومقرراً وأعضاء ويختلف بعضها الآخر معها. وهي:

١ - لا ننكر جهود وزارة المياه والري في تطوير وادي الأردن، إلا أننا نطالبها بان لا تغفل مصدر مياه إلا وتبني عليه سداً، ولنا في انحباس رحمة المولى عنا لهذا التاريخ خير مبرر لهذا المطلب اي تاريخ الأمس مع ملاحظة الابتعاد كل البعد عن رفع أسعار المياه التي ينوء تحت وطأتها المزارعون، ونؤكد على ضرورة الإسراع بنقل مكاتب سلطة وادي الأردن إلى الوادي للتخفيف من العناء الذي يشكو منه المزارعون والمواطنون لدى مراجعاتهم لمكاتبها في العاصمة.

٢ - لا ننكر أيضاً جهود وزارة الزراعة في تنمية المملكة عموماً ومناطق الأغوار خاصة، إلا أننا نحثها على استمرار جهودها في فتح قنوات التسويق لمنتوجات المزارعين الذين أثقلتهم الديون وندعوها مع علمنا بالتزاماتنا الدولية أن تأمر بوقف استيراد المنتوجات التي يعاني الوطن من فائضها، وإذا لم يكن من ذلك بد فإن الأمر يقتضي وضع الضوابط الكفيلة بالسيطرة على استيرادها قدر الإمكان حتى يعيش مزارعنا آمناً في يومه مطمئناً على مستقبل أولاده في غده، وإنني بهذه المناسبة لأثمّن غالياً استجابة معالي وزير الزراعة وعطوفة مدير عام مؤسسة الإقراض الزراعي لوقف ربط المقترضين من المؤسسة بشيكات إضافية وادعوهما لوقف مفعول الشيكات السابقة على ذلك التاريخ، مباركاً في الوقف نفسه توصية اللجنة المالية بدعم قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني مؤكداً على ضرورة توفير مادة الأعلاف اللازمة لمربي الثروة الحيوانية الذين يعانون من الحصول عليها هذه الأيام الأمر الذي أصبح يهدد الثروة الحيوانية.

٣ - إن رغيف الخبز الذي هو قوت الغالبية العظمى لهو من الخطورة بمكان بحيث ينبغي عدم المساس به برفع سعره. ولا أظنني أرتاح لطريقة تعالج بها هذه القضية بحيث لا يتأثر الفقراء منا ولما يعالج بعد موضوع الكوبونات.

٤ - أما بالنسبة للزيادة التي ستطرأ على رواتب الموظفين فلا أعتقدها تسمن أو تغني من جوع وقد كان الأجور أن تكون أكثر من ذلك بكثير بحيث لم يعد ممكناً كبح جماح ارتفاع الأسعار واقترح أن تكون الزيادة عشرون ديناراً شهرياً اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ تشمل العاملين والمتقاعدين مدنيين وعسكريين ومتقاعدي الضمان الإجتماعي.

٥ - أشير في ختام هذه

الملحوظات ما ورد في تقرير اللجنة المالية على الصفحة ٢٣ وفيها نقول:

«في ضوء الدراسة المستفيضة التي قامت بها اللجنة المالية والتوصيات التي تضمنها هذا التقرير، فإننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ مع الأخذ بعين الإعتبار التوصيات التي وردت في هذا التقرير والتزام الحكومة بقبولها». وإنني بمفهوم المخالفة افهم هذه الخاتمة شرطاً لتوصية اللجنة المالية بقبول هذه الموازنة التي تختتم بإحدى وأربعين توصية. مذكراً بان توصيات مجلس النواب لدى إقراره موازنة عام ١٩٩٥ بلغت ٦٥ توصية لم تأخذ بها الحكومة جميعها رغم تعهدها بذلك مما يعتبر مخالفة لقرارات وتوصيات المجلس.

معالي الرئيس

الزملاء النواب..

أما بالنسبة لإحتياجات لوائي الاغوار الشمالية والكورة فإنني اذكر فيها وحرصاً على وقت المجلس فإنني اودعها لدى الأمانة على وجه الإشتراك بينها ما يلي:

١ - افتتاح مركز للرعاية الصحية للمسنين.

٢ - دعم الأندية والتوسع في افتتاح مراكز الشباب وتهيئة اسباب ممارستهم لنشاطاتهم من ملاعب وقاعات.

٣ - إنشاء شبكة للصرف الصحي في كل من اللواءين.

٤ - زيادة حصص المجالس المحلية من رسوم المحروقات.

أما الإحتياجات الخاصة بكل لواء فإنني أذكر منها ما يلي:

أ - احتياجات لواء الأغوار الشمالية:

١ - توسيع الشارع الرئيسي الممتد من العدسية شمالاً وحتى كريمة جنوباً علماً بان جميع قرى اللواء قد بنيت على جانبي هذا الشارع.

٢ - افتتاح مراكز صحية لكل من القرى والتجمعات التالية:

الحراوية، الزمالية، طبقة فحل، السليخات وكذلك افتتاح عيادة صحية في الساخنة وتحديث الآليات العاملة في مستشفيات اللواء.

٣ - افتتاح مكاتب بريد في كل من، طبقة فحل، الباقورة، سليخات، الزمالية، أبو سيدو والغصنين.

٤ - افتتاح مكتب يرعى شؤون السياحة والآثار في اللواء.

٥ - افتتاح مكتب لترخيص السواقين والمركبات في اللواء.

٦ - إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الشارع الرئيسي في اللواء فيما يتعلق بتصريف مياه الأمطار وخاصة في مناطق قليعات، المشارع وكريمة.

٧ - بناء مدارس جديدة في كافة قرى اللواء بدءاً من العدسية وانتهاء ببلدة كريمة حيث انها جميعها تعاني من نقص في المباني مما يدفعها لاتباع نظام الفترتين بما يعكسه ذلك من اثر سلبي على مستوى الدراسة، علاوة على صعوبة ذلك بالنسبة للمدارس الإبتدائية خاصة في فصل الشتاء علماً بان كثيراً من القرى لديها اراض مناسبة وبعضها مستملك لغايات إقامة المدارس.

٨ - الإسراع بتنفيذ مشروع الهاتف في قرى اللواء المنوي المباشرة في هذا العام بما يكفل استيعاب الطلبات المتزايدة على الهاتف، وكذلك فك ارتباط الإتصالات الهاتفية في بلدتي كريمة وابو سيدو وكذلك السليخات من محافظ البلقاء لتصبح تابعة لمحافظة إربد.

٩ - إنشاء مسالخ صحية حديثة في مواقع مناسبة في قرى اللواء.

١٠ - ربط قرى اللواء بشبكة للصرف الصحي.

١١ - الإسراع بانجاز المدينة الرياضية في الشيخ حسين والتي ستكون بديلاً لشقيقتها في إربد في فصل الشتاء.

١٢ - إجراء الصيانة اللازمة والمستمرة لكافة الطرق الزراعية في

هكذا من الأصل

اللواء وكذلك الإهتمام بالشارع الذي يعتلي قناة الملك عبدالله..

ب ـ احتياجات لواء الكورة:

١ ـ استغلال خامات الفوسفات الموجودة بكثرة في المنطقة.

٢ ـ تحسين شبكة المياه في كافة قرى اللواء مع زيادة الإهتمام بينابيع المياه الموجودة في المنطقة.

٣ ـ بناء غرف صفية جديدة لكافة مدارس اللواء واستملاك ما ليس بمستملك من اراض لهذه الغاية.

٤ ـ الإسراع بفتح الطرق الزراعية في كافة قرى اللواء وإيلاء العناية والإهتمام البالغ للطرق الموصلة بين قرى اللواء ولواء الاغوار الشمالية واخص منها: دير أبي سعيد/الاغوار، كفرابيل/المشارع، كفر راكب/طبقة فحل/المشارع، وكذلك كفرعوان ـ طبقة فحل ـ المشارع، وحطين طبقة فحل ـ المشارع. علماً بالاهمية الخاصة لمنطقة طبقة فحل الأثرية.

٥ ـ افتتاح مراكز صحية شاملة لقرى: الأشرفية، كفرعوان، زمال وجديتا وتزويد مستشفى ديرابي سعيد الجديد بالكوادر اللازمة.

٦ ـ افتتاح مركز للتدريب المهني.

٧ ـ افتتاح مكتب لترخيص السواقين والمركبات.

٨ ـ الإسراع بانجاز مشروع الهاتف لقرى اللواء حيث لا زالت قراه الجنوبية ترتبط بنظام الهاتف نصف الآلي:

معالي الرئيس

الزملاء النواب

وفي الختام شكراً لكم ودعاء لهذا الوطن بالعزة والإقتدار ولقائده بالصحة وموفور العافية ولحكومته أن يبقى المواطن: آمنه واستقراره واطمئنانه على قوت يومه محور اهتمامها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل سميح الفرح والمتحدث الذي يليه الزميل محمد داودية.

السيد سميح الفرح:

معالي الرئيس..

الزملاء الكرام..

بصفتي أحد أعضاء اللجنة المالية فإنني اؤيد تأييداً كاملاً مطلقاً قرار اللجنة المالية بخصوص موازنة عام (١٩٩٦)، إلا انني طلبت هذه الكلمة وساختصرها لأوضح ما يلي:

كان لنا نحن نواب محافظة مادبا منذ بداية مناقشة مشروع قانون الموازنة لعامي (١٩٩٤/١٩٩٥) مطالب رئيسية ثلاث:

اولها: رفع لواء مادبا إلى محافظة وقد تم ذلك.

المطلب الثاني: شراء مستشفى النديم وقد تم ذلك ايضاً.

المطلب الثالث: والأهم هو تعبيد طريق أم العمد/مادبا لاربعة مسارب والتي كانت توصف بأنها طريق الموت والمآسي، وكما تعلمون رصد لهذا الطريق في موازنة عام (١٩٩٥) (١٠٠) الف دينار، غير أن مكرمة سيادة الشريف زيد بن شاكر مكنت من طرح العطاء كاملاً كما أعلمني بذلك معالي وزير الأشغال العامة في حينه، وقد طرح هذا العطاء بمبلغ (٤) ملايين دينار ولا يزال العمل جاري به، لذلك طلبت هذه الكلمة لأتقدم بالشكر العميق نيابة عنا عموم أهالي محافظة مادبا وعن زميلي الكريمين الدكتور عبدالحافظ الشخانبة والدكتور عبدالمجيد الأقطش إلى سيادته وسوف يبقى هذا العمل الطيب عالقاً في أذهاننا وفي ضمائرنا، فله ولحكومته الرشيدة كل التقدير والإحترام، أدام الله في عمره ومتعه بموفور الصحة والعافية في ظل القائد الرائد جلالة الملك الحسين المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، الأستاذ محمد داودية آخر المتحدثين.

السيد محمد داودية:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء المحترمون..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يتوجب أن أتقدم بالشكر لوزارة المالية بكوادرها المختصة بإعداد الموازنة على الجهد الكبير المبذول في وضعها وإلى اللجنة المالية على مناقشاتها الثرية المستفيضة.

والموازنة - في كل الظروف والأحوال - هي موازنة هذا البلد وهي موازنتنا، بما نعرفه معرفة اليقين، من إمكانات وشح ومعضلات اقتصادية وسياسية واجتماعي.

وانطلاقاً من هذا نرفع إلى مقام جلالة الملك الحسين المفدى خالص الشكر والعرفان على جهوده الموصولة، واتصالاته الدولية المضنية، من أجل الخير والنفع لهذا البلد الطيب ولهذا الشعب العزيز.

ويتوجب أن نضمن العقل والمنطق والجدل والتحليل، ونحن نرى إلى الإستعصاءات التي تواجهنا، لنسأل: إذا كانت الأحوال اليوم على ما هي عليه من ضنك وشدة، فكيف ستكون أحوالنا اليوم لو أن بلدنا لم يمض قدماً في المسيرة السلمية؟؟

إنه سؤال يراود ضميري ووجداني، دائماً. انطلق في توجيهي إلى نفسي، من قناعة مطلقة، بأن حبي للأردن لا متسع للإستزادة فيه وأن ولائي لقيادتنا الهاشمية لا متسع للإستزادة فيه.

ويخطر في بالي، إجابة على سؤالي، مصائر دول وأقوام وأمم لم تتسنى لها قيادة سياسية محنكة مجربة مخلصة ذات بصيرة ورؤى وعمق سياسي مدهش، كالذي تسنى لنا.

ويخطر في البال، نموذج الصومال ونموذج رواندا كحد أدنى.

وتعتريني الرعدة، وتغمر نفسي السكينة والرضى، وأشكر الله فعلاً

وقولاً أن هدي سيدنا إلى السداد في الرأي والقول والفعل، حماه الله ورعاه.

بين يدي الموازنة، تنفتح الرؤى والأسئلة، على الإحتمالات فإذا بنا ننظر إلى وجه العملة الأول ووجهها الثاني في جدلية الثنائية الطبيعية، كما هي في الواقع، لا كما هي في الأمنية.

واتحدث بعد هذا التفكير بصوت مسموع أو مقروء، عن تقرير اللجنة المالية المحترقة:

اتفق مع توصيتها بتفعيل دور الحكومة الرقابي والتوجيهي وأزيد فادعو إلى وزارة تموين مزودة بتشريع يمكنها من حماية الوطن من المحتكرين والمتلاعبين بالأسعار والعلف الذي لا حد لشراهته.

واستذكر يوم كانت وزارة التموين تزج بالحيتان إلى الحبس وتجعل أصغر تاجر وأكبر مستورد في حالة تاهب وإذعان للقانون ولهيبة الدولة. وأن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

أشدد على التوصية الداعية إلى التعامل مع برنامج التصحيح الاقتصادي وفق مصالحنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية واشدد على كلمة الاجتماعية.

إن ثقتنا كبيرة بحرص الحكومة على أن تكيف التوصيات وأن تطوعها لمصلحتنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وإننا لندرك حجم المعاناة المتمثلة في صياغة المعادلة الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الجليل.

* وفي باب التامين الصحي، فقد قدمت اللجنة المالية تصوراً وطنياً تمثل في تامين كل من هم تحت خط الفقر المطلق وعمال المياومة الدائمين في البلديات والقطاع العام (توصية رقم ٢٧)

* استغربت التوصية (٢٩) التي تدعو من جانب إلى خفض مخصصات وزارة الإعلام وتدعو من جانب آخر إلى أن يكون الإعلام وطنياً منتمياً.

إنها توصية متناقضة أدعو زملائي الكرام إلى عدم الأخذ بها.

هكذا من الأصل

711
378
308

* وأدعو إلى التمعن في التوصية رقم (٤٠) لعدم وضوحها ولعموميتها فقد جاء فيها:

(إعادة النظر في جدوى بقاء عدد من الوزارات حيث يمكن دمجها في وزارة واحدة مما يوفر كثيراً من النفقات غير الضرورية) هذا الكلام غير علمي ولم تدلنا التوصية على الوزارات التي يمكن دمجها ولا تقدم لنا تصوراً علمياً محدداً يكون مقنعاً لاعتماد مثل هذه التوصية.

في موضوع الزيادة السنوية للموظفين:

نعرف أن الحكومة - وكل حكومة - ترغب وتسعى إلى زيادة أبنائها الموظفين، ولكنني أسأل: إذا كانت زيادة الموظفين هي من أجل مساعدتهم على مواجهة أعباء الغلاء، فهل ينجو المتقاعدون المدنيون والعسكريون من أعباء الغلاء؟ الجواب هو: أن الغلاء يشمل الجميع، فلماذا لا تشمل الزيادة السنوية - بغض النظر عن حجمها - جميع من يرتبطون بالخزينة، عاملين ومتقاعدين؟

واتحدث عن محافظة الطفيلة فاقول:

* ما تزال المعضلة المسماة واجهة الطفيلة العشائرية الغربية قائمة، وهي معضلة غريبة والأغرب، هو استمرارها دون حل. لذلك اناشد سيادة رئيس الوزراء، أن يحيل هذه المعضلة إلى لجنة فنية محايدة لتقدم التصور العادل لحلها.

* تعاني بلدية الطفيلة من وضع مادي كارثي، وصل إلى حد العجز عن دفع رواتب العاملين فيها لمدة ثلاثة شهور. ونعرف أن بلديات أخرى، تعاني مشكلة شح الموارد، لكن حالة بلدية الطفيلة، هي حالة فريدة في البلديات، الأمر الذي يستدعي التفاتة خاصة لحل هذه المشكلة الخانقة.

* أنجزت مؤسسة نور الحسين دراسات برنامج تحسين نوعية الحياة في الطفيلة وتبرعت الحكومة

السويسرية لهذا المشروع بمبلغ (٤٠٠) ألف دينار، وكان هذا الأمر منذ أكثر من سنة ولا زال المبلغ محجوزاً في وزارة المالية، فهل نشهد إفراجاً قريباً عنه؟

* تم بناء مستشفى في الطفيلة هو مستشفى الأمير زيد الذي يعد مفخرة ويقدم خدمات جليلة لأهلكم في الطفيلة، وثمة مستلزمات ونواقص وتخصصات نأمل أن يتم توفيرها كي لا يتعطل أداؤه كتعطل سيارة حديثة عن الحركة بسبب نفاذ الوقود مثلاً!.

* تشهد محافظة الطفيلة، توجهاً متصاعداً نحو تربية الثروة الحيوانية، ونسأل الله أن يمن علينا بالمطر، رحمة بالعباد والبلاد. وفي انتظار رحمة الله، فإن الأمل كبير أن تلتفت وزارة التموين إلى حال مربي المواشي وأن توفر لمواشيهم الأعلاف المناسبة مع تطور تربية الثروة الحيوانية في المحافظة.

* باشرت وزارة الثقافة مشكورة في إنشاء نواة لمركز ثقافي في الطفيلة، قدمت القاعة لأغراضه وزارة التربية مشكورة. وإننا لنأمل أن تواصل وزارة الثقافة رعايتها لهذا المركز ليصبح مركزاً ثقافياً متكاملاً.

ويسعدني أن أتوجه في ختام كلمتي بوافر الشكر وعميق الإحترام لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر على سعيها الموصول على اجتهادها المخلص من أجل خدمة الوطن والمواطن.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر إلى إدارات شركات الإسمنت والفوسفات والبوتاس على الخدمات الجليلة التي قدمتها وتقدمها للطفيلة.

كما يسعدني أن أرفع إلى مقام جلالة الملك الحسين المفدى باسم عموم أهالي محافظة الطفيلة أصدق آيات الولاء والإخلاص المطلقين وأضرع إلى الله العلي القدير أن يمتعه بالصحة والعافية من أجل المزيد من الخير لهذا البلد العزيز الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، تحدث في اليومين السابقين وفي هذا الصباح (٥٣) زميل من أعضاء المجلس النواب فيما يتعلق في مناقشة الموازنة العامة، الأستاذ عبد الرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم العكور : ملاحظة بين يدي حديث رئيس اللجنة الله يخليك.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور هاشم الدباس.

الدكتور هاشم الدباس

رئيس اللجنة المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب».

سيدي الرئيس..

حضرات الزملاء المحترمين..

بادئ ذي بدء أود أن أؤيد ما جاء في كلمة جبهة العمل الوطني بانني احد اعضائها، كما اؤيد ايضاً ما جاء على لسان زميلي الدكتور فوزي الطعيمة بخصوص مطالب محافظة البلقاء، وكم كنت أتمنى أن أقف هذا اليوم وهناك جامعة في السلط كما جاء مشروع الحكومة قبل عام ونصف بتأييدي لإنشاء مثل هذه الجامعة، وإنني على يقين أن جميع زملائي النواب ليسوا ناكرين للخير وهم مؤيدين للخير وأن السلط تستحق منهم دعم مثل هذه الجامعة.

واود أن اشكر زملائي النواب جميعهم بمن فيهم من تحفظ على بعض التوصيات التي جاءت بالتقرير المالي.

إخواني بعد استعراض سريع لما جاء في كلمات النواب أكاد أن أضعها في ثلاث محاور:

المحور الأول انصب على طلبات النواب لمحافظتهم وكم كانت اللجنة تتمنى أن تكون هناك موازنة مفتوحة لكي تستوعب جميع طلبات النواب، ولكن الحال ليس كذلك فهناك كعكة واحدة يتهاجم عليها كثير من الطلبات وهذه محدودية يعرفها جميع النواب، والإمكانات المتاحة قليلة جداً ويجب في الموازنة تقديم الأهم على المهم وهذا ما ذهبت إليه اللجنة المالية.

أما الموضوع الثاني فقد انصب على خطاب معالي وزير المالية الذي جاء بكثير من الكلمات فيه اجتهادات متشعبة وكثيرة وكبيرة، إنني أعتقد وأعضاء اللجنة المالية أن الخطاب جاء دقيقاً ومتسماً بالواقعية بما يتطلبه المستقبل من خطوات لبناء الإقتصاد معتمد على الذات، وهذا ما حدى بالأردن أن يتقبل برنامج التصحيح الاول وبرنامج التصحيح الثاني لإزالة التشوهات من الإقتصاد الأردني واللي بجّبرك على المر الا الأمر منه، وأنا اعتقد وباعتباري عاصرت الموازنة العامة للدولة مدة (عشر) سنوات وأنا رئيس لديوان المحاسبة أقول أن الموازنة جاءت بشكل جيد، وإنني اؤكد أن الموازنة إذا ما أخذ وزير المالية بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المالية وهي:

اولاً: كبح جماح التضخم.

ثانياً: ضبط الأسعار العامة.

ثالثاً: ضبط الترهل في الإنفاق الحكومي والحد منه.

ولذلك أوصت اللجنة بحذف (٢٪) من النفقات الجارية عدا الرواتب والأجور لتحويلها باي مشروع منتج أو لزيادة الموظفين.

وكذلك طلبت اللجنة أيضاً السعي الجاد لتخفيف الدين العام على الدولة من الدائنين الخارجيين.

وأما إذا ما أخذت الحكومة بهذه الإجراءات فاعتقد أن الإقتصاد الأردني يكون في المسار الصحيح.

أما المحور الثالث فهو انتقاد إخواننا النواب لبعض توصيات اللجنة المالية، اعترض بعض الإخوان على موضوع تحمل أمانة عمان الكبرى مسؤولية إنشاء وصيانة الشوارع في حدودها فهذا باعتقاد أكثرية اللجنة مطلب عادل وواقعي حيث أن دخل وموازنة أمانة عمان الكبرى يفوق مخصصات وزارة

الأشغال المسؤولة عن إنشاء وصيانة وتعبيد وفتح جميع طرق المملكة مع الطرق الزراعية أيضاً لذلك نرى من العدل أن تتحمل الأمانة هذه المسؤولية بغض النظر عن وصف هذه الطرق بأنها نافذة أو غير نافذة وذلك أن عمان هي العاصمة ومن الطبيعي أن تنفذ فيها طرق في كافة الإتجاهات إلى كل أنحاء المملكة.

المديونية: جاء في بعض الكلمات شيء عن المديونية، اعتقد أننا كلنا عاصرنا قضية المديونية فيما كانت تفوق (عشرة) مليارات دولار، ونحن نوف أسباب هذه المديونية، منها أسباب داخلية وأسباب خارجية، والأسباب الداخلية كلكم ترون وتعلمون الإنجازات والبنية التحتية والمطارات والمدارس والمستشفيات وكذلك هناك مسؤولية عربية قوية وهي رفد القوات المسلحة بالعتاد والعدة، هذا ما حمل الأردن كثير من المديونية ولقد طلبت اللجنة في إحدى توصياتها أن تسعى الحكومة جادة بالإستفادة من مغانم السلام، كما استفاد غيرنا من هذه المغانم وأن تصرّ وتشدد على مسح هذه الديون أو تحويلها إلى قروض سهلة يمكن أن تتحول إلى قروض للبناء الإقتصادي.

موضوع دعم الخبز الحقيقة إنني أستغرب من الإخوان النواب كيف فهموا توصية اللجنة بأنها رفع للدعم، اللجنة لم تقل هذا أبداً بالعكس اللجنة قالت أنه يجب دعم المستحقين، إن هذا السؤال موجه للنواب.

هل نحن معنيون بدعم رغيف الخبز للغني والفقير والسائح والوافد على حد سواء هل هذا ما يطالب به السادة النواب أم أننا نطالب بإيصال الدعم لمستحقيه والإستمرار على ذلك فإذا ما فهمت كلام بعض الزملاء بشكل صحيح فإننا سنصل إلى يوم ستكون فيه الحكومة عاجزة عن إيصال هذا الدعم للمستحقين وهذا ما لا احسب احداً من إخواني

النواب يهدف إليه إن الأردن أيها الإخوة يستهلك سنوياً (٦٧٠) الف طن قمح وهذا من أعلى معدلات الإستهلاك في العالم مما يعني أن هذه المادة تتعرض لأشد أنواع الهدر والضياع من كبب في سلال النفايات وطعام للمواشي وتهريب للخارج أهذا ما يطالب به إخواني النواب المحترمين.

اللجنة لم توصي وأكرر لم توصي برفع الدعم عن رغيف الخبز بل الإبقاء على دعمه وزيادته وإيصاله للمستحقين ومسؤولية الحكومة أن تجد الآلية الكفيلة بإيصال هذا الدعم لهؤلاء الذين نحن منهم ونتمنى لهم كل خير في رفع مستوى معيشتهم.

أيها الإخوة في موضوع زيادة الموظفين كم كنا نتمنى نحن اللجنة المالية أن تكون هذه الزيادة بأكثر مما وصلنا إليه، فقد أوصت اللجنة بالزيادة من بداية العام وليس من ١٩٩٦/٥/١ وبالرغم من قناعة اللجنة أن هذه الزيادة هي أقل مما يجب إلا اننا نعي جيداً حجم كلفة هذه الزيادة على الموازنة العامة والتي تكلف بحدود ٣٦ مليون دينار فإذا كنا نطالب بأكثر ويجب أن نكون مسؤولين في المشاركة في المسؤولية فعلينا أن نجد من أين ستأتي الحكومة بالمال هل نطالب الحكومة بالإستدانة لهذه الزيادة أم نطالب الحكومة بفرض ضرائب جديدة وإنني أعتقد أن زملائي المحترمون لا يقصدون ذلك حيث أن اللجنة قد درست هذا الموضوع بدقة متناهية بما فيه ارتفاع كلفة المعيشة على الأفراد.

وأعتقد ان هناك في الأردن يا إخوان حوالي (٣٢٢) الف وافد يأكلون خبزاً مدعوماً، وإذا علمنا أن سعر الكيلو كما يكلف الحكومة هو (٢٣) قرش ونحن نبيعه بـ (٨,٥) قروش، تصوروا الدعم الذي يذهب لأطعام الوافدين والسائحين.

أما موضوع الجمارك لماذا خفض فنحن أيها الأخوة جزء من

هكذا من الأصل

العالم وجزء من النظام الجديد، ونحن عضو في اتفاقية التجارة الدولية وإذا كنا سنطمّر رؤوسنا في الرمال ونقول:

يجب علينا أن تستمر الرسوم الجمركية (٧٠٪) فإنه لم يسمح لنا في المستقبل بتصدير أي سلعة اردنية للخارج وسنتقوقع على أنفسنا وهذا اعتقد لن تقبلوه انتم وسوف يقضي على الإقتصاد الاردني.

أما موضوع توصيات عام (١٩٩٥) وقد اشار إليها بعض الزملاء نحن الحقيقة أطلعنا على هذه التوصيات جميعها وأطلعنا على ما نفّذ منها وأوصينا الحكومة بتوصية قد تكون شديدة اللهجة بأن تستكمل الحكومة تنفيذ التوصيات الباقية.

أما أخي أبوعدن وقد هاجم اللّجنة بموضوع وزارة الإعلام أو انتقد اللجنة، نحن قلنا تخفيض نفقات وزارة الإعلام، وأعتقد بأن كل الوزارات يجب تخفيضها، لكن كثير من الإخوان يقول نحن لسنا بحاجة إلى البث الصباحي للتليفزيون، نحن لسنا بحاجة إلى هذا الجيش من الموظفين، وهذا مطلب عادل في كل موازنة تطالب، وليس الحقيقة ذماً أن نطلب أن يرتقي الإعلام ليكون وطنياً ومنتمياً فإذا كان كذلك فهو خير.

إن اللجنة المالية وبكل مسؤولية درست مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٦، وهي تدرك أن ذلك يعكس بالكامل سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية للحكومة لعام قادم، ومدى استجابة ارقام الموازنة للتصدي للإختلالات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية ومدى التزام الحكومة بنفقاتها لخلق التنمية الحقيقية وإيجاد المناخ المناسب لمزيد من الاستثمار وتوليد الثروة وتوليد فرص العمل.

وبقناعتي وزملائي في اللجنة، وضمن الإمكانيات المتاحة فإن الموارد موجهة بشكل اساسي

لتحقيق هذا الهدف السامي.. لذلك وبمسؤولية كبيرة وبكل راحة ضمير جاء تقرير اللجنة المالية وتوصياتها كما هي أمامكم أملة أن تكون قد قامت بواجبها وحصلت على حسن ظنكم وشكراً لكم جميعاً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لرئيس اللجنة المالية، ارفع الجلسة للإستراحة ثم نعود لنستمع بعد ذلك إلى رد الحكومة وتتبعها عملية تصويت على الموازنة ارفع الجلسة لمدة ثلث ساعة وشكراً لكم.

«رفعت الجلسة للإستراحة»

- إستئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل نعود إلى استئناف الجلسة، الزملاء الأفاضل قبل التصويت على الموازنة للعام (٩٦) نستمع إلى رد الحكومة، معالي وزير المالية تفضل..

«بسم الله الرحمن الرحيم»

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

ارجو ان تسمحوا لي بأن اتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي رئيس اللجنة المالية ومقررها وأعضائها المحترمين على جهودهم المتواصلة لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦، وقد تضمن تقريرهم ملاحظات وتوصيات هامة وهادفة ستكون محط اهتمامنا ومتابعتنا بهدف تنفيذها في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة.

كما اتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الأخوة النواب المؤيد منهم لهذا المشروع والمعارض له على ما أبدوه من ملاحظات قيمة وآراء سديدة سيكون لها الأثر الطيب في خدمة أهدافنا المشتركة لتحقيق مصالحنا الوطنية وتثبيت مكتسباتنا المحلية.

معالي الرئيس..

حضرات النواب المحترمين..

قبل التعرض لتقرير اللجنة المالية الكريمة وملاحظات السادة النواب المحترمين، أرجو أن اؤكد ان ما تم انجازه في مجال تأهيل الإقتصاد الوطني وتحقيق الناتج المحلي الاجمالي لمعدلات نمو حقيقي بنسب مرضية ودخول الأردن مرحلة النمو الصحي المستمر هو نتاج مجهود وطني متواصل لسنوات خلت. وان مشروع الموازنة الذي بين أيديكم يلبي حاجات الأردن ويحقق الإعتماد على الذات في القطاع المالي الحكومي

ويسهم مساهمة فاعلة في دعم المدخرات الوطنية والاستثمار الحكومي.

وان الإدعاء بأن الاردن يعتمد في إيراداته على المساعدات الخارجية هو امر تنقصه الدقة لأن عجز الموازنة قبل المساعدات الخارجية لعام ١٩٩٦ هو في حدود ٣,٨ من الناتج المحلي الإجمالي علماً بأن العجز المقبول لدى الدول التي ستدخل الوحدة النقدية الأوروبية هو في حدود ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول. كما أن الإيرادات المحلية تغطي كامل الإستهلاك الحكومي وتحقق فائضاً مقداره (٢١٧,٤) مليون دينار تستخدم لتمويل الاستثمار الحكومي وبالتالي فإن استخدام تعابير عامة دون فهم مدلولاتها العلمية الدقيقة بهدف تقليل الإنجازات التي تحققت لأمر يدعو للأسف ومن المؤكد ان ذلك لا يسهم في بناء الثقة بالاقتصاد الوطني وحفز الاستثمار ودعم الإدخار الوطني الأمر الذي يضر بالمصلحة الوطنية.

إن ارقام المؤشرات الاقتصادية التي وردت في خطاب الموازنة هي في معظمها ارقام لا تعدها وزارة المالية بل تتولى دائرة الإحصاءات العامة إعدادها ضمن قوانين وانظمة تعزز استقلالية الدائرة وتحصنها ضد اي تدخل حكومي في مجال هذه البيانات والتاكد من صحتها وفق اسس ومعايير دولية، وان المنهجية التي أعطت دلالات مختلفة للنشاطات الاقتصادية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات هي نفسها التي اعتمدت للوصول إلى المؤشرات المبينة في خطاب الموازنة والتي تؤكد ان الاقتصاد الوطني يشهد نشاطاً متزايداً في مختلف القطاعات، وخير دليل على ذلك حدوث زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة الكهربائية على المستوى

الوطني بلغت نسبتها حوالي ١٣٪ لعام ١٩٩٥. كما أن مبيعات الإسمنت المحلية قد نمت خلال عام ١٩٩٥ بحوالي ٦,٢٪ عن عام ١٩٩٤.

وإننا نلتزم بالعمل الجاد الدؤوب مع كافة الأجهزة الحكومية لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة على أحسن وجه.

معالي الرئيس..

حضرات النواب المحترمين..

أرجو أن أستعرض فيما يلي أهم الملاحظات على تقرير اللجنة المالية الكريمة والسادة النواب على ما أبدوه من آراء وتوصيات:

برنامج التصحيح الإقتصادي

ان تبني الحكومة لبرنامج موسع للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات القليلة السابقة ودعم النمو الصحي المستمر الذي يمر به الاقتصاد الوطني حالياً وأسسه المعتمدة لتحقيق معدلات مرضية، وزيادة المدخرات الوطنية. والمحافظة على نسب عالية من الاستثمار الذي يتطلب تخفيض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات الى ما دون ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني والاستمرار في تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبناء احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية. وأن عملية الإنطلاق من مرحلة النمو المستمر إلى مرحلة يسودها الرخاء الاقتصادي والحياة الكريمة لجميع فئات المواطنين تتطلب انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الخارجي مع المحافظة على المظلة الاجتماعية وتوسيعها وبالتالي فإنه لا يمكن لمثل هذه التوجهات إلا أن تخدم مصالحنا الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.

المديونية الخارجية وأعباء فوائدها

تتجه الحكومة في إدارتها للمديونية الخارجية للوصول إلى وضع يتمتع فيه الأردن بالملاءة المالية في الأسواق الخارجية وبحيث لا تتجاوز نسبة هذه المديونية ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمتها السنوية ١٥٪ من قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات.

وقد بينت في خطاب الموازنة أن الأردن قد حقق انجازات مرضية في مجال تخفيض حجم المديونية وتخفيف أعبائها وهو أمر اشادت به الهيئات الدولية.

وسوف تستمر الحكومة في اتخاذ الإجراءات التي تساعد على تحقيق المتطلبات أعلاه بشتى الوسائل المتاحة وعلى كافة الأصعدة خاصة من خلال شراء الدين وإعادة هيكلته وتكثيف الجهود مع الدول الصديقة والشقيقة لإلغاء ديونها أو تحويلها إلى مساهمات تسدد بالدينار الأردني بالإضافة إلى ترشيد الإقتراض الجديد.

المستوى العام للأسعار

هنالك معايير متعارف عليها دولياً لتحديد معدلات الإرتفاع في المستوى العام للأسعار والتضخم وأهمها الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ويستعمل أيضاً معيار آخر وهو المخفض في حساب الناتج المحلي الإجمالي والذي يتم بموجبه تحويل الناتج المحلي الإجمالي من أسعار السوق إلى الأسعار الثابتة وان وزارة المالية ليس لديها أرقام تقيس ارتفاع الأسعار أو الغلاء أو التضخم في الأردن بل تعتمد الأسعار التي تصدرها دائرة الإحصاءات العامة والتي أشير إليها في خطاب الموازنة.

كما يصدر البنك المركزي الرقم القياسي لأسعار الجملة في مدينة عمان الذي اظهر ارتفاع هذه الأسعار خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥ بحوالي ٣٪. وقد بينت في خطاب الموازنة وبشكل واضح ان الإحصاءات الوسمية تظهر أن المستوى العام للأسعار مستقر وضمن حدود آمنة ولا يتعرض لأية ضغوط تضخمية قد تؤثر سلبياً على معيشة المواطنين.

وقد سئلت في اللجنة المالية عن رايي حول صحة هذه الأرقام فأكدت بانه ليس لدي ما يدعو للشك في صحتها وقد توصلت إلى ذلك بعد أن اطلعت على منهجية العمل في تجهيز الأرقام والتي تتفق مع المنهاج الدولي المعمول به في هذا المجال وأنه يجري تقييمها بشكل دوري لتحسين وسائل إعدادها.

ولدي القناعة الكاملة في أن اللجنة قد تسرعت في التوصل بأن أرقام تكاليف المعيشة لا تعكس ارتفاع الأسعار المستمر الذي يعاني منه المواطن.

كما أن ما أوردته جمعية حماية المستهلك لا يمثل منهجاً علمياً مقبولاً لتحديد الأرقام القياسية للمستوى العام بل هو اقرب إلى اسلوب جمع المعلومات بشكل عشوائي تنقصه المنهجية العلمية المتعارف عليها. هذا وستعمل الحكومة على تشكيلة لجنة متخصصة لدراسة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة والتأكد من صحة منهجيتها.

الاحتياطيات من العملات الأجنبية

وفيما يتعلق بزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتصل إلى (٩٢٠) مليون دولار هذا العام واعتماد سياسات تزيد من جاذبية الاحتفاظ

بالموجودات بالدينار الأردني وتأثير ذلك على الإستثمار والمناخ الاستثماري، فأود أن أبين أن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات آخذ في التقلص ومن المتوقع أن لا يتجاوز هذا العام ما نسبته ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويشمل ذلك الفوائد المعاد جدولتها. ويساهم في تقليص هذا العجز التحسين الملحوظ الذي حققته الصادرات الوطنية والإرتفاع في المقبوضات المحصلة من القطاع السياحي والمتوقع أن تصل في عام ١٩٩٦ إلى (٧٩١) مليون دولار. وبالإضافة إلى التحسن في وضع عجز الحساب الجاري فستحصل الحكومة على قروض خارجية بشروط مناسبة لدعم الإحتياطيات من العملات الأجنبية.

وكما بينت سابقاً فستبقى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار حجر الزاوية في السياسة النقدية وستيطلب ذلك المحافظة على مستوى أسعار فائدة عال وبحيث يكون مردود الموجودات الأردنية أعلى بشكل ملحوظ من مردود الموجودات الأجنبية ويحصل المدخر الأردني أيضاً على إيرادات حقيقية على مدخراته مرتفعة نسبياً.

وبالرغم من أن لإرتفاع أسعار الفائدة آثاراً سلبية على الإستثمار فإن الآثار الإيجابية للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وزيادة المدخرات الوطنية آثاراً ايجابية تتجاوز الآثار السلبية لإرتفاع أسعار الفائدة.

التفاوت في الدخل وعلاقته بالنمو الإقتصادي

إن من أهداف السياسات المالية للحكومة هو التأكد من أن الدخل الناتج عن النمو في الاقتصاد الوطني يوزع بشكل متوازن وعادل بين مختلف فئات المواطنين ضمن إطار يشجع الإستثمار والتنمية الاقتصادية

وسوف تعمل الحكومة على متابعة الإتجاهات المتعلقة بتوزيع الدخل واعتماد السياسات الضرورية للتاكد من التقيد بهذا المبدأ. وستطلب من دائرة الإحصاءات العامة إجراء الدراسات التي تبين نمط توزيع الدخل على مختلف الفئات وما هي حصة الفئات الغنية وباقي الفئات من الدخل القومي. وستعتمد السياسات التي تضمن انه لا تتحقق فروقات كبيرة في الدخل نتيجة لهذا النمو.

منهجية التفاعل بين قرارات ديوان المحاسبة ومشروع قانون الموازنة

أم فيما يتعلق في منهجية التفاعل بين قرارات ديوان المحاسبة ومشروع قانون الموازنة العامة بخصوص تحسين الأداء الإداري ورفع مستوى المتابعة والتدقيق.. الخ، والقضايا التي أثاره ديوان المحاسبة بشأن محدودية الوزارات على استيعاب النفقات الراسمالية وعدم تقييم مدى كفاءة وفعالية اداء الأموال العامة، فقد طرأ تحسن ملحوظ على نسبة إنفاق النفقات الراسمالية خلال عام ١٩٩٥ وكما ذكر سابقاً فإن الحكومة ستعمل على تحسين القدرة الإستيعابية للنفقات الراسمالية لعام ١٩٩٦ كما أنها ادخلت كمنهاج موازنة البرامج ووضع معايير للأداء للتأكد من حسن وفعالية الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي.

موازنة المؤسسات العامة والمستقلة

أوصت اللجنة المالية في تقريرها تقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة لمجلس النواب خلال الربع الأول من كل عام ليتم اطلاع المجلس عليها أثناء انعقاده.

أرجو أن أبين لمجلسكم الكريم انه تمشياً مع توجيهات مجلس النواب السابقة فقد درجت وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة منذ عام ١٩٩٢ على إعداد وثيقة مجمعة لموازنات المؤسسات العامة المستقلة وذلك بعد ان يتم إقرارها من قبل مجالس إداراتها ومجلس الوزراء، ويتم بعد ذلك رفعها إلى مجلس النواب بكتاب رسمي للاطلاع عليها كما يراه المجلس مناسباً. وقد تم رفع وثيقة الموازنات المجمعة لهذه المؤسسات لعام ١٩٩٥ بموجب كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣م/١٨١٠/٩٥ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٨ والتي تضمنت ما يلي:

الإيرادات	٣٨٩,٣	مليون دينار
النفقات	٤٩٦,٥	مليون دينار
العجز	١٠٧,٢	مليون دينار
مصادر التمويل	٨٨,٥	مليون دينار

هذا وسيتم مع نهاية هذا الشهر تقديم وثيقة موازنات المؤسسات العامة المستقلة لعام ١٩٩٦ والتي تتضمن موازنة تفصيلية لكل مؤسسة على حدة إلى مجلس الوزراء لإقرارها ومن ثم تقديمها إلى مجلسكم الكريم للإطلاع عليها.

مساواة الرواتب التقاعدية لموظفي الدولة الخاضعين لقانون الضمان الإجتماعي بالرواتب التقاعدية المدنية

ارجو أن اؤكد في هذا الموضوع بأن توجه الحكومة هو المساواة في

الامتيازات المستقبلية بين الموظفين الذين يعملون في القطاع الخاص والقطاع العام بهدف تشجيع الإنتقال من العمل في القطاع العام إلى القطاع الخاص لدعم قوى العمل في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني. وهناك ضرورة ملحة في ان يتخذ الأردن إجراءات سريعة في هذا المجال نظراً لأن حوالي ٣٧٪ من حجم قوة العمل تعمل في القطاع العام. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً بالمعايير الاقتصادية وهي تتطلب تحويل جزء كبير من قوة العمل إلى القطاعات المنتجة في القطاع الخاص.

ومما يجدر ذكره هنا بانه قد شرع اعتباراً من عام ١٩٩٥ باخضاع التعيينات الجديدة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية لمظلة قانون الضمان الاجتماعي دون الإجحاف بحقوق الموظفين الذي عينوا قبل ذلك وفق نظام الخدمة المدنية.

موازنة البرامج والأداء

اشار سعادة النائب المحترم الدكتور احمد الكوفحي إلى أن تبني مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ لمفهوم موازنة البرامج والأداء يدخل في باب إملاءات المؤسسات الدولية واستحقاق مرحلة التطبيع وإنني استبعد أن يكون سعادة النائب المحترم راغباً في منع وزارة المالية من إدخال مناهج علمية حديثة تهدف إلى تحسين الإنفاق الحكومي وتقييم إنجاز الإنفاق العام وفق معايير واضحة ومحددة يتبين من خلالها مردود الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الوطني.

إن تبني الموازنة لمفهوم موازنة البرامج والأداء لهذا العام جاء لتحقيق المصلحة الوطنية بالإنتقال من التقييم المالي لنشاطات الحكومة

إلى تقييم مردود الإنفاق الحكومي من حيث تحقيق الأهداف المرجوة وإعطاء مزيد من الإيضاحات والمعلومات والتحليل في الموازنة العامة.

زيادة الإيرادات وضريبة المبيعات

لقد أشار عدد من النواب إلى أن زيادة الإيرادات المحلية وزيادة تحصيل الضرائب لهما مردود سلبي على النشاط الاقتصادي والاستثمار. يجب أن يوضح هنا أن الزيادة في الإيرادات نتيجة للإصلاحات الضريبية التي تمت مؤخراً والتي وافق عليها مجلسكم الكريم مشكوراً مصدرها المستهلكون بشكل رئيسي وليس المدخرون والمنتجون وبالتالي فإن تاثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني محدود في حين ان تاثيرها الإيجابي من حيث الحد من الاستيراد وزيادة المدخرات الوطنية مناسب.

علماً بانه لن تدرج خلال هذا العام ١٩٩٦ اية ضرائب جديدة بل على العكس من ذلك فقد خفضت الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وذلك اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ وذلك باستثناء السيارات والمشروبات الروحية والسجاير.

اما فيما يتعلق بضريبة المبيعات واثرها السلبي على ذوي الدخل المتدني فقد بينت سابقاً لمجلسكم الكريم ان التاثير السلبي لتطبيق ضريبة المبيعات على ذوي الدخول المحدودة والمتدنية كان هامشياً لان معظم السلع التي تستهلكها هذه الفئات قد اعفيت من هذه الضريبة وبالتالي فإن الزيادة في تحصيل هذه الضريبة قد جاءت من السلع التي تستهلكها الفئات ذات الدخل المرتفع نسبياً.

إيرادات البنك المركزي

أشارت اللجنة المالية الكريمة في تقريرها إلى إنخفاض إيرادات البنك المركزي خلال السنتين الماضيتين ١٩٩٤، ١٩٩٥ وفي هذا المجال أرجو أن أبين بأن من أهم أهداف البنك المركزي تحقيق الإستقرار النقدي واستقرار سعر صرف الدينار الأردني واعتماد سياسات انتمائية تدعم عملية التنمية. وأن تحقيق الأرباح لا يعتبر هدفاً من أهداف البنك المركزي ولا يشكل حجم الأرباح المحصلة معياراً اقتصادياً مهماً في هذا المجال.

ويجب أن يوضح هنا أنه لا بد من تحديد الأولويات في الاقتصاد الوطني. والأولوية في الوقت الحاضر هي المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وعليه لا بد من التكيف مع المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد انتقل البنك المركزي من أسلوب الرقابة المباشرة إلى أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال بيع شهادات الإيداع بالدينار الأردني للبنوك المرخصة بطريقة المزاد العلني لضبط السيولة المحلية عند المستويات المناسبة ولتحقيق ذلك عمد إلى رفع سعر الفائدة على هذه الشهادات مما حد من الأرباح المتحققة لديه إلا أن ذلك قد ساهم بشكل فاعل في ضبط معدل السيولة المحلية وزيادة جاذبية الاحتفاظ بالموجودات المحررة بالدينار الأردني.

فصل الإيرادات المختلفة

تطلب اللجنة المالية في تقريرها إعادة تصنيف الإيرادات المختلفة بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً.

وأود أن أبين بأن مشروع قانون الموازنة تضمن تفاصيل هذه الإيرادات في الصفحتين رقم ١٥ و ١٦ في ستة عشر مادة وهو تفصيل معتمد في قانون الموازنة لسنوات السابقة، وستنظر دائرة الموازنة العامة في التوسع في تفصيل مواد هذه الإيرادات عند إعداد موازنة عام ١٩٩٧ وبحيث يظهر ملخص قانون الموازنة ما طلبته اللجنة المالية مع الأخذ بعين الإعتبار تفاصيل المادة المتعلقة بالإيرادات الأخرى.

المنح والمساعدات الفنية خارج قانون الموازنة العامة

بينت اللجنة المالية في تقريرها بأن هناك منحاً ومساعدات فنية لا تدخل وثيقة الموازنة وإنما يتم صرفها من قبل المؤسسات والوزارات المستفيدة مباشرة.

ونرى بأنه من المفيد في هذا المجال أن يتم تجميع الموارد المتاحة للإنفاق على المستوى الوطني في وثيقة واحدة بحيث تظهر وثيقة الموازنة العامة مجالات الإنفاق العام ومصادر تمويله بشكل شمولي كلما كان ذلك ممكناً.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الجهات المانحة لهذه المساعدات الفنية تضع شروطاً خاصة تجعل تنفيذ ذلك غير ممكن في أغلب الحالات.

توصية اللجنة المالية المتعلقة بخفض النفقات الجارية

أوصت اللجنة المالية بخفض النفقات الجارية ما عد الرواتب والأجور بنسبة ٢٪ من النفقات الواردة في الموازنة، وأرجو أن أؤكد في هذا المجال بأن تحسين نوعية الإنفاق الحكومي وزيادة المدخرات الوطنية تعتبر حجر الزاوية في سياسة هذه الحكومة المالية. ولذا فإن الحكومة

ترحب بتوجيه اللجنة المالية بضرورة الإستمرار في تخفيض النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي هو جزء من برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني. ولذا فإنها تؤيد تخفيض النفقات الجارية وفق توصية اللجنة المالية آخذة بعين الإعتبار بان لا يشمل هذا التخفيض مخصصات الرواتب والأجور والعلاوات ودعم المواد التموينية وإغاثة النازحين، وفوائد القروض الداخلية والخارجية ونفقات التقاعد والتعويضات والضمان الاجتماعي والنفقات الجارية للجهاز العسكري. وسيؤدي هذاالتخفيض المقترح إلى توفير مبلغ (٣,٤) مليون دينار في النفقات الجارية نتيجة خصم ٢٪ من النفقات التشغيلية والأخرى للجهاز المدني والنفقات العامة والطارئة ودعم المؤسسات والبعثات العلمية والمساهمات المرصودة في وزارة المالية.

اشار أحد السادة النواب إلى أن النفقات الجارية قد شكلت ما نسبته حوالي ٧٥٪ من مجموع الإنفاق الحكومي وهي نسبة عالية وتتطلب اتخاذ إجراءات شديدة لتقليصها وهنا ارجو أن أؤكد على ما أوضحته في خطاب الموازنة بأن مجموع المدخرات الحكومية سيصل خلال هذا العام إلى حوالي (٣٧٢,٤) مليون دينار وتشكل ما نسبته حوالي ٢٣٪ من الإدخارات الوطنية المتوقعة وهذه النسبة تؤكد بذل الجهود المتواصلة لتحقيق الإعتماد على الذات.

وأرجو أن أبين للنائب المحترم أن الإيرادات المحلية لعام ١٩٩٠ لم تغط إلا ما نسبته ٨٨,٤٪ من النفقات الجارية فقط في حين أن هذه الإيرادات المقدرة لعام ١٩٩٦ ستكون كافية لتغطية حوالي ١٢١٪ من النفقات الجارية.

والأمر الذي يلفت النظر أن سعادة النائب المحترم طالب في نفس كلمته بزيادة الرواتب لتكون بواقع (٢٠) ديناراً بدلاً من (١٠) دنانير الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري، وعليه فكيف لسعادة النائب المحترم أن يطالبنا بخفض الإنفاق الجاري وبشدة وفي نفس الوقت يطالب بزيادة الرواتب التي تعكس زيادة في هذا الإنفاق.

إحداث (٣٠٠٠) وظيفة وحل مشكلة البطالة

ترى اللجنة المالية أن إحداث (٣٠٠٠) وظيفة في جدول التشكيلات ليس هو الحل، وإنما الحل يكون بإيجاد مزيد من فرص الإستثمار لإستقطاب حجم أكبر من العمالة.

لقد بينت الحكومة في أكثر من مناسبة أن حل مشكلة البطالة يتطلب مجهوداً وطنياً تتضافر فيه كل الجهود ويتم من خلال تحقيق مزيد من النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتدل المؤشرات الاقتصادية سواء في مجال نمو الصادرات الوطنية، أو من خلال الشركات التي سجلت في القطاعات الاقتصادية المختلفة أن هناك نمواً مستمراً في الاقتصاد الوطني مما سيؤدي إلى أستيعاب حجم اكبر سنوياً من الأيدي العاملة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. كما أن هناك العديد من المشاريع التي يحتاج تنفيذها إلى عدد من السنوات والتي سيكون لها أثر إيجابي في استيعاب المزيد من العمالة.

هذا وإن احداث هذه الوظائف وهو في معظمه لتلبية التخصصات الفنية في كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة لمواجهة التوسعات

التي تمت في المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات الجديدة مع مراعاة أن احداث هذه الوظائف سوف يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة بشكل غير رئيسي.

دعم المواد التموينية

تعرض تقرير اللجنة المالية الكريمة والسادة النواب المحترمون إلى دعم المواد التموينية وفي هذا المجال أرجو أن أؤكد لمجلسكم الكريم بأن الحكومة مستمرة في توفير الدعم للمواد التموينية الأساسية وهي عازمة على ترشيد الإنفاق على هذا الدعم مع العمل على إيصال الدعم إلى مستحقيه.

وضمن هذا الإطار فإن الحكومة تؤيد ما ذهبت إليه اللجنة الكريمة بتقديم الدعم لمادة الخبز نقداً للفئات المحتاجة والتي تحمل البطاقة التموينية لما لذلك من فوائد كبيرة على تخفيض الإستهلاك من مادة القمح وبالتالي خفض فاتورة الدعم وتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

الإنفاق الراسمالي ونوعيته وقدرة الإقتصاد على استيعابه

أشار عدد من السادة النواب إلى أن النفقات الراسمالية وبالرغم من ارتفاعها بنسبة ٢٢,٤٪ عن إعادة تقدير عام ١٩٩٥ ومقارنتها بالمقدر لنفس العام ما زالت في مستويات متدنية ولا تشمل الحقول الإنتاجية حيث انها تركز على البنية التحتية كما بين البعض عجز الأجهزة الحكومية في تنفيذ مشاريعها الإنمائية.

وفي هذا المجال أرجو أن أبين أن حجم النفقات الراسمالية المقدرة في مشروع قانون الموازنة قد تم تحديده على مستويين:

الأول: على مستوى الإطار الكلي للاقتصاد الوطني وحجم الإيرادات الحكومية وتوزيعها بين مختلف القطاعات.

والثاني: في ضوء الدراسة المستفيضة مع الوزارات والدوائر الحكومية وفي ضوء المشاريع الراسمالية الملتزم بها والمستمرة والتي يجب رصد المخصصات اللازمة لها في عام ١٩٩٦ إضافة إلى المشاريع الجديدة المطلوبة وفق احتياجات وأولويات المناطق المختلفة. وقد زاد حجم النفقات الراسمالية التي تقدمت بها الوزارات والدوائر الحكومية على مليار دينار وقد وجد أنه من المناسب تحديدها بمبلغ (٤٤٠,٤) مليون دينار المرصودة في مشروع القانون الذي بين أيديكم والذي تم تقديره في ضوء قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابه.

كما أن فلسفة الحكومة الخاصة بنوعية الإنفاق الراسمالي تؤكد على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية وخاصة في مشاريع الطرق والمياه والطاقة والكهرباء والتي لا يقدم على الإستثمار فيها القطاع الخاص والتي تعتبر ضرورية لتهيئة المناخ الإستثماري له. كما تؤكد هذه الفلسفة على إفساح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في المشاريع الإنتاجية المباشرة وهذا ينسجم مع توجه مجلسكم الكريم.

أما فيما يتعلق بنسبة الإنجاز في الإنفاق الراسمالي وقدرة الاقتصاد

الوطني على استيعاب هذا الإنفاق، فتدل الأرقام الفعلية الأولية لعام ١٩٩٥ على أن نسبة الإنجاز هي حوالي ٨٧٪ من الإنفاق المقدر وهي نسبة جيدة وستحاول الحكومة زيادة هذه النسبة في عام ١٩٩٦ من خلال تسريع الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وطرح عطاءات المشاريع الجديدة في بداية العام.

مخصصات الطرق

أشار بعض السادة النواب إلى ضرورة زيادة مخصصات الطرق والتوسع في إنشاء المزيد منها في بعض المناطق وفي هذا المجال أرجو أن أبين أن الموارد المتاحة للخزينة محدودة ويجب أن يتم توزيعها حسب الأولويات الوطنية على مختلف الأنشطة الحكومية وعليه فإنه يصعب تلبية كامل الطلبات في ضوء محدودية الموارد.

وقد تضمن مشروع قانون الموازنة الذي بين أيديكم تخصيص مبلغ (٥٧,٧) مليون دينار لصيانة الطرق وإنشائها ويمثل ذلك ما نسبته ١٣,١٪ من مجموع النفقات الرأسمالية لعام ١٩٩٦ وهي نسبة جيدة ويصعب زيادتها في ضوء التمويل المتوفر والأسس المبينة أعلاه.

عجز الموازنة

يتساءل عدد من السادة النواب عن العجز الحقيقي للموازنة، كما أن اللجنة المالية اعتبرت تسديد الديون جزءاً من الموازنة، وللإجابة على هذا التساؤل أرجو أن أبين ما يلي:

يتمشى تصنيف الموازنة العامة للدولة مع المفهوم الإقتصادي للموازنة دولياً وبحيث تعكس الموازنة النشاطات الإقتصادية الحقيقية وهي

تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: يبين الإيرادات والنفقات الجارية وفيها يتحدد الفائض بين إيرادات الحكومة واستهلاكها والذي يشكل مدخرات الحكومة التي تساهم في الإستثمار العام ودعم المدخرات الوطنية.

القسم الثاني: يبين النفقات الرأسمالية وكيفية تمويلها وما هو الجزء الذي مول من أصل فائض الموازنة الجارية والذي يشكل المدخرات الحكومية.

القسم الثالث: وهو موازنة التمويل والذي يبين التدفق النقدي لما سددته الحكومة من القروض وما جهزته من قروض جديدة.

وقد بينت الموازنة المقدمة لمجلسكم الكريم كما بين خطاب الموازنة ومرفقاته هذه الأقسام الثلاثة بشكل مفصل، وهي تعطي مدلولاً اقتصادياً كاملاً وشاملاً لمفهوم الموازنة والعجز فيها. ويجب أن تؤخذ الأقسام الثلاثة للموازنة بشكل متكامل فهي الطريقة العلمية الصحيحة للنظر إلى النفقات والإيرادات الحكومية المعمول بها دولياً ونحن نعمل بذلك منذ موازنة عام ١٩٩٠. وينسجم هذا النمط مع متطلبات المؤسسات الدولية ويجب أن ألفت النظر إلى أن معايير الإنجاز التي تحددها المؤسسات الدولية لعجز الموازنة لا تأخذ بعين الإعتبار ما تتضمنه موازنة التمويل/القسم الثالث في الموازنة عند احتساب عجز الموازنة السنوي وهذا ما يعمل به في الأردن لأن ذلك يعكس المجهود الوطني والوضع الصحيح للإنفاق الحكومي وليس العمليات الحسابية التي تعكس تسديد القروض. ومما يجدر ذكره أن القسمين الأول والثاني في خلاصة الموازنة

المقدرة للعام ١٩٩٦ هما اللذان يعكسان النشاطات المالية الحقيقية إيرادات ونفقات، في حين أن القسم الثالث وهو موازنة التمويل لا تعكس نشاطات حقيقية بل تعكس نشاطات مالية لسنوات سابقة وبالتالي فلا تؤخذ كمعيار عند احتساب عجز الموازنة في المفهوم الإقتصادي الدولي.

وظائف الفئة الرابعة

تضمنت توصيات اللجنة المالية، وكلمات السادة النواب وضع أسس ومعايير محددة عند تعبئة وظائف الفئة الرابعة في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بحيث تتم التعيينات من قبل لجان تراعي المصلحة العامة والعدالة بين كافة المواطنين وحاجات المناطق.

وأشير في هذا الصدد بأن ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش ودائرة الموازنة العامة قد وضع في عام ١٩٩٥ أسساً لغايات التعيين على وظائف هذه الفئة من خلال لجان متعددة في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة ووفق معايير تراعي المصلحة العام والعدالة بين المواطنين.

كما أن مجلس التنمية الإدارية قد شكل لجنة لهذه الغاية من الدوائر السابقة وهي تعمل حالياً لوضع أسس ومعايير تحقق المساواة والعدالة بين المستفيدين من هذه الوظائف، علماً بأن عددها في جداول تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية محدود ولا يمكن تجاوزه.

زيادة الرواتب

طالب العديد من السادة النواب بإعادة النظر في مقدار الزيادة المقررة في مشروع قانون الموازنة العام والبالغة (١٠) دنانير برفعها إلى

(٢٠) عشرين ديناراً أو أكثر، كما طالبت اللجنة المالية في تقريرها وعدد من السادة النواب بأن يبدأ صرف الزيادة اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ وليس من ١٩٩٦/٤/١ كما هو مقرر.

أرجو أن أبين لمجلسكم الكريم أن الحكومة لم تتوان في النظر في تحسين أوضاع الموظفين والمتقاعدين خلال السنوات الخمس الماضية من خلال الزيادة المباشرة في الرواتب والعلاوات للموظفين العاملين والمتقاعدين حيث بلغت التكلفة السنوية لهذه الزيادات على مدى السنوات السابقة والمرصودة في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ حوالي (٢١٥) مليون دينار إضافة إلى المزايا التي يستفيد منها الموظفون من خلال التامين الصحي والخدمات الصحية والتعليمية المدعومة، ومن خلال توفير السلع من المؤسستين الإستهلاكيتين المدنية والعسكرية بأسعار مخفضة إضافة إلى التكلفة التي تتحملها الحكومة لتغطية نفقات البطاقة التموينية ودعم المواد الغذائية، والتي لو ترجمت نقداً لتبين مقدار مساهمة الحكومة بشكل كبير في تحسين أوضاع الموظفين والمتقاعدين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام.

ولقد تم تحديد هذه الزيادة في ضوء الإمكانات المالية المتاحة دون اللجوء إلى زيادة إضافية على الضرائب والرسوم علماً بأن الحكومة سوف تنظر في سريان هذه الزيادة من بداية هذا العام إذا ما وافق مجلسكم الكريم على خفض النفقات الجارية بنسبة ٢٪ كما أوضحت سابقاً.

أما فيما يتعلق بالتوازن بين دخول الموظفين مع الزيادة الفعلية في تكاليف المعيشة، فإن الموظفين يحصلون سنوياً على زيادة طبيعية في رواتبهم وعلاواتهم بنسبة تتراوح ما بين ٣ - ٤٪.

مساهمة الموازنة في مكافحة الفقر

لقد اتجهت الحكومة في سياستها المالية ومنذ سنوات عديدة بعد تحقيق توازن معتدل بين الإيرادات المحلية والنفقات الحكومية لتحسين أوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين ومتقاعدين وذلك في ضوء الموارد المالية المتاحة وتقدر كلفة الزيادات لعام ١٩٩٦ بحوالي (٢١٥) مليون دينار والناجمة عن الزيادات المتتالية التي تم منحها لتحسين أوضاع الموظفين خلال السنوات (١٩٩٢-١٩٩٦) وتمثل ما نسبته (١٦,٥٪) من إجمالي النفقات الجارية المقدرة لهذا العام ذهب معظمها لتحسين أوضاع ذوي الدخول المحدودة، وعلى سبيل المثال فإن موظف الفئة الرابعة الذي كان يتقاضى راتباً إجمالياً في نهاية عام ١٩٩١ مقداره (١٠٠) دينار يصبح راتبه في عام ١٩٩٦ حوالي (١٥٨) ديناراً شهرياً. علماً بأن الكلفة المبينة أعلاه بواقع (٢١٥) مليون دينار لا تشمل الزيادات التي حصل عليها موظفو المؤسسات العامة والعاملون على حساب المشاريع الرأسمالية والعاملون بالمياومة والمقدرة كلفة زيادتهم لعام ١٩٩٦ لوحده بحوالي (٤٠) مليون دينار.

موازنات المحافظات والتقسيمات الإدارية وانعكاس ذلك في الموازنة

أما بالنسبة لموازنات المحافظات وتوجه الحكومة بإصدارها بشكل مستقل على غرار ما تم في عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥ فإنه في ضوء التجربة العملية وبالرغم من إعداد موازنات المحافظات بشكل مستقل فقد تبين بأن الإنفاق على المشاريع الواردة في هذه الموازنات كان يتم من خلال

الوزارات والدوائر المعنية وبالتالي كان لها مدلول إحصائي وليس تنفيذياً، ولذا استبدل الأسلوب السابق بأسلوب جديد بحيث وضعت مشاريع المحافظات في جداول إحصائية ملحقة بمشروع قانون الموازنة الذي بين أيديكم ووضع منهاج للتنسيق بين مخصصات الوزارات وحاجات المحافظات من خلال ترتيبات أقرها سيادة رئيس الوزراء حدد بموجبها قيام المحافظات من خلال المجالس التنفيذية بالتنسيق مع الوزارات المعنية لرصد المخصصات اللازمة لمشاريعها ضمن موازنات هذه الوزارات ليتم مناقشتها مع دائرة الموازنة العامة لرصد المخصصات الضرورية لها في ضوء الأولويات والموارد المتاحة.

أما بخصوص التقسيمات الإدارية الجديدة والتي سيتجه العمل بها ابتداء من هذا العام ١٩٩٦ فقد اعتمدت اللواء كمركز للخدمات في المحافظة بحيث أصبح اللواء حلقة الاتصال بين القضاء والمحافظة لتحقيق التوازن في تقديم الخدمات في مختلف مناطق المحافظة لتلافي تركيز الخدمات في مراكز المحافظة والمناطق المحيطة بها. وقد تم رصد المخصصات الضرورية لتمكين وزارة الداخلية من استيعاب التقسيمات الإدارية الجديدة كما طلب من الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى استيعاب هذه التقسيمات من خلال موازناتها دون كلفة إضافية وسيتم النظر مستقبلاً في توسيع هذا النظام بشكل تدريجي بحيث يتم استيعاب التكاليف الإضافية المترتبة عليه بشكل تدريجي.

التخاصية

تتوجه الحكومة نحو اعتماد سياسات تتضمن:

١ ـ تحويل بعض النشاطات التي تقوم بها الحكومة إلى شركات تملكها الدولة بالكامل تمهيداً لبيعها للقطاع الخاص وينطبق ذلك بشكل واضح على نشاطات التنقيب عن البترول والغاز.

٢ ـ تحويل بعض المؤسسات العامة التي تملكها الدولة إلى شركات مساهمة تملكها الدولة بالكامل تمهيداً لتحويل جزء من ملكيتها للقطاع الخاص ويرافق ذلك إنشاء هيئات مراقبة تقوم بنشاطاتها على نحو مختلف عن الشركات التي تملكها الدولة وسيسمح بموجب هذا لتاسيس شركات اخرى مقابل رسوم محددة لتنافس الشركات القائمة لتحسين الأداء وتخفيض التكاليف.

٣ ـ سيتم السماح بشكل تدريجي لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية على أساس نظام (POT) (POO) ويمكن ذلك الحكومة من تجنب الإقتراض الداخلي والخارجي لتنفيذ مثل هذه المشاريع.

٤ ـ ستقوم الحكومة ببيع اسهمها في بعض الشركات باستثناء تلك التي تنتج سلعاً استراتيجية كالفوسفات والبوتاس وستعمل الحكومة على بيع مساهماتها في بعض الشركات المتعثرة خلال هذا العام ضمن هذا الإطار.

إن التوجه نحو هذه السياسات سيتم على مراحل وضمن قدرة النظام المصرف على استيعاب مثل هذه العمليات وعلى نحو لا يؤدي إلى تحول الائتمان من المشاريع الجديدة إلى مثل هذه المشاريع. كما سيؤخذ بعين الإعتبار اجتذاب مستثمرين كشركاء فنيين قادرين على تحسين الإنتاج ورفع سويته وبحيث يساهمون في تخفيض التكاليف وتوجيه الإنتاج نحو التصدير.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وفي الختام، أود أن أتوجه مرة أخرى بخالص الشكر والتقدير للجنة المالية الكريمة على تقريرها وما تضمن من آراء واجتهادات تهدف إلى التعرض إلى القضايا التي تهم المواطن والوطن وللسادة النواب المحترمين على الحوار الهادف الذي تميز به النقاش لهذا العام والذي يدعو إلى مزيد من التعاون بين المجلس الكريم والحكومة بهدف تحقيق مزيد من الإعتماد على الذات وخاصة ونحن على أبواب مرحلة جديدة تتطلب تضافر جميع الجهود لخدمة وطننا بما يحقق تطلعات وطموحات سيد البلاد الحسين حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين وشعبنا الكريم.

«وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، الكلمة الآن لسيادة رئيس الوزراء تفضل

سيادة رئيس الوزراء وزير الدفاع:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اتقدم بوافر الشكر لمعالي رئيس اللجنة المالية ومقررها وأعضائها على جهودهم في دراسة الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦، كما اتقدم بالشكر للأخوة النواب الذين ناقشوا الموازنة، مؤيدين أو ناقدين، متمنياً أن نصل بالحوار الحر المسؤول وتبادل الراي والمشورة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى تحقيق منعة وطننا الطيب، واستمرار عملية التطور والنماء بما يكفل الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن تنفيذاً لتوجيهات جلالة قائدنا الحسين المعظم، وتعزيزاً لجهوده الدائبة في بناء الأردن وخدمة الأمة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إننا ونحن نعمل بجد لا يعرف الكلل أو التواكل، لتحقيق النماء للوطن والعيش الكريم للمواطن، نعرف أن التصحيح الاقتصادي بهدف الوصول إلى الإعتماد على الذات، يحتاج إلى إجراءات حازمة تقربنا من هذا الهدف، وقد يكون بعضها بعيد الأثر على بعض الشرائح الاجتماعية ويفتقر إلى الشعبية، ولكننا موقنون بانها إجراءات ضرورية تقود في النهاية إلى تعميم الخير على الجميع، والحفاظ على السيادة الوطنية، وتقليل الحاجة إلى المساعدات، كما إننا في الوقت نفسه نتخذ من الإحتياطات والقرارات ما يحول دون

ان يتأثر بهذه الإجراءات أصحاب الدخول المحدودة والمتدنية، بل نعمل باستمرار على أن يكونوا هم الأكثر استفادة من هذه القرارات.

إن برنامجنا للتصحيح الاقتصادي برنامج وطني، يتعامل مع واقعنا ويخدم تطلعاتنا، نتعاون فيه مع المؤسسات الدولية المتخصصة ومع الدول الشقيقة والصديقة، وذلك بما يخدم أهدافنا وغاياتنا، ونرجو أن يتيقن الجميع أننا في تعاوننا هذا واستفادتنا من علم الآخرين وتجاربهم لا نخضع لأية إملاءات وان نجاح هذا نسخه من البرنامج بحاجة إلى تعاون الجميع وتفاعلهم مع متطلباته وتطويره باستمرار خدمة لأهدافنا الوطنية. وإننا نثمن للجنة المالية تأييدها لتوجه الحكومة بعدم اللجوء إلى الإقتراض الداخلي وللسنة الثالثة على التوالي، وتثمينها لجهود الحكومة المتواصلة في تخفيض المديونية الخارجية مما يؤكد استمرار تحسن الإقتصاد الأردني، ونحن مع اللجنة الكريمة في دعوتها إلى المزيد من الإتصالات مع الدول والمؤسسات المقرضة لتخفيض المديونية، والحكومة جادة في هذا السبيل ونتوقع أن تثمر جهودنا في تخفيض هذه المديونية عن طريق الشطب او التحويل إلى منح ومساعدات وقروض ميسرة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تشارك الحكومة اللجنة المالية الاهتمام بارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤثر على مستوى حياة المواطن، وهي جادة في الرقابة المتواصلة على الأسعار، وتتخذ من الإجراءات ما يكفل الحد من الغلاء المستورد من جهة أو الغلاء الناجم عن المغالاة في الربحية واستغلال الظروف من جهة أخرى. وتعكف الحكومة حالياً على دراسة مشروع قانون منع الاحتكار، حماية للمواطن، وتأمل

انجازه خلال الأشهر القليلة القادمة وتقديمه إلى مجلسكم الكريم، كما تعمل الحكومة على تعزيز دور المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية وتوسيع خدماتهما لجعل سوقهما الموازي قادراً على التدخل عند حدوث أي مغالاة في الأسعار، وتوفير حاجات ذوي الدخل المحدود بأسعار معقولة وعادلة.

إننا على يقين أن رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين بحاجة إلى إعادة نظر جذرية، تضمن حقوقهم وتدفعهم إلى العمل وهم مطمئنون على مستوى معيشتهم ومستقبل ابنائهم، إلا أن ظروف المالية العامة، المعروضة بين يدي مجلسكم الكريم، تحول دون أي زيادة تتجاوز ما اقترحته الحكومة، إلا أن الحكومة واستجابة لتوصية اللجنة المالية التي اقرها مجلسكم الكريم توافق على أن يبدأ صرف الزيادة المقترحة اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ بدلاً من ١٩٩٦/٥/١، كما نرجو أن يعاد النظر في رواتب الموظفين سنوياً.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن البطالة والفقر هما المشكلتان الرئيسيتان اللتان توليهما الحكومة عناية قصوى نظراً لما ترتبانه من آثار اجتماعية بعيدة المدى من جهة ولان العمل والحياة الكريمة من حقوق المواطن التي يجب حمايتها وتعزيزها.

لقد زيدت مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة ١٤٪ عام ١٩٩٥ كما زيد سقف المعونة الشهرية المتكررة للأسرة ليصبح ٦٠ ديناراً بزيادة عشرة دنانير اعتباراً من مطلع العام الماضي كما رفع سقف دخل الأسرة المؤهلة للإستفادة من مشاريع التأهيل المهني إلى ١٢٠ ديناراً بدلاً من ١٠٠ دينار.

لقد تم تشكيل شبكة العون

الإجتماعي بقرار من مجلس الوزراء في حزيران ١٩٩٥ بهدف التنسيق بين صناديق العون الاجتماعي وستعمل الحكومة استجابة لتوصيات اللجنة المالية على دراسة موضوع الحدود الدنيا لخطي الفقر المدقع والمطلق ومراجعة قيمة المعونة الشهرية المقدمة للأسر المحتاجة.

لقد بذلت خلال الأعوام القليلة الماضية جهوداً دائبة للجم البطالة ومنع تفاقمها، وقد شهدت تراجعاً جيداً خلال هذه السنوات، إلا أن نسبتها ما زالت مرتفعة، وإننا مستمرون في جهودنا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة، وإيجاد بيئة استثمارية جيدة، تسهم فيها التشريعات التي اقرها مجلسكم الكريم، ونأمل أن يرى الوطن خلال الأعوام القليلة القادمة نمواً اقتصادياً متسارعاً بدت بشائره بالظهور، ويسكون ذلك هو السبيل الأمثل لمواجهة البطالة، كما اننا نعمل بجد على فتح الأسواق الخارجية أمام العمالة الأردنية، وقد اتخذنا العديد من الإجراءات للحد من العمالة الوافدة حيث يتوفر البديل المحلي، كما توفر الحكومة القروض الميسرة لمن يريدون العمل في القطاع الخاص من خلال صندوق التنمية والتشغيل.

إن مواجهتنا لمشكلة البطالة والتخفيف منها، سيحد من مستوى الفقر، كما ستستمر الحكومة في دعم صندوق المعونة الوطنية وزيادة مخصصاته للوصول إلى جميع الأسر الفقيرة، كما تستمر في إيصال دعم المواد التموينية إلى المستحقين وحدهم دون غيرهم وتوفير الرعاية الصحية لجميع الأسر التي تتقاضى معونة وطنية.

وسندرس بعناية كل الإقتراحات التي تتعلق بحجم الدعم واسلوبه وإجراءاته وذلك بالتعاون مع مجلسكم الكريم.

معالي الرئيس

حضرات النواب

تعمل الحكومة على توفير المواد الغذائية الأساسية وتوفير مخزون استراتيجي من هذه المواد والمحافظة على استمرار أسعارها محلياً بالرغم من تقلبات الأسعار المتغيرة، كما تعمل على تحديد أسعار بعض المواد والسلع ذات الأهمية النسبية في سلسلة انفاق المواطن وخاصة ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى دورها في مجال الرقابة على الأسعار والجودة في آن معاً.

لقد حافظت الحكومة على استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية وتقوم الحكومة بدعمها بالرغم من الإرتفاع المتواصل لأسعارها في بلد المنشأ، خلال العام الماضي، وكانت هذه الإرتفاعات على الوجه التالي:

القمح ٨٠٪، السكر ١٢٪، الأرز ٥١٪، الحليب ٤٢,٧٪.

أما فيما يتعلق بالأعلاف فإن الحكومة ملتزمة بتوفير هذه المواد بالأسعار المناسبة وبالكميات التي تفي احتياجات ثروتنا الحيوانية.

أما موضوع الكوبونات فقد قامت وزارة التموين بتوزيعها على مستحقيها خلال فترة التوزيع وتم فتح باب الإعتراضات خلال الفترة من ١٩٩٥/١٢/٨ ولغاية ١٩٩٥/١٢/٣١ لإفساح المجال أمام أي مواطن يشعر بأنه لم يحصل على حقه بالإعتراض، وقد بلغت الإعتراضات المقدمة حتى تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ (٥٠٠٠) اعتراض من أصل ٧٦٥ الف بطاقة مسجلة أي ما نسبته ستة من كل عشرة آلاف من إجمالي البطاقات المسجلة وستقوم الوزارة خلال الأسبوع القادم بمعالجة هذه الإعتراضات وإعطاء كل ذي حق حقه.

هذا وتقوم الحكومة بدراسة وتقييم تجربة توزيع الكوبونات للتأكيد على الإيجابيات وتلافي السلبيات حيث أن هذه العملية مستمرة بشكل يكفل حقوق جميع المواطنين.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بتعيينات الموظفين فارجو ان أؤكد أن جميع التعيينات في الوظائف الحكومية تتم وفق أسس وقواعد الإنتقاء والتعيين المعتمدة من مجلس الوزراء وليست أقدمية التخرج سوى مجرد عامل واحد من عدة عوامل تقرر أولوية التنافس كما أن جميع التعيينات تخضع لمراجعة ديوان الرقابة والتفتيش الإداري الذي يساهم مباشرة بتصويب القرارات حال حدوث أي خلل.

وفيما يتعلق بالتعيينات في المحافظات فإن آلية التعيين تبدأ في الوزارة المعنية بطلب ملء الشواغر المحددة للمحافظة دون تحديد أية أسماء، ويتولى ديوان الخدمة المدنية ترشيح المؤهلين، من أبناء المحافظة. ولا يعين أحد من خارج المحافظة إلا إذا تعذر إيجاد أحد أبناء المحافظة المعنية.

أما وظائف الفئة الرابعة فهي وظائف معاونة وخدمية تركت للوزارات لبساطتها وحين تزايدت حالات البطالة بين صفوف حملة دبلوم كليات المجتمع سمح للوزارات بتعيين هؤلاء على وظائف الفئة الرابعة، علماً أن قانون التربية والتعليم لعام ١٩٩٤ الذي أقره مجلسكم الكريم قد قصر تعيين المعلمين على الجامعيين وحدهم.

إن كافة التعيينات على وظائف عام ١٩٩٥ تمت على أساس العمل بموجب عقد سنوي وذلك لتحقيق هدفين الأول تسهيل عمليات الإنتقال بين مؤسسات القطاع العام والخاص ولتوحيد مظلتي التقاعد المدني والضمان الإجتماعي، ولم يتم تصنيف أي موظف عيّن خلال العام الماضي وستخضع هذه التجربة لتقييم كامل قبل اعتمادها بشكل نهائي.

ومع التقدير الكامل للدور الذي يقوم به السادة النواب والضغوط

التي يتعرضون لها.. إلا انه يجدر بنا جميعاً أن نتجنب التعميم وليتقدم صاحب اي قضية للدائرة المعنية وسيجد الجواب، وإن لم يجد، فهناك قنوات عديدة يلجأ إليها مثل رئاسة الوزراء وديوان الرقابة والتفتيش الإداري. وليس اسهل علينا ولا أحب إلى قلوبنا من أن نعمل معاً على تصويب قرار أو إعادة حق لصاحبه.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما بالنسبة لمكافحة الفساد واستغلال الوظيفة العامة فإن عملية الإصلاح الإداري المستمر وإعادة النظر بالتشريعات والإجراءات المختلفة وتوفير الشفافية لها سيكون عاملاً مساعداً في هذا النهج. وتعمل وزارتا التنمية الإدارية والعدل حالياً على إعداد منهجية عملية لمكافحة الفساد بالتنسيق والتعاون مع الهيئات المختلفة من القطاعين العام والخاص في المجتمع.

إن الفساد لا يحارب بالحديث عنه فقط، وإنما بوضع الوسائل والسبل للحد منه واتخاذ الإجراء القانوني الرادع بحق كل من يثبت فساده، وأشد ما يحز في النفس أن ترجم الحكومة عندما تعقد ندوات متخصصة لدراسة أنواع الفساد وأشكاله والسبل المثلى للتصدي له.

إن العلل الإجتماعية سمة من سمات أي مجتمع ولكن المجتمعات القوية الأمينة تتصدى لهذه العلل وتحد من غلوائها ونحن في الحكومة نعتز بأننا لم نتردد في اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يصل إلى علمنا فساده أو إسهامه في الفساد، لكننا لن نأخذ الناس بالإتهام دون إثبات، وندعو الجميع إلى تقوى الله في كيل التهم جزافاً دون تمحيص.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد بلغت النسبة العامة للمواطنين المشمولين بأنظمة التأمين الصحي حوالي ٨٣٪ والتي تضم

منتسبي القطاع الحكومي المدني والعسكري، وموظفي المؤسسات الرسمية ذات التامينات الصحية الخاصة كالبنك المركزي ومؤسسة الموانئ والملكية الأردنية، وكذلك المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية وعمال المياومة في الوزارات والمؤسسات العامة. هذا بالإضافة إلى التامينات الصحية التي توفرها مؤسسات القطاع الخاص. وتسعى الحكومة لتوسيع مظلة التامين الصحي ليشمل الفئات الأقل حظاً والمحتاجة وغير المشمولة بأي حالة من حالات التامين الآنفة الذكر. كما وأن وزارة الصحة تقدم الخدمة الصحية لغير المشمولين بالتامين لقاء أجور رمزية لا تتعدى ١٥٪ من الكلفة.

إن دراسة موضوع التامين الصحي الشامل لا بد أن تكون دقيقة وتحتاج إلى فترة زمنية للوصول إلى تصور يضمن ديمومة أي نظام للتامين الصحي، حتى لا نتعرض إلى ما واجهه العديد من الدول المتقدمة من عجز عن مواجهة متطلبات مثل هذا المشروع. ومما يساعد في مواجهة الضغط على الخدمات الصحية أن وزارة الصحة جادة في إنشاء المزيد من المراكز الصحية الفرعية والأولية والشاملة. كما قامت هذا العام بافتتاح أربعة مستشفيات جديدة وتعمل على إنشاء عدد آخر من المستشفيات وتحديث عدد آخر من المستشفيات الحالية.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ستستمر الحكومة بدعم مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي في جميع مناطق المملكة ضمن برنامج ومنظور شامل ذي أولويات موضوعية عادلة للجميع، وتأتي مشاريع السدود بشكل عام ومشاريع سد الوالة وسد الموجب وسد التنور بشكل خاص، ومشاريع تحديث وتجديد شبكات المياه للمدن والتجمعات السكانية لتخفيف الفاقد،

ضمن الأولويات لمشاريع قطاع المياه، وقد باشرت الحكومة منذ سنوات بتنفيذ المشروع الوطني الشامل لتحديث الشبكات في مدن المملكة المختلفة ويجري حالياً استبدال الشبكات في عمان والسلط والرمثا والمفرق، حيث يقدر لهذا المشروع الوطني أن ينتهي خلال (٥) سنوات وبكلفة إجمالية تقدر بـ ٢٠٠ مليون دينار، كما ستستمر في دعم قطاع مياه الشرب وستوفر الدعم لذوي الدخل المحدود ومشتركي الشرائح الأقل إستهلاكاً والتي تشكل الأغلبية العظمى من حجم المشتركين.

وستواصل الحكومة العمل في إنشاء واستكمال مشاريع الصرف الصحي للتجمعات السكانية الكبيرة وخاصة مناطق جنوب وشرق العاصمة عمان ومنطقة إربد الكبرى والتجمعات السكانية في منطقة عجلون وجرش ومحافظات الكرك ومعان والعقبة وقد شملت هذه الخدمات حتى هذا التاريخ ٥٨٪ من التجمعات السكانية، كذلك فإن الحكومة مستمرة بتطوير وتحديث محطات تنقية المياه العادمة لتحسين نوعية المياه الخارجة منها واستغلالها للري في المواقع القريبة منها.

أما في مجال الإتصالات فإن تحديد أسعار خدمات الإتصالات الهاتفية يتم وفق معايير واضحة تستند إلى الكلف الراسمالية والتشغيلية الفعلية ويدخل في ذلك تركيب الهواتف مقابل الرسوم المضاعفة فهذه ضرورة تقتضيها أحياناً محدودية الإمكانيات الفنية لبعض المناطق الهاتفية وتحدد النسبة بما لا يزيد عن ٢٥٪ من الأرقام الهاتفية المتاحة.

إن الخدمة الهاتفية في مناطق الريف والبادية مدعومة من قبل الدولة حيث تبلغ كلفة إنشاء الخط الهاتفي في تلك المناطق ضعفي مثيلها في المدن ومع ذلك فإن أسعار الخدمات الهاتفية موحدة في جميع أنحاء المملكة.

أما بالنسبة لطلبات السادة النواب المحترمين بزيادة انتشار الخدمة الهاتفية، فإن الحكومة تقوم حالياً بتنفيذ أكبر مشروع اتصالات في تاريخ المملكة بكلفة تقدر بحوالي ١٤٠ مليون دينار لتوفير أكثر من ٤٠٠ ألف رقم هاتفي جديد وهذه المشاريع تشمل جميع محافظات المملكة بدون استثناء وتغطي كل التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ نسمة وسيبدأ وضع هذه الأرقام في الخدمة الفعلية تباعاً اعتباراً من هذا العام، كما وستقوم مؤسسة الإتصالات بتبديل وتوسيع المقاسم القديمة وذلك لتحسين كفاءة هذه المقاسم وزيادة سعاتها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

واصلت الحكومة دعم المجالس البلدية وقد بلغ ما قدم من عوائد المحروقات عشرين مليون دينار وأعفيت من ٢٥٪ من فوائد القروض المترتبة عليها كما قدم دعم لمجالس الخدمات المشتركة قيمته ثلاثة ملايين دينار.

وقد أنجزت الحكومة مشروع قانون الإتحاد العام للمزارعين وإحالته إلى مجلسكم الكريم. وواصلت تركيزها على مجال الزراعة وتابعت هموم المزارعين لتحسين الزراعة ومساعدة هذا القطاع على تحقيق غاياته الإنتاجية على مستوى الوطن كله.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بملاحظات السادة النواب حول الشباب والتعليم العالي والقبول في الجامعات الأردنية والتنمية الإدارية والسياحة فإن الحكومة ستولي هذه الملاحظات كل اهتمام وهي إذ تؤكد حرصها على رعاية قطاع الشباب ودعمه لتأمل من مجلسكم الكريم إقرار قانون رعاية الشباب الجديد.

أما ما ورد حول دور وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية فإن الحكومة حريصة على دعم المساجد لتأدية رسالتها وذلك بتوفير الكفاءات المؤهلة في الامامة والخطابة والوعظ، وعلى إنجاز مشروعات تطوير مقامات الصحابة والشهداء في المملكة.

وأرجو أن يعذرني الإخوة عن الرد على التحامل على وزارة الأوقاف ووزيرها بأسلوب يتجاوز الموعظة الحسنة، داعياً المولى لنا جميعاً بالسداد بالقول والعمل.

أما الإعلام فالحكومة تعمل جاهدة لتطوير الأداء الإعلامي وتجديد وسائله للوصول به إلى مستوى متميز يمكن الإعلام من مواصلة نقل رسالة الأردن إلى الأمة والعالم والتعبير عن إنجازاته في مختلف المجالات. إن الإعلام ملتزم بقضايا الوطن والأمة، وبالقيم العربية الإسلامية، ومنفتح على العالم بوعي وموضوعية، أما نفقات الوزارة فهي مفصلة في مشروع الموازنة وتمثل الإنفاق الضروري لإبراز صورة الأردن ودوره على المستويات الوطنية والعربية والعالمية، كما أن جزءاً كبيراً من هذا الإنفاق مخصص لتحديث تكنولوجيا الإعلام في مؤسساتنا الإعلامية للوصول بالبث المقروء والمسموع والمرئي، إلى العالم كله.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد جاء نظام التقسيمات الإدارية، ونظام التشكيلات الإدارية، تلبية لإلتزام الحكومة بخطاب التكليف السامي في تعزيز اللامركزية وجعل مصدر القرار قريباً من مكان سكنى المواطن او محل عمله، وقد كان ذلك مطلباً أجمع عليه معظم الأخوة النواب. لقد جهدت الحكومة أن يأتي هذا النظامان خطوة متقدمة على طريق اللامركزية والإصلاح الإداري، ونحن نتابع كل نقد يوجه إلى نظام التقسيمات الإدارية، ونقدر أهداف الجميع، إلا أننا قادرون من خلال

التعاون وتبادل الرأي على تقييم كل اجتهاد دون طعن أو تجن أو إساءة تفسير.

وأود الإشارة هنا إلى أن وزارة التنمية الإدارية عاكفة على صياغة خطة شمولية لعملية الإصلاح الإداري تشمل أسس الإستخدام الأمثل للقوى البشرية، وتطوير الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للدولة، ومأسسة العملية الإدارية، وإصلاح الأنظمة ذات الصلة بها.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن حكومتي تتابع بجدية جميع الإقتراحات والتوصيات التي يقدمها مجلسكم الكريم أو يتقدم بها أي عضو فيه، وسنحاول تنفيذ ما نستطيع منها خدمة لوطننا العزيز. لقد نفذت الحكومة معظم توصيات مجلسكم الكريم للعام الماضي إلا انه من الضروري أن أشير إلى أن بعض التوصيات بحاجة إلى وقت ليس بالقليل لتنفيذها، كما ان البعض الآخر بحاجة إلى توفير الموارد المالية الكافية لتلبيتها. إننا ننظر إلى توصيات مجلسكم الكريم على أنها الإطار الذي نتبادل فيه الرأي والمشورة، والوزراء المختصون على أتم الإستعداد لشرح الظروف التي تحيط بكل توصية وأن يجري بحث ذلك في اللجنة المالية تمهيداً لإطلاع مجلسكم الكريم على الواقع والاجراءات، وليس في تأخير تنفيذ اي توصية خطأ أو مخالفة للتعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم.

أما حول ملاحظات اللجنة المالية ومطالبات السادة النواب بضرورة توزيع المكتسبات التنموية في المملكة وتوجيهها نحو القطاعات الإقتصادية المختلفة لتحقيق تنمية شاملة فقد قامت الحكومة وبعد موافقة مجلسكم الكريم على قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ومنها نظام توزيع الإستثمارات على مختلف مناطق

المملكة وذلك من خلال منح حوافز وإعفاءات ضريبية لمناطق المحافظات تختلف عن تلك الممنوحة لمنطقة عمان.

وتعكف الحكومة حالياً على إعداد مشروع قانون لحماية الإقتصاد الوطني ومشروع قانون لمنع الإحتكار آخذة بعين الإعتبار حركة الإقتصاد الوطني وبهدف توفير جو من المنافسة العادلة ومنع الإحتكار والربح الفاحش.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن قواتنا المسلحة الباسلة ستبقى محط الرعاية والعناية وسنوفر لها كل سبل الدعم الممكنة حتى تبقى تؤدي رسالتها في خدمة الوطن والأمة كما أرادها الحسين وعمل باستمرار حتى غدت مضرب المثل والقدوة في تنظيمها وانضباطها وجهادها في كل ميدان، وسنوفر العناية نفسها لأجهزتنا الأمنية الساهرة أبداً على أمن الوطن والمواطن.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إننا إذ نؤكد تقديرنا للجهد الكريم الذي بذلته اللجنة المالية لمجلسكم الكريم، وحرصنا الدائم على التعاون الكامل بين الحكومة والمجلس لما فيه خير الأردن العزيز، فإننا نرى في هذا التعاون تعزيزاً للصورة الزاهية للديمقراطية الأردنية التي صارت نموذجاً متميزاً بكل ما رافق مسيرتها من إنجازات في مرحلة حافلة بالتحديات والصعوبات على مستوى المنطقة والعالم.

إن تقديرنا لكل رأي طرح من على منبر المجلس الكريم تقدير كبير، ونحن نتحدث جميعاً في مشهد يراقبنا فيه المواطنون، وهم قادرون، بوعيهم الكبير، على قراءة السطور وما وراء السطور، وهمهم الأول أن يبقى قطار الإنجاز منطلقاً نحو غاياته، لا تعيقه صعوبة، ولا يرده عن هدفه تحديات، ولا يحبطه جحود أو نكران.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن موازنة الدولة المعروضة على مجلسكم الكريم وثيقة أمل نتطلع إلى تنفيذها، تعزيزاً لإقتصادنا الوطني، وتدعيماً لجهودنا جميعاً في بناء أردن حديث، يظل بعون الله وطناً عزيزاً كريماً، يعيش فيه المواطن بحرية وكرامة بقيادة الحسين التي تبني الحاضر المشرق وتستشرف المستقبل الواعد.

والله أسأل أن يحفظ الأردن والحسين وأن يمد شعبنا بالعزم والإرادة حتى يظل شامخاً عزيز الجانب، إنه سميع مجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله، شكراً سيادة رئيس الوزراء وشكراً مرة أخرى سيادة الشريف على الإستجابة السريعة لبعض مطالبات السادة أعضاء مجلس النواب وأخص الإستجابة السريعة لزيادة الرواتب بدءً من هذا العام بناءً على مطالبة أعضاء مجلس النواب جزاكم الله خيراً، سنطرح الآن توصيات اللجنة المالية تباعاً وذلك لإقرار تقرير اللجنة المالية ولدى طرح التوصيات أرجو من الزملاء الذين لهم أية ملاحظات على تلك التوصيات، أن تظهر التوصية في حين طرح المخالفة، السيد المقرر.

السيد منير صوبر، مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس وردت بعض التوصيات ضمن التقرير وقبل الوصول إلى مجمل التوصيات، ورد في الصفحة السابعة تحت بند المستوى العام للأسعار توصية الحكومة بضرورة وجود مراقبة صارمة ومتواصلة لمنع رفع الأسعار والعمل على إصدار قانون منع الإحتكار.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

إن اللجنة توصي مجلسكم الموقر الطلب والإصرار على الحكومة بأن يكون صرف الزيادة التي أقرتها الحكومة من تاريخ ١٩٩٦/١/١ وليس من ١٩٩٦/٥/١ كما جاء في خطاب الموازنة.

معالي رئيس المجلس:

لدي أكثر من اقتراح في هذا الموضوع، مع استماعنا لما تفضل به سيادة رئيس الوزراء بموافقة الحكومة على البدء بهذه الزيادة من بداية هذا العام. لدي اقتراح موقع من (٤٤) نائب بأن تكون الزيادة (١٥) ديناراً بدءً من (٩٦/١/١) على أن تخفض النفقات الجارية بنسبة (٢٪)، الدكتور محمد عويضة.

الدكتور محمد عويضة: شكراً معالي الرئيس

ما ورد في المخالفة (٢٠) دينار ابتداءً من (٩٦/١/١).

معالي رئيس المجلس: بداية سأطرح الزملاء ثم الإقتراح الوارد لدي، علماً بأنكم سمعتم لما ورد على لسان سيادة رئيس الوزراء.

الدكتور محمد عويضة: أنا أسحب اقتراحي لصالح (١٥) دينار.

معالي رئيس المجلس: معالي الأستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم: أرجو أن أعيد الأخوة الكرام إلى الدستور، حيث لا يجوز زيادة النفقات أثناء مناقشة قانون الموازنة، وأرجو من الأخوة الكرام أن يدلوا الحكومة على المصدر الذي سيصرف هذا المبلغ منه، وإلا ستكون توصية غير ممكنة التنفيذ مخالفة لأحكام الدستور، نحن نتمنى على إخواننا الكرام أن يعوا أنه عندما عرض سيادة الرئيس الموافقة على (١٠) دنانير كانت نتيجة دراسة المخصصات الموازنة

وأنها يمكن أن تكفي لهذه الغاية، ولم يرصد أي مخصصات في أي بند تتجاوز هذه الأرقام وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الأستاذ عبدالهادي المجالي

السيد عبدالهادي المجالي:

شكراً معالي الرئيس

أنا من الذين وقعوا على العريضة بجعل الزيادة (١٥) دينار فأنا أسحب توقيعي بسبب ما تم شرحه الآن إن (٢٪) التي تم تخفيض النفقات العامة لا تتجاوز (٣) ملايين دينار، وأن (٥) دنانير الإضافية على (١٠) دنانير تكلف أكثر من هذا المبلغ بكثير ولذلك لعدم وجود مصدر حقيقة فأكتفي أنا شخصياً بما وافق عليه رئيس الوزراء بـ (١٠) دنانير واعتباراً من بداية السنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الدكتور العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

لا أظن أن عرض الموازنة على المجلس الكريم دون هدف أو غاية ونحن لا نطالب الحكومة ونشكرها على أن تكون الزيادة من (١/١) لكن لا نطالب بزيادة الرقم الأصلي على الموازنة ككل، لكن نحن نطالب الحكومة بتفعيل الإنفاقات في بعض الجوانب التي وجه إليها النقد أن تتحول هذه بمجموعها النفقات غير اللازمة والتي ذكرت في معرض السيارات والتأثيث وفي معرض الأمور المتعلقة بمكاتب الدبلوماسيات الخارجية وغيرها مما ذكره الزملاء، أن يتم تحويل هذا لصالح الزيادة (١٥) دينار.

معالي رئيس المجلس:

الزملاء نحن لنا ثلاث أيام نناقش الموازنة العامة ولا نريد أيضاً أن نفتح نقاش جديد في هذه القضايا، حقيقة الآن آليتنا هي طرح

التوصيات التصويت فقط وليتسنى للنقاش، الدكتور النسور.

الدكتور عبدالله النسور:

سيدي الرئيس هذه عريضة من العرائض وقد توجهت إلى الحكومة وهي في طريقها إلى مجلس الوزراء لدراستها، أما أن يصوت عليها فهو أمر غير دستوري، لأن زيادة النفقات غير واردة، تقليص النفقات كان يمكن أن يرد في توصية اللجنة المالية بتبيان الأبواب التي منها ستزاد الرواتب، ولذلك حتى نحافظ على دستورية عملنا - أرجو الإستمرار إلى النقطة الثانية وعدم طرح الأمر للتصويت.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور شنيكات نقطة نظام

الدكتور مصطفى شنيكات:

شكراً معالي الرئيس

أولاً: هي توصية موجهة لمجلس النواب وليس للحكومة الموقرة، هي توصية واقتراح من أجل مناقشتها.

ثانياً: شكراً على الإتفاق على أن تبدأ الزيادة من (١/١)، ولكن توفير هذا المبلغ أعتقد أنه في امكانية لتوفيره، من خلال تخفيض (٢٪) على الإنفاق الجاري، أو نقل هذه المبالغ من مواد أخرى.

واعتقد أن قضية ربط الأسعار بالأجور تحتاج زيادة أكثر من (١٥) دينار، لكن طرحت من أجل رأي مشترك وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

معالي الأستاذ عبدالرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم:

سيدي أرجو أن لا أتحدث في هذا الموضوع وإنما أقرأ الدستور الذي هو مرجعنا:

لمجلس الأمة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أو في القوانين المؤقتة المتعلقة بها أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك

النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الإقتراح المقدم على حده على أنه يجوز بعد انتهاء المناقشة أن يقترح وضع قوانين لإحداث نفقات جديدة.

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، نقطة نظام السيدة توجان

السيدة توجان فيصل:

لاننا الآن لا نبحث في النظام ونبحث في الدستور، حقيقة نحن نعرف هذا النص ونحفظه غيباً، لكن الذي تقدمنا به كاقتراح لكي نوقف اقتراح اللجنة المالية الذي يشكل اقلية في المجلس ولكي نقنع زملائنا بعدم التصويت عليه، ولا نريد أن يصدر عن الحكومة أنه تبنياً لمقترحات اللجنة المالية لانها هنا تتبنى مقترح من اقلية فنريد أن يكون المقترح باسم كامل المجلس فمحاولتنا هي إسقاط هذا المقترح والتقدم بمقترحنا الذي أخذ أغلبية يعني (٤٤) صوت، فارجو من زملائي أن ينتبهوا أنه إذا اسقطنا توصية اللجنة المالية، سنعود ونبحث في ما أخذ (٤٤) توقيع منا أي اغلبية، وعندها نستطيع أن نسير في الإجراء الدستوري بوضع قانون أو التقدم به برغبة من المجلس ورغبة المجلس أحياناً أقوى من القانون إذا نفّذت لان المجلس يملك سحب الثقة.

معالي رئيس المجلس:

اريد بداية أن اقرأ النص اللي وردني لكي يكون واضح:

أولاً هذا النص معنّون باقتراح:

نحن نواب الموقعين أدناه نطالب الحكومة الموقرة بزيادة الموظفين مبلغ (خمسة عشرة) ديناراً إلى آخره.

مرفق معه ورقة:

معالي رئيس مجلس النواب

مرفق نص اقتراح مقدم من أغلبية أعضاء المجلس (٤٤) عضواً بخصوص زيادة الموظفين.

بغض النظر عما المقصود به هو أن يتم تحصيل زيادة الموظفين

من بداية هذا العام بغض النظر عن الصيف فهناك بندان للإقتراحات والية اخرى للإقتراحات أنتم تعرفونها جيداً إنما الآن الموضوع موضوع توصية في زيادة لرواتب الموظفين وهناك توصية اللجنة المالية وهناك المطالبة الأخرى بأن تكون هذه المبالغ اكثر، وأما أن تنساق هذه كتوصية بنفس درجة التوصيات الأخرى وعندها يبقى عالقاً الموضوع الدستوري هل هو حق أن تطالب زيادة النفقات أم لا؟

الأستاذ الدغمي تفضل.

السيد عبدالكريم الدغمي:

شكراً معالي الرئيس

لا بد لنا من الخروج من هذه النقطة بأي شكل من الاشكال الدستور لا يسمح بزيادة المخصصات في الموازنة كما قرأه معالي نائب الرئيس، إذا لا بد من التصويت على هذه التوصية انا ضد التصويت عليها ابتداءً، ولكن حتى نخرج من هذا الموضوع إذا صوتنا على هذه التوصية ونبين أنه في اغلبية معها حسب العريضة الموقعة امام معاليك، إذا صوتنا عليها أمام الحكومة طريقين:

اما أن تدرس هذه التوصية وتجيب المجلس إذا سأل في المستقبل بأن هذه التوصية مستحيلة التنفيذ كما ذكر ايضاً معالي نائب الرئيس.

وأما أن تقول للمجلس بأننا سنصدر ملحق للموازنة بطلبكم وبرغبة النواب.

وما داعي لكل هذا النقاش معالي الرئيس، نصوت عليها ونخلص.

معالي رئيس المجلس:

إذا كانت هذه التوصية غير دستورية، هل يجوز التصويت أم لا؟

تفضل استاذ الدغمي

السيد عبدالكريم الدغمي:

وربما يقول لك احد الذين يريدون التصويت على هذه التوصية بأننا لا نصوت على زيادة المخصصات في الموازنة التي هي

بين أيدينا للموظفين، وإنما لدراسة الأمر لدى الحكومة، كل التوصيات اساساً لدراسة الأمر لدى الحكومة، ايضاً التصويت على الموازنة مبين في الدستور غير المادة اللي قرأها معالي نائب الرئيس، فيه مادة تقول نصوت على الموازنة فصلاً فصلاً، نحن نصوت على التوصيات وعلى رغبة النواب لدى الحكومة بان تقوم بإجراءات مستقبلية حول بعض السياسات المالية وحول بعض الأمور المالية أو الإدارية أو غيرها، ولذلك لا مانع من التصويت عليها حتى لو الحكومة بالمستقبل قالت إنني لا أستطيع تنفيذ هذه التوصيات.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام دكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة نحن من تصرف الحكومة نأخذ الدليل على مشروعية ما نريد، كانت في السابق من (٥/١) ثم قامت الحكومة مشكورة بالموافقة على التعديل.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي هذه لا علاقة لها في النظام، وأنا اللي بفصل الصوت مش واحد آخر.

الدكتور احمد الكوفحي:

هناك عريضة موقعة عليها من قبل (٤٣) نائب واصبح قراراً، وأنا اخالف معالي رئيس اللجنة القانونية لأن (٤٣) نائب موقعين عليها أصبحت قراراً.

معالي رئيس المجلس:

إذا كان هناك رأي أن لا مبرر لعرضها موضوع آخر، الشيخ عبدالباقي نقطة نظام

السيد عبدالباقي جمو:

أنا واحد من الذين وقعوا على هذا الإقتراح، لا يجوز عرضه في هذا المجلس إلا لتحويله إلى اللجنة المالية للدراسة ولا يجوز إدخال هذا الإقتراح في صلب الموازنة المعروضة علينا، قرار الأكثرية لا

يعني تغيير النظام ولا تغيير القانون ولا التعدي على الدستور لا يجوز مطلقاً بحجة أن الموقعين أكثر من النصف أن نتعرض للنظام أو القانون أو الدستور، ولذلك لا ينظر إلى هذا الإقتراح في صلب هذه الموازنة، وأرجو أن يكون تطبيق النظام هو أن نستمر ونتعدى هذا الإقتراح ليحال إلى اللجنة المالية لتقرر اللجنة ما تشاء والمجلس في حينها ينظر لوضع قانون جديد إذا كان هناك إمكانية متوفرة مالياً لدى الحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الشيخ حمزة

السيد حمزة منصور:

شكراً معالي الرئيس

نحن حينما وقعنا وأنا متمسك بتوقيعي وأحترم توقيعي حينما وقعنا وجّهنا الخطاب إلى معالي رئيس مجلس النواب ولم نوجهه إلى اللجنة المالية الموقرة.

الأمر الثاني ما زال مشروع قانون الموازنة بين أيدينا، ونحن قادرون على أن نرد هذا المشروع الآن إلى الحكومة حتى تعدل هذا المشروع بصورة التي تحقق إرادة اغلبية نيابية ولذلك هذا أشبه بقرار الآن من مجلس النواب، أما أن الحكومة قادرة على أن تنقل، يعين بين عدد من البنود أو تتعامل معه بالطريقة التي تراها مناسبة.

معالي رئيس المجلس:

هناك مجمل اقتراحات للتعامل مع هذا الموضوع، الإقتراح الأول أن يرسل إلى اللجنة المالية، الإقتراح الآخر أن يتم التصويت عليه الآن ويعتبر توصية من توصيات اللجنة المالية في الموازنة، ساطرح الإقتراحات تباعاً والقرار والرأي للمجلس في هذا الموضوع، الدكتور الشخانبة.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبة:

معالي الرئيس أنا اقتراحي

مستمد من كونّي عضو في اللجنة المالية ونحن درسنا بنود الموازنة كاملة، وأنا اقتراحي فيه الزام للحكومة بما ورد في الموازنة، أن النفقات معدلة أن تكون الزيادة إعتباراً من (٩٦/٥/١)، لذلك أرجو أن تكون الزيادة بواقع (١٠) دنانير اعتباراً من (٩٦/٥/١) واطلب أن تعرضه على المجلس.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الحاج تفضل

الدكتور محمد الحاج:

شكراً معالي الرئيس

الإقتراح المحدد أن يحول هذا الإقتراح تلقائياً إلى الحكومة دون تصويت عليه وهي التي ستقول أنها قادرة أو غير قادرة على تنفيذ هذا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام استاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

نقطة نظام تتعلق بالإقتراحات، سبق ليّ واقترحت أن تكون الزيادة (عشرين) دينار اعتباراً من (/١/١) ارجو أن ينصب النقاش ومن ثم التصويت عليها وليس على (١٥) دينار باعتبار هذا الإقتراح الابعد وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي الأستاذ عبدالرؤوف لآخر مرة في هذا الموضوع فرصتّك.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم:

يا سيدي الحكومة ما اعتقد انه لها ثلاث مرات بس تحكي، بس يحكمنا النظام الداخلي، معالي الرئيس ومع ذلك نحن نطيع أوامرك إذا سمحت.

رجائي احتراماً للدستور أن لا يجري الحديث عن هذا الإقتراح في هذه الجلسة وليبحث في الجلسة القادمة وليأخذ مداه من النقاش لأن الإقتراحات صيغاً والنص في

الدستور يقول:

عدم زيادتها إلا بطريقة التعديل ولا بطريقة الإقتراح كان كاتب الدستور توقع مثل هذا، احتراماً للدستور أن يطرح في الجلسة القادمة وانا أويد الأخ محمد الحاج فيما ذهب اليه وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

السيدة توجان نقطة نظام

السيدة توجان فيصل

مثل ما قاله أبو عصام لا يجوز طرحه حتى بإقتراح، فكيف ستطرح الاقتراح وتحيله إلى الحكومة، لكننا نناقش توصيات اللجنة المالية فنستطيع ان نقول هذه التوصية بأن تكون (عشر) دنانير ابتداء من (١/١) نحن نرفضها ونردها لأن الأغلبية في المجلس تريد غيرها، فليحال هذا الاقتراح إلى المجلس نفسه ثم لاحقاً يحيله المجلس إلي، لأن في ضمن نقاش توصية اللجنة المالية ونريد أن نعدل عليها، اذن نرفض اقتراح اللجنة المالية ونضع بدل منه هذا الاقتراح ونتابعه في الوسائل القانونية والدستورية.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، لدي الاقتراحات التي تحوي كل وجهات نظر الزملاء لكن البت فيها والقرار فيها للمجلس، سأطرح اولاً القرار بتحويل هذا الاقتراح للحكومة، ثم سأطرح بان يكون توصية من توصيات اللجنة المالية، ثم هناك من يقول انه قرار وسأطرحها جميعاً تباعاً وما يقرره المجلس هو الذي سنعتمده.

بداية سأطرح مبدأ اقتراح الزميل محمد الحاج بتحويله إلى الحكومة مباشرة، من مع هذا؟ برفع الأيدي.

السيد الأمين العام : (٥٠) من (٧٥)

معالي رئيس المجلس

ويحال إلى الحكومة، نقطة نظام الشيخ العكور

السيد عبدالرحيم العكور

شكراً معالي الرئيس

حقيقة أريد أن أسجل اعتراضي على أسلوبك، هذا الأصل ان تصوت على الأبعد انه قرار، وبالتالي أنا أعتقد انك تجاوزت النظام الداخلي في هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس

انا مع احترامي وتقديري لرأيك لكنك انت بدأت في الاتجاه المعاكس، الاقرب أن يكون قرار وليس الأبعد، إلاّ بعد أن تدفع به للحكومة ثم تنتهي بقرار، السيد المقرر.

السيد المقرر

هناك توصية ثالثة تحت بند رابعاً (البطالة).

توصي اللجنة المالية بتشكيل فريق عمل على المستوى الوطني لوضع صيغ وحلول مناسبة وقابلة للتنفيذ للتصدي لهذه المشكلة باسرع وقت ممكن.

معالي رئيس المجلس موافقه ؟

موافقه.

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

التصويت يتم أصلاً بالعد لم تحصى الأصوات والأيدي المرفوعة ليست مرفوعة للتصويت وإنما للحديث.

اما توصية اللجنة لوضع حلول للبطالة يجب أن يسبقها، بدي تعديل على هذه التوصية بأن تكون :

وضع دراسة احصائية للبطالة مباشرة تجري لأجلها دراسة احصائية ميدانية لأنني أشرت الدراسة التي مضت لم تأخذها والدراسات المكتبية لواقع الميداني لا تجدّينا ومن هنا تاتينا الأرقام المغلوطة، وأوصي أن يضاف اليها :

بدراسة ميدانية بيت بيت لكي نضع دراسة للبطالة نحدد رقم حقيقي اولاً ثم نبني عليه.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس

لو انك تابعت التوصيات الأخرى تتعلق بالتخطيط وفي الاحصائيات موجودة وساطرحها، تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر :

تحت بند خامساً دعم المواد التموينية.

ضرورة اعادة النظر في توزيع البطاقات التموينية وسحبها من المقتدرين.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور العموش

الدكتور بسام العموش

يا سيدي ورد على لسان سيادة رئيس الوزراء فيما يتعلق بالمقتدرين وانهم (٥) آلاف، انا اعتقد أن العدد اكبر من هذا ولكن هذا الرقم وصل إلى الحكومة، وهنا من الناس من يخشى حتى عملية الاعتراض ولا يفقه الحقوق المتعلقة فيه، لهذا انا اتمنى على الحكومة وهي أمنية وليست شيئاً آخر ان يتم التمديد للاعتراضات، لأن من الناس من راجعنا وهو لا يدر أنه يمكن أن يحصل شيئاً من الاعتراض، وأنا مع التوصية ولكن هذه توصية أخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس

التوصية مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقه.

السيد المقرر

هناك اقتراح بتقديم الدعم النقدي والمباشر للأسر الفقيرة والمستحقة للدعم وذلك بتعديل أسعار الخبز وتعويض المستحقين من الدعم بمبلغ نقدي مما يتيح الفرص لخفض الانفاق الحكومي.

معالي رئيس المجلس : هذه النقطة تحدث بها كثيرون من الزملاء، لكنها لم ترد في قرار اللجنة كتوصية وواضح من النص.

السيد المقرر : ليست كتوصية.

معالي رئيس المجلس

لأن اللجنة تقترح تقديم دعم نقدي إلى اخره وتقترح آلية جديدة وهذه ليست توصية، لكنني ساطرحها على المجلس الكريم، وان رغب المجلس ابقاء هذا الكلام في التقرير او شطبه.

من مع شطب هذا النص في القرار ؟ موافقه.

السيد المقرر

التوصية الخامسة :

توصي اللجنة بالتأكيد على الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات، أي عن توصيات اللجنة المالية حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية عام (٩٥).

معالي رئيس المجلس

الشيخ العكور

السيد عبدالرحيم العكور

شكراً معالي رئيس المجلس

حقيقة أن هناك مجموعة من التوصيات منذ عام (٩٥) موجودة والحكومة حقيقة لم تنفذها، الآن نحتاج إلى آلية كيف تنفذ الحكومة التوصيات الحالية والتوصيات القديمة، ونريد أن نسمع جواب من الحكومة والا حقيقية معنى ذلك راح نصوت وراح تبقى القضية في موضعها وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الحقيقة هذه آليتنا المتبعة في المجلس بأن نتقدم في التوصية للحكومة، سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء ووزير الدفاع

لقد ذكرت في خطابي بأن الحكومة ستدرس مع اللجنة المالية كل هذه الأمور وكل الاقتراحات ومذكور في الخطاب.

معالي رئيس المجلس :

لقضية لا تحتاج للنقاش وهناك قرار واضح من اللجنة المالية على الموازنة الحالية التي تؤكد على الحكومة تنفيذ التوصيات الذي تقدمت بها اللجنة للعام (٩٥) ولم يتم تنفيذها، تفضل استاذ بسام.

السيد بسام حدادين

شكراً سيدي الرئيس

في خطاب معالي رئيس وزير المالية افاد من أن الحكومة ملتزمة بتقديم موازنات المؤسسات العامة تباعاً، وأن هذه الموازنات موجودة لدى رئاسة المجلس، أنا أذكر أن قرارات المجلس السابقة هي أن ترفق هذه الموازنات مع قانون الموازنة ليكون لنا رأي ونقاش في هذا الموضوع وليس للاطلاع توجد في رئاسة المجلس لذلك أنا أعتقد أن هذه المسألة بحاجة إلى تصويب بتفسير توصيات وقرارات المجلس.

معالي رئيس المجلس

فيه مقترح استاذ بسام ؟

السيد بسام حدادين

المقترح هو قرار سابق للمجلس بأن تقدم الموازنات مع الموازنة ليجري مناقشتها تحت القبة، وهذا قرار سابق ومطلوب تنفيذه مش فقط اقراره من جديد.

معالي رئيس المجلس

نقطة نظام سيدة توجان

السيدة توجان فيصل :

أيضاً نقطة النظام هي نقطة دستور، الدستور ينص :

على أن موازنات المؤسسات العامة تخضع لمجلس النواب إلاّ إذا نصت قانونها على غير هذا، قوانين هذه المؤسسات ينص على غير هذا، ففي هذه الحالة المجلس عندما يوصي لا يحق لمجلس تشريعي أن يوصي بما ليس في القانون، والطريقة العملية ليس أن نوصي ثم نأتي بعد عام وعامين نصدر، نحن مجالس تشريعي نستطيع أن نأتي من اول جلسة قادمة بقائمة هذه المؤسسات ونعدل كل مادة فيها، بشطبها التي تقول بأن موازناتها لا تعرض على مجلس النواب منفصلة وفي جلسة واحدة نحيلها على اللجنة القانونية ونعيدها خلال شهر نكون قد اقرينا، السنة القادمة الحكومة ملزمة أن ترفق كافة موازناتها ونعملها بشهر.

معالي رئيس المجلس

معالي الأستاذ عبدالرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء

ووزير التربية والتعليم

سيدي أن أمنيتي أن السيدة توجان تنفذ ما ذهبت اليه، حكَت هذا الحكي أيضاً في موازنة العام القادم أيضاً ما صار ومش نقطة نظام كانت.

الأمر الثاني يعرف اخواني الكرام أن لا يمكن تقديم قوانين هذه المؤسسات مع قانون الموازنة العامة، لأن هناك مخصصات في الموازنة العامة لهذه المؤسسات قبل أن تقرّ لا يمكن النظر في موازنة الدائرة الأخرى، بعد اقرار الموازنة العامة وتحديد مساهمات الموازنة العامة، فيه موازنات تلك المؤسسات تصبح تلك الموازنات قابلة للدراسة، وقوانينها تنص على أن تقرّ من مجلس الوزراء، ومع ذلك التزاماً بتوصية المجلس منذ المجلس الحادي عشر أن ترسل هذه الموازنات إلى المجلس الكريم للإطلاع عليها، وهي ترسل، الفارق الوحيد في توصية هذا العام أن ترسل خلال الأشهر الثلاث الأولى هذا هو التعديل الوحيد، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، من مع التوصية المطروحة على المجلس ؟ موافقه.

الدكتور بسام نقطة نظام

الدكتور بسام العموش

اجتهد أنها نقطة نظام وإذا مش نقطة نظام مستعد أن أوقف.

يعني فيما يتعلق بالمؤسسات واننا نطلب موازناتها، أنا لا أعتقد أنها تطلب لتحفظ في المكتبة وفي الأرشيف، أنا أعتقد تطلب لتدرس هنا تحت القبة، وأن هذه المؤسسات موازناتها يجب أن تعرض هنا.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر تفضل

السيد المقرر

في صفحة (١١) معالي الرئيس

توصي اللجنة المالية تقديم كشف تفصيلي لهذه المنح للمنح التي وردت في بند (١٦) ايرادات والمستفيدين منها ودراسة امكانية تضمينها لقانون الموازنة العامة وتضمينها لموازنات المستفيدين منها.

معالي رئيس المجلس :

التوصية مطروحة للمجلس الكريم. موافقه.

السيد المقرر

في صفحة (١٢) :

توصي اللجنة بخفض النفقات الجارية ما عدا الرواتب والأجور بنسبة (٢٪) والنفقات الواردة في الموازنة.

معالي رئيس المجلس

التوصية مطروحة للمجلس ؟ موافقه. معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

شكراً معالي الرئيس

انا لا افهم كيف ستنفذ هذه التوصية، هل المطلوب أن نأخذ الموازنة وتخفض كل المبالغ اللي فيها (٢٪) من النفقات بإستثناء النفقات الرواتب والأجور؟ أم المقصود هو اقرار هذه الموازنة كما هي وليتخذ إجراء إداري لتخفيض النفقات (٢٪) إذا كان المقصود هو اجراء إداري تأخذه الدولة هو تغيير المخصصات أرجو معالي الرئيس أن يكون القرار واضح أن الموازنة تبقى كما هي ولكن هو المطلوب أن تأخذ الحكومة إجراءات إدارية لتخفيض النفقات بإستثناء الرواتب والأجور (٢٪) وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس

تفسيري معالي الوزير والزملاء ورئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية يستطيعون أن يفسروا ما قصده، انها للحكومة لاتخاذ الاجراءات لتخفيض هذه النفقات بـ (٢٪) على كل حالة لقد صوت المجلس وانتهينا وليس الآن موضوع النقاش، وقد صوت المجلس على هذه التوصية، السيد المقرر

السيد المقرر

على ضوء دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة لعام (٩٦) وخطاب الحكومة ومناقشة أصحاب المعالي الوزراء والمسؤولين في الوزارات والدوائر الحكومية كل في مجال اختصاصه، نتقدم لمجلسكم الكريم بالتوصيات التالية :

وزارة المالية :

١ ـ تقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة لمجلس النواب خلال الربع الأول من كل عام ليتم اطلاع المجلس عليها أثناء انعقاده.

٢ ـ تسهيل الاجراءات الجمركية أمام المستثمرين واختصار الروتين والبيروقراطية والعمل على وضع الأنظمة بشفافية عالية ووضوح يمكن المستثمرين من التعامل معها بأريحية.

٣ ـ وضع أساس ومعايير محددة عند تعبئة وظائف الفئة الرابعة في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بحيث تتم التعيينات من قبل لجان تراعي المصلحة العامة والعدالة بين كافة المواطنين وحاجات المناطق.

٤ ـ العمل على مساواة الرواتب التقاعدية لموظفي الدولة الخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي بالرواتب التقاعدية المدنية.

٥ ـ ضرورة تقديم مشروعي قانون الجمارك وسوق عمان المالي استكمالاً لحزمة قوانين الاصلاح الاقتصادي.

معالي رئيس المجلس

التوصيات الخمسة مطروحة للمجلس الكريم، الأستاذ حمزة تفضل.

السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس

وأنا أعود إلى نقطة النظام التي خالها أخي الدكتور بسام نقطة نظام وأقول :

انه لا يكفي فعلاً يعني ايداعها لدى المجلس، لا يعني اطّلاع المجلس عليها، لابد حقيقة أن يطّلع المجلس على هذه الموازنات وأن يقول كلمته فيها ولذلك ليتم اقرارها من قبل المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي الأستاذ عبدالرؤوف الروابده

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

سيدي احتراماً لهذا المجلس، الحكومة تطبق القانون الذي يصدره وعندما يقول القانون ان هذه الموازنة تقرّ من مجلس الوزراء، لا أعتقد أن المجلس سيذهب إلى مخالفة ما اراد، والسيدة توجان فيصل تكلمت، من أراد تعديل قانون بحيث تعرض ليأخذ فيها الرأي يستطيع أن يجد وسيلة لإقتراح تعديل القانون، اما وان القانون صدر عن المجلس الكريم فإننا نلتزم به وهي ترسل للاطلاع ولا يجوز أن يصدر بها اية قرار بأنه يصبح مخالفاً لأحكام قانون أقرّه المجلس وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الدكتور الكوفحي نقطة نظام

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

حقيقة كل الوزارات تقرّ موازناتها من قبل مجلس الوزراء كل الوزارات، ولذلك المؤسسات العامة أسوة بالوزارات ينبغي أن تعرض على مجلس النواب سواءً بسواء فيه وزارة يأتي معالي الوزير أو سماحة الوزير يقرّها لحاله.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، التوصيات الخمسة مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقه.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر : وزارة التخطيط :

٦ - إعادة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من حيث سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الأردني وتوزيعهم الجغرافي وإعطاء مزيد من الأهمية لجمع المعلومات الاحصائية فيما يتعلق بمستوى الأسعار والبطالة والتأكد من صحة المعلومات وإدخال اساليب حديثة أثناء القيام بعمليات الاحصائية وإعادة النظر في أوزان وأهمية السلع الداخلة في سلة السلع الاستهلاكية.

٧ - إجراء مسح إحصائي دقيق لدخول الأسر الأردنية وذلك لتحديد مستحقي دعم المواد التموينية.

٨ - إعادة النظر في الحدود الدنيا لخطي الفقر المدقع والمطلق.

٩ - إجراء مسح ميداني شامل لكافة محافظات المملكة لتحديد الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية وخدمات البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك وضع خطة لتوجيه وتشجيع الاستثمار بالتعاون مع الجهات المختصة.

١٠ - التأكيد على وزارة التخطيط بتوجيه التمويل إلى المشاريع المنتجة والهادفة لبناء اقتصاد وطني قوي وضمن أولويات المجتمع الاردني.

معالي رئيس المجلس

توصيات وزارة التخطيط مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقه.

السيد المقرر : وزارة الأشغال العامة :

١١ - اجراء مسح فني شامل لكافة طرق المملكة لوضع خطة لصيانة وإعادة انشاء هذه الطرق وفق معايير وأولويات محددة للحفاظ على استثمارات المملكة في هذا المجال والحد من استحداث طرق جديدة.

١٢ - اعتبار كافة الطرق داخل أمانة عمان الكبرى من مسؤولية أمانة عمان من حيث صيانتها وانشاءها.

وهناك مخالفة سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

الدكتور هاشم الدباس

هكذا من الأصل

السيد رئيس اللجنة

المخالفين قرأوا مخالفتهم على هذه التوصيات لذلك لا داعي للتكرار.

معالي رئيس المجلس

يا معالي رئيس اللجنة بدي اطرح المخالفة على المجلس للتصويت، وكيف بدي اطرحها على التصويت، السيد المقرر اقرأ مخالفتك.

السيد المقرر : مخالفة مقدمة من سعادة النائب منير صوير

مقرر اللجنة المالية

مخالفة للبند (١٢) من التوصيات حيث أن الطرق النافذة المتواجدة في كافة بلديات المملكة محكومة بقوانين وأنظمة تحدد مسؤولية وزارة الأشغال العامة في انشائها وصيانتها وبما أن قانون البلديات ينص على اعتبار أمانة عمان الكبرى تعتبر بلدية من كافة الوجوه فانني أرى أن هذه التوصية مخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها، وان لدى أمانة عمان الكبرى من النفقات في خدمة أكثر من نصف عدد سكان المملكة مما يجعلها تعجز عن انشاء وصيانة الطرق النافذة والتي هي قانوناً وأنظمة من مسؤوليات وزارة الأشغال العامة.

النائب منير صوير

مقرر اللجنة المالية

والرأي بشطب هذه التوصية واعتبار جميع الطرق نافذة في جميع بلديات المملكة تابعة لوزارة الأشغال العامة وليست لأمانة عمان الكبرى.

معالي رئيس المجلس : من مع مخالفة الزميل؟ عد الأصوات بالوقوف رجاءً.

السيد الأمين العام : (٥١) من (٧٣).

معالي رئيس المجلس

وتُقر مخالفة السيد المقرر، نقطة نظام استاذ هاشم الدباس.

السيد رئيس اللجنة

ان هذه التوصية هي خاصة بعمان فقط ولا تشمل أية بلدية

اخرى، هذه التوصية خاصة لأمانة عمان فقط واخوانا صوتوا وكانها خاصة ضمن البلديات.

معالي رئيس المجلس

التوصية كانت واضحة اللي موجودة للجنة المالية، بإن الطرق النافذة في البلديات تتولاها وزارة الأشغال ما عدا أمانة العاصمة.

السيد المقرر

السيد المقرر

وزارة الصناعة والتجارة :

١٣ ـ وضع خطة عملية لزيادة وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة المناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة واستمرارية تطوير التشريعات التي تخدم هذا الهدف.

١٤ ـ العمل على إقامة مدن صناعية في كافة المحافظات والاسراع في انجاز ما بدء به منها بما يساعد على تشجيع الاستثمار في مختلف مناطق المملكة.

١٥ ـ العمل على تسهيل اقامة المستثمرين بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العمل والتخلص من الروتين والبيروقراطية اللذان يشكلان عقبة في استقطاب المستثمرين وذلك بموجب القوانين والأنظمة المرعية.

١٦ ـ ضرورة الاسراع في تقديم قانون حماية الاقتصاد الوطني وقانون الشركات وقانون منع الاحتكار باسرع وقت ممكن.

معالي رئيس المجلس :

الأستاذ حاتم تفضل

السيد حاتم الغزاوي : من المصلحة ان تتلى التوصيات توصية توصية وليس كل (١٠) أو (١٥) مع بعض.

معالي رئيس المجلس :

التوصيات مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقة.

السيد المقرر : وزارة النقل :

١٧ ـ معالجة ازمات نقل الركاب في مختلف مناطق المملكة من خلال

تعـــزيز خطوط النقل وفـــتح باب المنافسة بين الشركات العاملة على نفس الخطوط والغاء الاحتكارات على الخطوط المختلفة ووضع حد للثراء غير المشروع بالمتاجرة بخطوط الباصات وطبع التكسي.

معـــالي رئيس المجلس : التوصية مطروحة للمجلس الكريم ؟ موافقه.

السيد المقرر : وزارة العمل :

١٨ ـ ضرورة تنظيم سوق العمل ومراقبة العمالة الوافدة والتاكد من التزامها بالحصول على الاقامة وتصاريح العمل والتنسيق مع الحكام الاداريين في مختلف مناطق المملكة لتحقيق هذه الغاية.

١٩ ـ وضع الية محددة لمنح تصاريح العمل واذونات الاقامة من خلال التنسيق التام بين وزارة العمل ووزارة الداخلية.

٢٠ ـ ضرورة تطبيق قانون العمل تطبيقاً فعلياً فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل وغيرها من الظروف التي إذ ما توفرت فإنها ستدفع العامل الأردني على العمل في المجالات التي لا تجذب العامل الأردني اليها.

٢١ ـ تكثيف الجهود الحكومية في مجال التدريب المهني والتوسع في تطوير وفتح مراكز جديدة مجهزة بالأجهزة والمدربين الاكفاء في مختلف مناطق المملكة بهدف توفير الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لمتطلبات الطموحات الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يكون في كل محافظة مركز تدريب على الاقل من خلال خطة زمنية واقعية يشترك فيها القطاعين العام والخاص.

معـــالي رئيس المجلس

السيدة توجان :

السيدة توجان فيصل

في كل سنة نأتي للعمالة الوافدة ونقول : -

تنظيم ومراقبة :

لكننا لا نشير إلى الخفض، وإذا ما بدأنا بالخفض التدريجي صعب أن نحل العمالة المحلية وأن ندرب صاحب العمل والعامل على هذه المهن، فيجب أن نقترح هنا وأتمنى أن يؤيدني الزملاء النواب خفض العمالة الوافدة خلال هذا العام، تصاريحها بنسبة (٣٠٪) فهنا تختار وزارة العمل الحقول التي تستطيع فيها الخفض دون غيرها.

يبدأ تدريب عمالتنا وأصحاب عملنا على وضع جديد نعتمد فيه على انفسنا والاقتراح بخفضها (٣٠٪). أصوات نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس : من مع اقتراح السيدة توجان فيصل ؟ عد الأصوات.

السيد الأمين العام : (٣١) من (٧٥).

معالي رئيس المجلس : ولم ينجح الاقتراح، توصيات وزارة العمل ؟ موافقه.

السيد المقرر

صندوق المعونة الوطنية :

٢٢ ـ إعادة النظر في قيمة المعونة الشهرية المقدمة واسسها من الصندوق للأسر المحتاجة وبما يلبي الحدّ الأدنى من متطلبات المعيشة.

٢٣ ـ توسيع نشاط الصندوق وزيادة عدد المستفيدين منه بشكل عادل وعلى مختلف مناطق المملكة ورصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية.

معـــالي رئيس المجلس : موافقه ؟ موافقه.

السيد حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً، انا اتصور أن هناك مطالب واقتراحات من الأخوة النواب وحينما يعضّد بعضها بعضاً تصبح اقتراحات مثنى عليها، وبالتالي أنا استمعت على الاقل إلى اكثر من اقتراح يطالب بدمج الصناديق

الرسمية بما فيها صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة، وإعادة النظر في صورة مؤسسة وطنية فاعلة وبإدارة كفؤة، وأنا اقترح هذا الاقتراح بين يدي مجلسكم الكريم وشكراً.

معالي رئيس المجلس : أنت تقترح انشاء مؤسسة تتولى مهام هذه الصناديق الثلاثة.

من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام : (٢٣) من (٧٥).

السيد المقرر

صندوق التنمية والتشغيل :

٢٤ ـ تسهيل اجراءات حصول المواطنين على قروض الصندوق للمشاريع الفردية والحد من العراقيل التي تعيق إمكانية الحصول على القروض دون التسبب في اهدار المال العام والتأكيد على توزيع هذه القروض بشكل عادل على مختلف مناطق المملكة.

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟ موافقه.

السيد المقرر : مؤسسة الضمان الاجتماعي :

٢٥ ـ تفعيل دور المؤسسة في التنمية الاقتصادية ومنحها مزيداً من الاستقلال المالي والإداري واستخدام الأموال المتوفرة لديها في الاستثمار بما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ويوفر لها مردوداً يعينها على الوفاء بالتزاماتها.

٢٦ ـ إجراء دراسة جادة لتغطية المتقاعدين المشتركين بالضمان الاجتماعي بالتامين الصحي وذلك للذين لا يشملهم التامين الصحي ضمن المؤسسات التي يعملون بها.

معالي رئيس المجلس :

التوصيات مطروحة للمجلس الكريم ؟

موافقه.

السيد المقرر

وزارة الصحة :

٢٧ ـ لقد جاء في خطاب العرش السامي في السنتين الماضيتين كما وعدت الحكومات المتعاقبة بتطبيق التامين الصحي الشامل لأبناء الوطن وحتى الآن لم تاخذ الحكومة اي اجراء لذا توصي اللجنة بضرورة قيام الحكومة بوضع برنامج للتامين الصحي الشامل لسائر المواطنين وأن يبدأ هذا العام بتامين كل من هم تحت خط الفقر المطلق بما في ذلك عمال المياومة الدائمين في البلديات والقطاع العام على أن يتبع ذلك التامين الشامل لكافة المواطنين خلال ٣ سنوات.

٢٨ ـ بعد أن اصبح مستشفى البشير غير قادر على استيعاب الأعداد الكبيرة من المرضى فإن اللجنة توصي بضرورة انشاء مستشفى حكومي اخر في عمان بحيث يخفف من الضغط غير المعقول على مستشفى البشير.

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟ موافقه.

السيد المقرر

وزارة الاعلام :

٢٩ ـ في الوقت الذي تتوجه في كثير من الدول إلى الشركات الإعلامية الخاصة فإننا نرى أن التكاليف لهذه الوزارة كبيرة وتوصي اللجنة بضرورة تقليص نفقاتها وأن يكون الاعلام وطنياً ومنتمياً.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ محمد داوديه

السيد محمد داوديه

شكراً معالي الرئيس

انا اشرت الحقيقة في كلمتي إلى التناقض الكبير اللي وارد في هذه التوصية، التوصية من جهة تطالب بخفض تكاليف او مخصصات وزارة الاعلام وتطالب من جهة أخرى بان يكون الاعلام وطنياً ومنتمياً لا يمكن أن يتحقق هذا الغرض بهذا التناقض، حتى يظل الاعلام وطنياً ومنتمياً ينبغي أن ترصد له

المخصصات الكافية، ومقترحي شطب هذه التوصية.

معالي رئيس المجلس :

الأستاذ فوزي الطعيمه

الدكتور فوزي الطعيمه :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة أن أريد أن أوكد على شطب هذه التوصية، لأنه كلما زادت المنافسة في هذا المجال زادت المؤسسات التي تعمل بالاعلام فمن الجدير بنا أن نقوي مؤسستنا الوطنية الاعلامية، وأن ندعم الجهد الاعلامي الوطني ولا سيما ونحن مقبلين على مرحلة انفتاح اعلامي واسع وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

استاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

أنني على شطب صدر التوصية لسببين : -

السبب الأول : أن هناك تلميح لبعض الدول تعطي الاعلام لشركات وهذا توجه أعتقد نحن لسنا معه لخصخصة حتى الاعلام.

السبب الثاني :اضافة اقتراحي بان نضيف في نهاية الفقرة وأن يكون الاعلام وطنياً قومياً منتمياً.

معالي رئيس المجلس :

السيد حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

يا سيدي أنا أفهم من هذه التوصية امرين : -

الأمر الأول : ضرورة تقليص النفقات وهنا أريد تفسيراً من اللجنة المالية الموقرة حول مدى الحاجة وربما نحتاج إلى الابقاء على النفقات وربما نحتاج إلى زيادة النفقات، وربما نحتاج إلى تخفيضها.

أريد تفسيراً من اللجنة الموقرة.

أما الاصرار على أن يكون الاعلام وطنياً ومنتمياً أنا أتصور هذا يمكن اصرار مشترك بين مجلس النواب والحكومة وأنا مع هذه التوصية.

معالي رئيس المجلس

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام :

شكراً معالي الرئيس

وشكراً للأخوة جميعاً على توصيتهم على كل الوجوه التي جاءت، لي بعض ملاحظات الشركات الاعلامية الخاصة غير ممكنة لأن قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون لعام (٨٥) يحصر البث الاذاعي والتلفزيوني كاملاً في هذه المؤسسة ولا نية هناك لمثل ذلك، وحتى قانون المطبوعات والنشر في الصحافة الأردنية يمنع الاستثمار غير الأردني فهذه حماية أولى.

التكاليف التي وردت في هذا المشروع او في أعوام سابقة أو لاحقة هي جزء كما تفضل سيادة رئيس الوزراء بمحاولة تحديث التكنولوجيا وإذا لم نلحق بها في الوقت المناسب سنجد أنفسنا في قضايا كثيرة خلف التقدم الذي حققه العالم، هناك مشروعات قائمة الآن يسّعد بها الأخوة جميعاً سواءً تحديث الأبراج الجديدة، فيه ملاحظة كانت بعدم وصول البث إلى بعض المواقع، هناك مناطق منخفضة لم نتمكن بعد إلاّ بمزيد من محطات التقوية ومحطات الارسال، وهناك خارطة وطنية تغطي جميع المملكة حتى تغطي جميع المناطق، هناك مباني جديدة لمؤسسة الاذاعة، المؤسسة العريقة والعزيزة على الجميع كما أعرف، نأمل ونتمنى فعلاً أن يترك لنا أن نغطي هذه المشاريع القائمة بعضها من سنوات بعض ابراج الارسال انتهى عمرها الافتراضي من (خمس) سنوات ولم نتمكن إلاّ في العام الماضي من التفكير في تجديدها منها برج صويلح وهو أمر مهم جداً ودقيق جداً.

نحن نسعى لاستقطاب الكفاءات، نسعى للتغيير في النهج

الموجودة، تقديري عميق لكل تصور يأتي لنا من المجلس يساعدنا في كيف نجعل انفسنا امام مزيد من الالتزام في قضايانا الوطنية امام مزيد من التعبير عن روحنا، امام التحرر من كل العيوب والسلبيات التي ما تزال تسجل علينا، نحن في وزارة الاعلام نتمنى فعلاً على زملائنا أن يساعدونا أن نكون قادرين على الاستمرار في رسالتنا وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، نقطة نظام دكتور بسام

الدكتور بسام العموش

شكراً معالي الرئيس

انا ارى ان الامر قد عاد إلى النقاش واتمنى على الرئاسة الجليلة طرح الامور للتصويت، لكن الطريقة التي يطرح بها للتصويت الآن الحقيقة طريقة غير مناسبة تذكر التوصية بالرقم، انا ارى ان يتلو الأخ المقرر تلك التوصية ويتم التصويت أما العودة للنقاش فغير مناسب.

معالي رئيس المجلس : أنا اشكرك دكتور بسام يعني حقيقة ليس موقع نقاش الآن، وكل زميل أبدى رأيه في مجمل ما ذكرته اللجنة من تقرير وفي الموازنة العامة، ووضحنا بما فيه الكفاية، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي

منتمياً للحضارة الإسلامية لأن الانتماء دائماً يكون للفكر، وأما منتمياً بدون ما ننسّبه للفكر لا يجوز.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، أستاذ الشطي

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس

لقد فهم المجلس أن اللجنة المالية عكس دعم المؤسسات الاعلامية الوطنية ونحن مع دعم هذه المؤسسة، لكن اللجنة هدفت إلى شيء معين ولكن الصياغة لم تسعف اللجنة في تحقيق هدفها.

هدف اللجنة سيدي العزيز هو تخفيض ساعات البث اليومي، وخاصة الصباحية منها والمتأخره ليلاً هي زيادة في النفقات فكان رأي اللجنة إلى السعي إلى تخفيض ساعات البث اليومي.

والاقتراح هو بتوصية بتخفيض بث ساعات البث اليومي، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

الأستاذ هاشم الدباس :

السيد رئيس اللجنة شكراً سيد الرئيس

حقيقة نحن كلجنة مالية (١٩) نائب، والتوصيات لا تأخذ عشوائياً ولا عفوياً، بل من خلال نقاش مستمر ومن خلال معلومات ترد إلى اللجنة، نحن ليس لدينا اي شيء ضد أي وزارة، نحن مع تخفيض كل الوزارات وليس وزارة الاعلام وحدها، وكان بودي الحقيقة لو أتيح ليّ وكان للفرصة أن ننقص (١٠٪) من النفقات الجارية لكل مؤسسات الدولة.

الموضوع هنا حقيقة جاء عدة اقتراحات منها حتى شطب وزارة الاعلام، وأنا اقول لك هذا ما جرى داخل المجلس، لكن هناك اقتراحات كثيرة، في بعض الاخوان حكوا أنه والله ما فيه ضرورة اثناء العمل والناس كلهم في اشغالهم والتلاميذ في مدارسهم انه التلفزيون يشتغل (١٨) ساعة في النهار والليل، جاءت هذه الفكرة لتقليل النفقات في البث الصباحي، والانتماء مطلوب والوطنية مطلوبة لكل الدوائر وليس في وزارة الاعلام، وليس كفراً أن تكون مؤسسة الاعلام وطنية ومنتمية وليس بها اي شيء وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام أستاذ داوديه

السيد محمد داوديه :

إذا كان الأمر متعلق بتقليص النفقات فقد صوتنا على التوصية السادسة التي دعت إلى خفض النفقات بنسبة (٢٪) من النفقات الجارية ماعدا الرواتب والاجور، إذا

كان الهدف هذا هو تقليص النفقات فقد تحقق وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، نقطة نظام الشيخ جمو

السيد عبدالباقي جمو :

سيدي إذا فتحنا باب النقاش في كل اقتراح لن ننتهي، الأصل هو ان يصوت على الاقتراح اما سلباً أو ايجابياً، اما فتح الباب أمام الآخرين ليقترحوا اقتراحات جديدة هذا أمر لم ننتهي منه، نحن نصوت على ما اقتراحته اللجنة المالية اما بالايجاب او السلب وتنتهي المناقشة.

معالي رئيس المجلس : انا اويدك تماماً انه ليس هنا موضع نقاش، لكن أي اقتراح يرد إذا كان هناك من يقترح هذا من اعضاء مجلس النواب حقيقة هذا يستدعي التصويت عليه، السيد المقرر

السيد فواز الزعبي : كيف نريد أن نستثمر السياحة في هذا البلد، ونقول يجب علينا أن نستثمر السياحة وهناك تخفيض الاعلام السياحة لا تأتي من خلال التلفونات، تأتي من خلال الاعلام، لذا أطلب رفع موازنة وزارة الاعلام لتبقى السياحة في الأردن مجّذب الانظار وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

هناك بداية الاقتراح من الأستاذ خليل بان تشطب بداية التوصية ويكتفي بان يكون الاعلام وطنياً قومياً منتمياً، من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الآخر، هناك اقتراح بشطب التوصية كاملة، من مع شطبها؟

السيد الأمين العام (٤٧) من (٧٢).

معالي رئيس المجلس :

السيد المقرر

السيد المقرر

وزارة المياه والري :

٣٠ ـ مواصلة دعم مشاريع الوزارة في قطاع المياه والري وخصوصاً السدود والحفائر والبدء

في انشاء مشاريع السدود في الوالة والموجب والتنور لتنمية منطقة الأغوار الجنوبية.

٣١ ـ مواصلة تحديث أجهزة واليات مديرية الصيانة والتشغيل في سلطة وادي الأردن بما يكفل ديمومة منشآت الري في تقديم خدماتها للمزارعين بشكل دائم وبكلفة مقبولة.

٣٢ ـ تسريع خطة وزارة المياه في إعادة هيكلة أجهزة الوزارة وسلطة وادي الأردن وسلطة المياه بهدف انشاء هيكلية واحدة وقانون واحد لقطاع المياه وبما يكفل توحيد السياسات والجهود في هذا القطاع واستيعاب الأفكار الجديدة لمشروع تطوير اخدود وادي الأردن.

٣٣ ـ لقد قامت سلطة وادي الأردن بدور مشكور في تطوير الوادي ووضعه في الوضع الاقتصادي الأمثل لذا ترى اللجنة أن على السلطة أن تتخلى عن بعض مهامها المتعلقة بالوزارات الأخرى وأن توجه عنايتها إلى مناطق أخرى بحاجة إلى خدماتها ضمن قانونها.

٣٤ ـ ان نسبة الفاقد من المياه عالية جداً تنعكس بشكل كبير على تكلفة المياه وإيصالها إلى المواطنين ولذلك توصي اللجنة بتفعيل اجهزة وطواقم الصيانة لاصلاح الأعطال بالسرعة الممكنة وتحديث شبكات المياه في مختلف مناطق المملكة وأن لا يتكفل المواطن بدفع الفاقد وتشديد الرقابة على مستغلي المياه بطرق غير مشروعة وان تلتزم الحكومة بعدم رفع أسعار مياه الشرب.

٣٥ ـ ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي لمناطق جنوب وشرق عمان لما لهذا المشروع من اهمية كبيرة تتعلق بصحة المواطنين ومنع تلوث البيئة.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ الهويمل

السيد محمود الهويمل

شكراً معالي الرئيس

سيدي قد نوهت بكلمتي بشطب التوصية (٣٣) بما يخص سلطة وادي الأردن.

معالي رئيس المجلس

من مع اقتراح الزميل بشطب التوصية (٣٣) ؟ لم ينجح الاقتراح.

التوصيات بمجملها حول وزارة المياه ؟ موافقه.

السيد المقرر

وزارة الشباب :

٣٦ ـ لا يزال كثير من شبابنا لم يلق الرعاية الكافية، فالفراغ القاتل الذي يمضيه الشباب والذي سبب وسيسبب إذا لم تقم الحكومة بدورها الريادي في رعاية الشباب وإشغال أوقات الشباب إلى الانحراف الذي تعاني منه كثير من الدول النامية والمتقدمة.

إن إنشاء النوادي والمجمعات الرياضية وإنشاء المكتبات سواء المتنقلة او الثابتة هي من مسؤولية الحكومة لذا فإن اللجنة توصي بأن على الحكومة أن توفر المبالغ الضرورية لإنشاء النوادي بجميع أشكالها ونشر المكتبات في جميع محافظات المملكة.

معالي رئيس المجلس :

موافقه ؟ موافقه.

السيد المقرر

توصيات عامة :

٣٧ ـ ضرورة ايجاد الوسائل الكفيلة لتقليص الترهل والبيروقراطية في الجهاز الاداري في الدولة وزيادة انتاجيته حيث أصبح هذا الترهل ظاهرة واضحة.

معالي رئيس المجلس : موافقه ؟

موافقه.

السيد المقرر : ٣٨ ترى اللجنة ضرورة مطالبة الحكومة بزيادة اهتمامها بالقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، ومن هنا تؤكد اللجنة على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الاختناقات التسويقية التي يعاني منها المزارعون والتي أدت إلى تدني أسعار المنتوجات الزراعية بشكل حاد الحق بهم خسائر كبيرة.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ علي الشطي

السيد علي الشطي

في التوصية (٣٨) المتعلقة بالزراعة كانت لي مخالفة، وكانت المخالفة تتضمن مطالب تزيد على المطالب التي تقدمت بها اللجنة وتتعلق بدعم القطاع الزراعي، والمخالفة تقول : ـ

١ ـ أطالب الحكومة الموقرة بضرورة وضع المخصصات اللازمة لدعم القطاع الزراعي وخاصة في أوقات الجفاف والكوارث الطبيعية وحصول فائض في الانتاج الزراعي ينتج عنه انخفاض حاد في أسعار المنتوجات الزراعية.

٢ ـ أطالب الحكومة بضرورة الاستمرار في دعم مادتي القمح والشعير حتى يتم توفير هاتين المادتين لمربي الثروة الحيوانية بالاسعار والكميات المناسبة إلى حين أن يتم الاعتماد على الانتاج المحلي.

* انني مع توصيات اللجنة المحترمة خصوصاً ما يتعلق منها بالقطاع الزراعي لكنني أود التركيز على بعض المطالب الضرورية لدعم القطاع الزراعي.

معالي رئيس المجلس : من مع اقتراح الزميل ؟

السيد الأمين العام (٢٦) من (٧٠).

معالي رئيس المجلس

الدكتور مصطفى شنيكات

الدكتور مصطفى شنيكات

اقتراح اعفاء صغار المزارعين من المديونية جزئياً أم كلياً.

معالي رئيس المجلس

معالي الأستاذ عبدالرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

سيدي نحن مع أي دعم يقدم لأي مواطن ذي دخل محدود ولكن الأمور على عواهنها سيقود إلى إساءة استغلال المال العام، عندما يعرف البعض أنه ان اقترض

وصرف، سيؤدي ذلك في يوم ما إلى اعفاءه، ومن هم صغار المزارعين؟ هل هم صغار المقترضين أم صغار المزارعين؟ وكيف تحدد ذلك؟

لقد مارست الحكومات المتعاقبة خلال (٦) سنوات الأخيرة النظر في ظروف المزارعين والتخفيف من غلواء الاقتراض بعض من راس المال وبعض من الفائدة.

ارجو أن لا تصدر توصيات عامة قد يساء استخدامها وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس من مع اقتراح الدكتور شنيكات ؟

السيد الأمين العام (٢٠) من (٧١)

معالي رئيس المجلس :

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

اقترح أن يضاف إلى التوصية رقم (٣٨) في آخرها :

وأن تنشىء أسواق موازية تمكن المزارعين من تسويق انتاجهم مباشرة للمستهلك.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس

اقتراحي يمكن أن يكون متمم لهذه التوصية الكريمة وهو يتعلق بجدولة ديون المزارعين.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ عبدالكريم

السيد عبدالكريم الدغمي

اقترح اعفاء صغار المقترضين من مؤسسات الاقتراض الزراعي من الفوائد حتى تاريخه أو من جزء منه.

معالي رئيس المجلس

الشيخ جمو

السيد عبدالباقي جمو

هو لا يجوز التصويت على الاقتراحات التي تؤدي إلى الزيادة في النفقات، مثلاً كلنا موافق على المساعدات المزارعين ولكن عندما يجري التصويت هناك من لا يحب أن يرفع يده مخالفاً للدستور فيسجل عليه انه لا يحب المساعدة، لذلك لا يجوز التصويت على ما يخالف الدستور.

معالي رئيس المجلس

الدستور يقول : -

ان ليس حق لمجلس النواب أن يزيد النفقات في الموازنة العامة.

ليست أن يقدم اقتراحاته وتواصي تعطي أو تحمل الحكومة نفقات، هناك وضع مختلف تماماً، قد تدخل الحكومة هذه النفقات في موازنة (٩٧) أو (٩٨) نحن لا نتكلم بأن تعدل الحكومة موازنة (٩٦) الآن، الأستاذ عبدالرؤوف تفضل.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

سيدي قد اتفق معك لو قرأت صياغة التوصية الجديدة، لو كانت التوصية الجديدة النظر في دراسة تخفيض لكن هذا الكلام وارداً، لأنه وظيفة الحكومة أن تدرس ثم تفتش على مصادر الواردات للقيام بذلك، أما أن يقال تخفيض هذا انفاق والانفاق بحاجة إلى مخصصات له بالموازنة، انا ما اتمنى أن يكون الموضوع ان أراد المقترحون دراسة تخفيض، النظر في تخفيض وأن لا يكون القرار يبدأ بكلمة تخفيض وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

أنا لا اريد أن ادخل في نقاش بهذه وموقعي قد يضطرني ان انزل تحت حتى اناقش هذه النقطة، لكن اية مطالبة من التوصيات اللي أوصى مجلس النواب قد يكون (٨٠٪) منها تحمل الحكومات نفقات اضافية، حتى لو قلت تطوير الجهاز الإداري،، الا يعني تطوير الجهاز الإداري أن تتحمل نفقات اضافية، اليست هذه توصية؟

السيد عبدالكريم الدغمي :

اعدل اقتراحي إلى الطلب من الحكومة دراسة تخفيض أو اعفاء صغار المزارعين من الفوائد المترتبة عليهم نتيجة القروض.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور ذيب

الدكتور ذيب عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

أرجو تعديل هذه التوصية كالتالي :

النظر في تقديم القروض إلى المزارعين بلا فائدة مع شراء الحكومة لانتاج صغار المزارعين تشجيعاً للزراعة والمزارعين وشكراً.

معالي رئيس المجلس

هناك اقتراح بان تكون هناك اسواق موازية، من مع هذه التوصية؟

السيد الأمين العام (٣٣) من (٧١).

معالي رئيس المجلس

جدولة ديون المزارعين، من مع هذه الاقتراح ؟

السيد الأمين العام (٤٣) من (٧١).

معالي رئيس المجلس

اقتراح الأستاذ الدغمي، من مع الاقتراح ؟

السيد الأمين العام (٤٥) من (٧٠).

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

٣٩ ـ تحديث وتطوير قانون ديوان المحاسبة ليتماشى مع التطورات الاقتصادية والأساليب الحديثة في المراجعة والتدقيق وكذلك اعطائه الاستقلال المالي والإداري وشمول رئيسه بالحصانة الدائمة.

٤٠ ـ ان اللجنة المالية بعد الدراسة والتدقيق لاعمال عدد من الوزارات توصلت لقناعة في ضرورة اعادة النظر في الجدوى من بقاءها حيث يمكن دمج بعض هذه الوزارات في وزارة واحدة مما سيوفر كثير من النفقات غير الضرورية.

٤١ ـ مواصلة دعم قواتنا المسلحة الباسلة سياج الوطن ودرعه وضمانة امنه والأمن العام العين الساهرة على أمن الوطن والمواطن والدفاع المدني بكل ما تحتاجه هذه الأجهزة من معدات واحتياجات فنية

متطورة وكفاءات بشرية لضمان الأمن والاستقرار والطمأنينة اللازمة للتنمية الاقتصادية المتواصلة والسلامة الاجتماعية.

معالي رئيس المجلس

التوصية رقم (٣٩) موافقه ؟

موافقه.

التوصية رقم (٤٠) موافقه ؟

موافقه.

التوصية رقم (٤١) موافقه ؟

موافقه.

التوصيات مع التعديلات بمجملها ؟

موافقه.

(ارفع الجلسة عشر دقائق للصلاة ثم نعود)

ـ استئناف الجلسة ـ

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نعود إلى استئناف الجلسة، بعد أن انتهينا من التصويت على توصيات اللجنة الآن إلى مواد القانون السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١ : يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٦/١/١.

قرار اللجنة المالية

المادة ١ :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس موافقه ؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع :

المادة ٢ : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للأثني عشر شهراً

المنتهية بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ بما يلي :

أ ـ الايرادات

(... ... ١٧٤٥) دينار

ب ـ النفقات

(... ... ١٧٤٥) دينار

قرار اللجنة المالية :

المادة ٢ :

موافقه بعد اضافة الفقرة (ج) التالية :ـ

جـ ـ يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النسور نقطة نظام

الدكتور عبدالله النسور

سيدي الرئيس جرياً على المعتاد لابد من التصويت على فصول الموازنة فصلاً فصلاً، وبما أن المادة (٢) ما هي إلا مجموع الفصول ولا يجوز التصويت عليها ولا الدخول فيها إلا أن تذهب الحكومة.

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية :

إذا ممكن معالي الرئيس إذا تسمح لي الآن نحن نتيجة انه قررنا أن الزيادة في الرواتب ستكون اعتباراً من (١/١) وهناك حاجة لتوفير مزيد من الأموال لتغطية الفترة الاربع اشهر والذي كلفتها من (١٠ إلى ١٢) مليون دينار، ان الفقرة (جـ) المقترحة ارجو أن تعدل بحيث يستخدم الوفر المقدر في هذا القانون وجزء من الوفر المتحقق في الموازنة في نهاية السنة المالية لتغطية العجز المتحقق في الرواتب والأجور والعلاوات ودعم المواد التموينية، وحن نرغب أن الوفر أن يستعمل لدعم المواد التموينية والعجز المتحقق في الرواتب والأجور تنفيذ القرار اتخذ اليوم.

معالي رئيس المجلس

بداية دعونا في بند الايرادات والحقيقة كما ذكر الدكتور النسور

يجب أن تقرأ فصلاً فصلاً ثم ناتي للنفقات فصلاً فصلاً، ثم نناقش بعد ذلك الفقرة (جـ) اللي علق عليها معالي الوزير، السيد المقرر.

السيد المقرر

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية (١٩٩٦)

١ ـ الديوان الملكي الأردني ... ... ١٤١ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢ ـ مجلس الأمة

٦٠٠٠ ٣٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٣ ـ مجلس الوزراء وديوان المحاسبة ...١٤٤٧٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٤ ـ ديوان المحاسبة

... ١٩٦٥ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٥ ـ وزارة التنمية الإدارية

... ١٩٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٦ ـ ديوان الخدمة المدنية

... ٥٥٣ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٧ ـ ديوان الرقابة والتفتيش الإداري ... ٤١٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

١١ ـ وزارة الدفاع

... ٣٠٠ ٢٨٣ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

١٢ - الخدمات الطبية الملكية

٤٢٠٤٥٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ١٣ - المركز الجغرافي الملكي الأردني

١٠٩٩٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢١ - وزارة الداخلية

٤٤٥٧٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢٢ - وزارة الداخلية / دائرة الأحوال المدنية والجوازات

٣٦٦٠٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢٣ - وزارة الداخلية / الأمن العام ١٠٣٩١٤٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢٤ - وزارة الداخلية / الدفاع المدني ١٢٠١٢٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢٥ - وزارة العدل

١٠٣١٣٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢٦ - دائرة قاضي القضاء

٢١٧١٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٢٧ - المعهد القضائي الأردني

١٩٧٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٣١ - وزارة الخارجية

٢١٠٦٢٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٣٢ - دائرة الشؤون الفلسطينية

٤٧٩٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٤١ - وزارة المالية

٥٣٥٦٢٦٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٤٢ - وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة ٣٤٧٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٤٣ - وزارة المالية / دائرة الجمارك ٥٢٥٢٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٤٤ - وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل ٤٧٣٦٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

٤٥ - وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة ٤٧١٦٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٤٦ - وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة ١٢٦٦٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٠ - وزارة الصناعة والتجارة ١٣٩٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥١ - وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع الاستثمار

٥٢ وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط ١٦٣٠١٥٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٣ - وزارة التخطيط / دائرة الإحصاءات العامة ١٦٨١٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٤ - وزارة السياحة والآثار / السياحة ٤٦٩٨٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٥ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ٢٥٢٩٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٦ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية ٩٤٢٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه

السيد المقرر ٥٦ وزارة الطاقة والثروة المعدنية

سلطة المصادر الطبيعية ٩٦١٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٨ - وزارة الأشغال العامة والإسكان ٤٩٩٨٨٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٥٩ - وزارة الأشغال

العامة والإسكان / دائرة العطاءات المركزية ٢٠٧٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٦١ - وزارة الزراعة ١٥٥٨٣٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٦٢ - مؤسسة التسويق الزراعي ٥٢٠٠٠ ٤ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٦٣ - وزارة المياه والري ٢٠٤٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن ٥٠٧٦٧٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٦٥ - وزارة التموين ٥٤٧٢٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٧١ - وزارة التربية والتعليم ١٩٨٧٠٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٧٢ - وزارة التعليم العالي ٩٥٣١٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٧٣ - وزارة الصحة ٩٥٩٥٧٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٧٤ - وزارة التنمية الاجتماعية ٦٥٦١٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٧٥ - وزارة العمل ١١٤٨٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨١ - وزارة الإعلام ٧٦١٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٢ - وزارة الإعلام / مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ٢٩٨١٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٣ - وزارة الإعلام / وكالة الأنباء الأردنية ٨٨٥٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٤ - وزارة الإعلام / دائرة المطبوعات والنشر ٥٤٧٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٥ - وزارة الشباب ٧٦٢٧٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٦ - وزارة الثقافة ١٩٧٧٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٧ - وزارة الثقافة / دائرة المكتبة الوطنية ٣١٧٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٨٨ - وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة ٢٥٩٩٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٩١ - وزارة النقل ٧١٢٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٩٢ - وزارة النقل / سلطة الطيران المدني ١٢٦٩٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٩٣ - وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية ١٢٧٤٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٩٥ - وزارة البريد والاتصالات ٩٥٠٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ٩٦ - وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

المجموع ٠٠٠ ٠٠٠ ١٧٤٥ دينار

معالي رئيس المجلس

الفصول ككل؟ موافقه.

نقطة نظام الأستاذ بسام

الدكتور بسام العموش

يا سيدي أنا أقترح ما نقرأ التفاصيل لأن المسألة صارت روتينية.

السيد المقرر : لا يجوز قانوناً.

معالي رئيس المجلس :

لا تحتاج إلى نقاش وهذه قضية محسومة دستورياً، السيد الشطي

السيد علي الشطي

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي النص الدستوري للمادة (١١٢) فقرة (٢) تقول :

يقترع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً.

طبعاً الموازنة العامة تشمل النفقات والإيرادات، ونحن وافقنا على فصول النفقات والآن المطلوب أن نقرأ فصول الإيرادات ونوافق عليها فصلاً فصلاً، وكان من الواجب أن نقرأ فصول الإيرادات قبل فصول النفقات، لأنه لا يجوز أن نقرّ النفقة قبل أن نوافق على الإيرادات التي يتم تمويلها من خلالها.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

جدول رقم (١) خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية (١٩٩٦)

الإيرادات المحلية

٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٢٢ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : المنح

٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٥ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

.. موافقه.

السيد المقرر مجموع الإيرادات الجاري ... ... ١٦٧٧ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ١ ـ النفقات الجارية

أ ـ الرزارات والدوائر الحكومية ٥٥٢٤٥١ دينار

معالي رئيس المجلس السيد علي الشطي

السيد علي الشطي

يا سيدي فيه خطأ وبدنا نصححه، قلنا بدنا نقرأ فصول الإيرادات كما قرأنا فصول النفقات. في الصفحة (٦) جدول رقم (٢) فصول الإيرادات، الفصل (١) الضرائب على الدخل والأرباح، الفصل (٢) الرسوم.

معالي رئيس المجلس

قرأ الإيرادات، السيد المقرر

السيد المقرر

معالي الرئيس ما ورد في صفحة (٦) هو تفصيل لما اقرأه الآن:

أ ـ الوزارات والدوائر الحكومية المدنية ٤١٨,٠٨٥,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر الأمن العام ٨٩٢٥٤٠٠٠ دينار.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه

السيد المقرر الدفاع المدني ٨٥١٢٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر الخدمات الطبية الملكية ٣٦,٦٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر ب ـ وزارة الدفاع ٢٨٣,٣٠٠,٠٠٠ دينار

القوات المسلحة ٢٨٣,٣٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ج ـ النفقات الأخرى ٤٦٨,٨٨٠,٠٠٠ دينار

١ ـ دعم المواد التموينية ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٢ ـ اغاثة النازحين ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٣ ـ النفقات الطارئة وأخرى ٤,٥٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٤ ـ فوائد القروض الداخلية ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٥ ـ فوائد القروض الخارجية ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٦ ـ التقاعد والتعويضات ١٨٩,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

تمت قراءة هذه النفقات

السيد المقرر : مجموع النفقات الجاري ١,٣٠٤,٦٣١,٠٠٠ دينار

وفر الموازنة الجارية ٣٧٢,٣٦٩ دينار

معالي رئيس المجلس مطروحة للمجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر : ٢ ـ الموازنة الرأسمالية

وفر الموازنة الجارية ٣٧٢,٣٦٩,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : الإيرادات الرأسمالية ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار

مجزئة على اقساط القروض المستردة ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

منح فنية لتمويل مشاريع انمائية ٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار

المجموع ٤٤٠,٣٦٩,٠٠٠ دينار

هكذا من الأصل

711
378
308

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : مجموع الإيرادات ١,٧٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٢ - مجموع النفقات الرأسمالية

أ - المشاريع الانمائية الممولة من الإيرادات ٢٨٩,٣٧٩,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ب - المشاريع الانمائية الممولة من القروض ١٥٠,٩٩٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : مجموع النفقات الرأسمالية ٤٤٠,٣٦٩,٠٠٠ دينار

مجموع النفقات بشكل عام ١,٧٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : موازنة التمويل المصادر

١ - القروض الخارجية ٣٨٣,١٩٠,٠٠٠

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٢ - أقساط القروض المعاد جدولتها ١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : مجموع مصادر موازنة التمويل ٤٨٦,١٩٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : الاستخدامات

أ - تسديد أقساط القروض ٢٧٠,٤٢٥,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ب - تخفيض جزء من العجز المتراكم من سنوات سابقة ١٢٥,٧٦٥,٠٠٠ دينار

مجموع الاستخدامات ٤٨٦,١٩٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

دكتور بسام نقطة نظام

الدكتور بسام العموش

شكراً معالي الرئيس

يعني ما أدري الملاحظة اللي أوردها الزميل الشطي، أن نقرأ النفقات ثم نقرأ الإيرادات، أنا أخشى أن يقال أن مجلس النواب الأردني أقرّ نفقات قبل أن يقر الإيرادات، أتمنى أن يعاد بحث موضوع النفقات من جديد.

معالي رئيس المجلس

استاذ بسام ما عندي مانع اعيدها وما عندي مانع إذا أردتم التصويت بالوقوف، ومستمر معكم إلى أن تقتنعوا بذلك، لكن القصد فقط أن نثير قضايا موضوع أخر، المجلس صوت على النفقات وعلى الإيرادات ووافق المجلس على النفقات والإيرادات وليس هناك قضية في هذه الموافقة، السيد المقرر.

السيد المقرر : جدول رقم (٢)

اجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية (١٩٩٦)

الإيرادات المحلية

١ - الضرائب على الدخل والأرباح ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٢ - الضرائب الجمركية ٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس مطروحة للمجلس ؟

موافقه.

السيد المقرر : ٣ - الضرائب الاضافية ١١٦,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٤ - الضرائب الأخرى ٢٨,٥٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٥ - الخصم ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٦ - الرسوم ١٥٧,٧٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٧ - البرق والبريد والهاتف ٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٨ - العوائد والأرباح ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ٩ - الفوائد المستردة ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ١٠ - الإيرادات المختلفة ٣٦,٨٠٠,٠٠٠ دينار

مجموع الإيرادات المحلية ١,٥٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ١١ - المنح المالية ١٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ١٢ - أقساط القروض المستردة ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : ١٣ - منح فنية لتمويل مشاريع انمائية ٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار

مجموع الإيرادات ١,٧٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

قرار اللجنة المالية

الموافقة بعد اضافة الفقرة (جـ) التالية :

.. يستخدم جزء من الوفر المتحقق من الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية. وللرواتب والأجور والعلاوات بمعنى اضافتها وهو مقترح.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ الدغمي

السيد عبدالكريم الدغمي

شكراً معالي الرئيس

اتمنى ان لا اكون مخطئ انا يصححني معالي وزير المالية أو سعادة المقرر، زيادة الموظفين التي قدمت بدل من (١/٥) وأصبحت من (١/١) قيل بتوصية من المجليس وقبلتها الحكومة، ان توفر الحكومة بطريق إداري (٢٪) من النفقات الجارية، هذه هي لتغطية الفرق في رواتب الموظفين أو في الزيادة في رواتب الموظفين، اما الوفر بشكل عام كما افهم انا الوفر في الموازنة العامة، فهو لدعم للمواد التموينية إلا إذا أراد معالي الوزير أن يجعل هذا الوفر وذاك وفراً كاملاً يعني الوفر بشكل مجمل لهذه القضايا اخشى على التوصية أن تذهب ادراج الرياح توصية (٢٪) من النفقات الجارية.

معالي رئيس المجلس معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

سيدي هذه لن تؤثر على تخفيض النفقات الجارية بـ (٢ ٪) بالعكس هذه التوصية تكمل تلك القضية بحيث أن الأموال التي ستوفر نتيجة لـ (٢ ٪) بالإمكان استعمالها لتمويل الرواتب والأجور العلاوات، ولا ارى هناك اية تناقض فني.

معالي رئيس المجلس : الفقرة (جـ) مطروحة ؟ موافقة.

المادة (٢) ككل؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

711
378
308

المادة ٣ : تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٤٨٦ ١٩٠ ...) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة.

قرار اللجنة المالية

المادة ٣ :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ : أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الإنمائية المتقاعد عليها للتمويل مشاريع محددة في القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتنفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج - إذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

قرار اللجنة المالية

المادة ٤ :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

الفقره (أ) الدكتور همام تفضل.

الدكتور همام سعيد

معالي الرئيس

هذه المادة حقيقية التي تتوقع منح عربية، والمعروف أن ما فيه منح عربية، فكان القضية هي في النهاية قروض أجنبية وكأنها حيلة للحصول

على القروض الأجنبية، لذلك الحقيقية أنا أقول اني ليست مع هذه المادة وأرى شطبها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

والله أنا بدي أشكر الأخ همام، عنصر الشك وارد لديه في كل بند حتى قال عنها حيلة، هبات ولا يوجد فيها قروض هبات ما تحققت لا حول ولا قوة إلاّ بالله، وأن تحققت هذا بابها وشكراً واقبلوا احترامي.

معالي الرئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

البند (ب) من المادة (٤) ينطبق عليه الآن المعونات والمنح التي ترد من العراق الشقيق، وبالتالي وجود هذا البند مفيد، أي فوائض ممكن أن تستعمل.

الفقرة (أ) تتكلم عن المنح والمساعدات المالية الخاصة بالمشاريع الإنمائية ولا علاقة لها بـ (ب).

الفقرة (جـ) التي تتكلم أنه إذا لم تتحقق الإيرادات فيمكن الحصول على قروض ميسرة، هذه محددة ومشروطة بحالات خاصة، ولا علاقة لها في (ب) و (أ).

معالي رئيس المجلس :

الفقـره (أ) موافقه؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (جـ) موافقه ؟ موافقه.

المادة (٤) ككل ؟ موافقه.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ : أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناءً على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية إذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - إذا أنيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الانفاق في الوزارة أو الدائرة او الجهة الرسمية الأخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العام.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح أي عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون إلاّ بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و - لا يجوز فتح حساب أمانات من المخصصات المرصودة لها في هذا القانون إلاّ بموافقة وزير المالية.

ز - يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته.

ح - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، إلاّ إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

قرار اللجنة المالية

المادة ٥ :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

الفقره (أ) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (جـ) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (د) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (هـ) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (و) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ز) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ح) موافقه ؟ موافقه.

المادة ككل ؟ موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦ : أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

قرار اللجنة المالية

المادة ٦ :

موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس : الفقره (أ) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه ؟ موافقه.

المادة ككل ؟ موافقه.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المـادة ٧ : لا يجـوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر إلاّ بقانون.

معالي رئيس المجلس : موافقه؟

موافقه.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المـادة ٨ : أ - يجـوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس.

كما لا يجوز نقل المخصصات إلى الرواتب أو الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

ج - لا يجوز نقل المخصصات إلى المواد (١٣٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينهما.

د - مع مراعاة أحكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أخرى أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ - يستثنى مجلس الأمة من أحكام الفقرات (أ، ب، ج، د).

قرار اللجنة المالية

موافقه كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس الفقره (أ) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ج) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (د) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (هـ) موافقه ؟ موافقه.

المادة ككل؟ موافقه.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المـادة ٩ : بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الأمة وفقاً لما يلي :

أ - لرئيس مجلس الأعيان إذا تعلق الإنفاق بمجلس الأمة ومجلس الأعيان.

ب - لرئيس مجلس النواب إذا تعلق الانفاق بمجلس النواب.

قرار اللجنة المالية

المادة (٩) موافقه بدون صياغتها بالنص التالي :

بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الأمة كل من :

أ - رئيس مجلس الأعيان إذا تعلق الأمر بمجلس الأمة ومجلس الأعيان.

ب - رئيس مجلس النواب إذا تعلق الأمر بمجلس الأمة ومجلس النواب.

معالي رئيس المجلس

المادة المطروحة للمجلس الكريم الفقره (أ) الأستاذ عبدالرؤوف : تفضل.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم

سيدي من منطلق فقط الصياغة القانونية، التعديل أورد ازدواجية في

الصلاحية، ان رئيس مجلس الأعيان يصرف من موزانة مجلس الأمة ورئيس مجلس النواب يصرف من الموازنة. وهذا يصنع ازدواجية في القرار أنا أفهم ما ذهب إليه الأخوة في اللجنة المالية، أنا اعتقد أن الأفضل أن يقال :

أ - رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب إذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة، رئيس مجلس الأعيان إذا تعلق بمجلس الأعيان، رئيس مجلس النواب إذا تعلق بمجلس النواب، فكانك قلت أن الانفاق على مجلس الأمة بتوقيع مزدوج، أما الأعيان فينفق رئيس مجلس الأعيان والنواب فينفق رئيس مجلس النواب، إنا اعتقد هذا ما هدف إليه الاخوان ولم يهدفوا أن كل منهما يصرف من ميزانية مجلس الأمة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، السيد المقرر

السيد المقرر

نثني هذا هو المقصود ونثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس السيد عبدالكريم الدغمي

الأستاذ عبدالكريم الدغمي

أنا مع هذا الاقتراح فقط يصبح ثلاث فقرات :

أ - رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب يعني (مجتمعين) إذا تعلق الأمر بمجلس الأمة.

ب - رئيس مجلس الأعيان إذا تعلق الأمر بمجلس الأعيان.

ج - رئيس مجلس النواب إذا تعلق الأمر بمجلس النواب.

يعني ثلاث فقرات (أ، ب، ج).

معالي رئيس المجلس

صدر المادة متفق عليه، لكن تصبح (أ) و(ب) و(ج) في الآلية الاقتراح مطروح للمجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠ : أ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) أجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين يشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الراسمالية إلاّ بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الراسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم وعلى أن يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

د - تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الراسمالية بإنتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات.

معالي رئيس المجلس : الفقره (أ) موافقه ؟ موافقه.

قرار اللجنة المالية

المادة ١٠ :

موافقه كما وردت في المشروع.

الفقره (ب) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (ج) موافقه ؟ موافقه.

الفقره (د) موافقه ؟ موافقه.

المادة ككل ؟ موافقه.

السيد المقرر المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١ : يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠)

في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الأنظمة الخاصة.

قرار اللجنة المالية

المادة ١١ : موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس : المادة المطروحة للمجلس ؟

موافقه.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢ : تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزء منه.

قرار اللجنة المالية

المادة ١٢ : موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس : موافقه ؟

موافقه.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.

المادة ١٣ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموزانة العامة مراقبة ومتابعة المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى.

المادة ١٣ : موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس : موافقه ؟

موافقه.

سأطرح التصويت على المشروع ككل، تفضل دكتور همام.

الدكتور همام سعيد

معالي الرئيس

الاقتراح الأبعد هو رد المشروع أو رد القانون، لذلك نرجو طرح هذا الاقتراح قبل الاقتراح الآخر.

معالي رئيس المجلس فيه اقتراح برد القانون، الدكتور عبدالله.

الدكتور عبدالله النسور

اولاً : فيه نظام داخلي وفيه عرف، احب اعرف في اي سنة من السنوات صوت على رد القانون اولاً.

نحن فرغنا للتو من بحث المواد (الثلاثة عشرة) ووافقنا عليها مادة مادة، ووفق التصويت المعتاد حين نفرغ من اي قانون ووافقنا على (١٣) مادة والآن نأتي ونقول بدنا نرد (١٣).

وارجو أن لا نفتح هذا العام هذا الأسلوب المستجد الذي أحترمه واحترم مقاصده بأن لا تصبح سنة مختلفة لأنك سيطلب منك تطبيقها في كل قانون قادم، بعد ما تخلص من مواده بدك تبدئ وتقول مين ضده، وهذا لم يكن قد حصل من قبل، ارجو رد الاقتراح من الزميل الكريم وعدم قبوله وشكراً.

معالي رئيس المجلس

يا سيدي انا قلت أن هناك اقتراح برد القانون لكن ليّ راي سابق ومسجل في هذا المجلس ومعروف في موضوع آلية رد القوانين، متى يطرح التصويت لرد القانون؟

يطرح التصويت في رد القانون عندما يدخل القانون قبولاً في هذا المجلس، يمكن اقتراح رد القانون وعدم البحث به.

بداية هذا القانون الموازنة جاءنا قبل كذا جلسة وطرحناه على المجلس أن يقبل بحث هذا القانون ويحيله إلى اللجنة المختصة، وهناك كان يمكن ان يطرح أيضاً رد القانون وعدم البحث به وهذا وارد الآن هناك آلية أخرى لرد القانون وهي تتم :

إذا لم يحصل القانون على أكثرية في التصويت، فيعتبر حكماً مردود، هذا موقف واضح وهذا موقف يحدده النظام.

ولذلك رد القانون هو ضمن هذه الآلية التصويتية، والآن نحن نطرح القانون بمجمله للتصويت من مع وبالتالي الآخرين بدهم يكونوا ضد.

711
378
308

من مع القانون ككل ؟ بالوقوف

وعد الأصوات

السيد الأمين العام : (٥٢) من (٧٣)

معالي رئيس المجلس

وبهذه النتيجة يقر قانون الموازنة العامة للدولة لسنة (١٩٩٦) وشكراً لكم جميعاً.

(انتهت الجلسة)

حكم خير	**المهندس سعد هايل السرور**
امين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس النواب

اللجنـــة المــاليـــة

لمجلس النواب الثاني عشر

الـدورة العاديـة الثالثـــة

توصيـــات اللجنـــة الماليــة المتعلقـــة بمشـــروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ والتي اقرها مجلس النواب

المستوى العام للأسعار :

١- ضرورة وجود مراقبة صارمة ومتواصلة لمنع رفع الأسعار.

٢- الطلب والإصرار على الحكومة بأن يكون صرف الزيادة التي اقرتها الحكومة من تاريخ ١٩٩٦/١/١ وليس من ١٩٩٦/٥/١ في خطاب الموازنة.

البطالة :

٣- تشكيل فريق عمل على المستوى الوطني لوضع صيغ وحلول مناسبة وقابلة للتنفيذ للتصدي لهذه المشكلة باسرع وقت ممكن وان اللجنة ترى أن إحداث ثلاثة الاف وظيفة في جدول التشكيلات ليس هو الحل إنما الحل يكون بإيجاد مزيد من فرص الإستثمار لإستقطاب حجم أكبر من العمالة.

دعم المواد التموينية :

٤- ضرورة إعادة النظر في توزيع البطاقات التموينية وسحبها من المقتدرين.

هذا من الأصل

711
378
308

٥- إيجاد وسائل عملية لمعرفة اعداد الثروة الحيوانية وحيازاتها وذلك بهدف إيصال الدعم لمربي الماشية وليس للتجار.

٦- التاكيد على الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ علما بان عدم تنفيذها بعد أن اقرها المجلس يعتبر مخالفا لقرارات وتوصيات المجلس

٧- تقديم كشف تفصيلي للمنح المقدمة لوزارة التخطيط ومصادرها والمستفيدين منها ودراسة إمكانية تضمينها لقانون الموازنة العامة وتضمينها لموازنة المستفيدين منها.

٨- خفض النفقات الجارية ما عدا الرواتب والأجور بنسبة ٢٪ من النفقات الواردة في الموازنة.

٩- مواصلة الجهود لتخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات المحلية بتحسين جبايتها وترشيد وضبط الإنفاق العام غير المبرر.

وزارة المالية:

١٠- تقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة لمجلس النواب خلال الربع الأول من كل عام ليتم إطلاع المجلس عليها اثناء إنعقاده.

١١- تسهيل الإجراءات الجمركية أمام المستثمرين وإختصار الروتين والبيروقراطية والعمل على وضع الأنظمة بشفافية عالية ووضوح يمكن المستثمرين من التعامل معها باريحية.

١٢- وضع أسس ومعايير محددة عند تعبئة وظائف الفئة الرابعة في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بحيث تتم التعيينات من قبل لجان تراعي المصلحة العامة والعدالة بين كافة المواطنين وحاجات المناطق.

١٣- العمل على مساواة الرواتب التقاعدية لموظفي الدولة الخاضعين لقانون الضمان الإجتماعي بالرواتب التقاعدية المدنية.

١٤- ضرورة تقديم مشروعي قانوني الجمارك وسوق عمان المالي إستكمالا لحزمة قوانين الإصلاح الإقتصادي.

وزارة التخطيط :

١٥- إعادة إحتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من حيث سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الأردني وتوزيعهم الجغرافي وإعطاء مزيد من الاهمية لجمع المعلومات الإحصائية فيما يتعلق بمستوى الأسعار والبطالة والتاكد من صحة المعلومات وإدخال اساليب حديثة جدية للقيام بعملية الإحصاء وإعادة النظر في أوزان واهمية السلع الداخلة في سلة السلع الإستهلاكية.

١٦- أجراء مسح احصائي دقيق لدخول الأسر الأردنية وذلك لتحديد مستحقي دعم المواد التموينية.

١٧- إعادة النظر في الحدود الدنيا لخطي الفقر المدقع والمطلق.

١٨- إجراء مسح ميداني شامل لكافة محافظات المملكة لتحديد الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية وخدمات البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك وضع خطة لتوجيه وتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات المختصة.

١٩- التاكيد على وزارة التخطيط بتوجيه التمويل إلى المشاريع المنتجة والهادفة لبناء إقتصاد وطني قوي وضمن أولويات المجتمع الأردني.

وزارة الأشغال العامة :

٢٠- إجراء مسح فني شامل لكافة طرق المملكة لوضع خطة لصيانة وإعادة إنشاء هذه الطرق وفق معايير وأولويات محددة للحفاظ على إستثمارات المملكة في هذا المجال والحد من إستحداث طرق جديدة.

٢١- إعتبار إنشاء وصيانة الطرق النافذة في المملكة من مسؤولية وزارة الأشغال العامة.

وزارة الصناعة والتجارة :

٢٢- وضع خطة عملية لزيادة وتوجيه الإستثمار نحو القطاعات الإقتصادية المختلفة المناسبة لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة وإستمرارية تطوير التشريعات التي تخدم هذا الهدف.

٢٣- العمل على إقامة مدن صناعية في كافة المحافظات والإسراع في إنجاز ما بدء به منها بما يساعد على تشجيع الإستثمار في مختلف مناطق المملكة.

٢٤- العمل على تسهيل إقامة المستثمرين بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العمل والتخلص من الروتين والبيروقراطية اللذان يشكلان عقبة في إستقطاب المستثمرين وذلك بموجب القوانين والأنظمة المرعية.

٢٥- ضرورة الإسراع في تقديم قانون حماية الإقتصاد الوطني وقانون الشركات وقانون منع الإحتكار بأسرع وقت ممكن.

وزارة النقل :

٢٦- معالجة أزمات نقل الركاب في مختلف مناطق المملكة من خلال تعزيز خطوط النقل وفتح باب المنافسة بين الشركات العاملة على نفس الخطوط وإلغاء الإحتكارات على الخطوط ووضع حد للشراء غير المشروع بالمتاجرة بخطوط الباصات وطبع التكسي.

وزارة العمل :

٢٧- ضرورة تنظيم سوق العمل ومراقبة العمالة الوافدة والتأكد من إلتزامها بالحصول على الإقامة وتصاريح العمل والتنسيق مع الحكام الإداريين في مختلف مناطق المملكة لتحقيق هذه الغاية.

٢٨- وضع آلية محددة لمنح تصاريح العمل وأذونات الإقامة من خلال التنسيق التام بين وزارة العمل ووزارة الداخلية.

٢٩- ضرورة تطبيق قانون العمل تطبيقا فعليا فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل وغيرها من الظروف التي إذا ما توفرت فإنها ستدفع العامل الأردني على العمل في المجالات التي لا تجذب العامل الأردني إليها.

٣٠- تكثيف الجهود الحكومية في مجال التدريب المهني والتوسع في تطوير وفتح مراكز جديدة مجهزة بالأجهزة والمدربين الأكفياء في مختلف مناطق المملكة بهدف توفير الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لمتطلبات الطموحات الإستثمارية وتحقيق النمو الإقتصادي بحيث يكون في كل محافظة مركز تدريب على الأقل من خلال خطة زمنية واقعية يشترك فيها القطاعان العام والخاص.

صندوق المعونة الوطنية :

٣١- إعادة النظر في قيمة المعونة الشهرية المقدمة وأسسها من الصندوق للأسر المحتاجة وبما يلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

٣٢ توسيع نشاط الصندوق وزيادة عدد المستفيدين منه بشكل عادل وعلى مختلف مناطق المملكة ورصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية.

صندوق التنمية والتشغيل :

٣٣- تسهيل إجراءات حصول المواطنين على قروض الصندوق للمشاريع الفردية والحد من العراقيل التي تعيق إمكانية الحصول على القروض دون التسبب في إهدار المال العام والتأكيد على توزيع هذه القروض بشكل عادل على مختلف مناطق المملكة.

مؤسسة الضمان الإجتماعي :

٣٤- تفعيل دور المؤسسة في التنمية الإقتصادية ومنحها مزيدا من الإستقلال المالي والإداري وإستخدام الأموال المتوفرة لديها في الإستثمار بما يساهم في تنمية الإقتصاد الوطني ويوفر لها مردودا يعينها على الوفاء بإلتزاماتها.

٣٥- إجراء دراسة جادة لتغطية المتقاعدين المشتركين بالضمان الإجتماعي بالتامين الصحي وذلك للذين لا يشملهم التامين الصحي ضمن المؤسسات التي يعملون بها.

وزارة الصحة :

٣٦- قيام الحكومة بوضع برنامج للتامين الصحي الشامل لسائر المواطنين وأن يبدأ هذا العام بتامين كل منهم تحت خط الفقر المطلق بما في ذلك عمال المياومة الدائمين في البلديات والقطاع العام على أن يتبع ذلك التامين الشامل لكافة المواطنين خلال ثلاث سنوات.

٣٧- ضرورة إنشاء مستشفى حكومي آخر في عمان بحيث يخفف من الضغط غير المعقول على مستشفى البشير.

وزارة المياه والري :

٣٨- مواصلة دعم مشاريع الوزارة في قطاع المياه والري وخصوصا السدود والحفائر والبدء في إنشاء مشاريع السدود في الوالة والموجب والتنور لتنمية منطقة الأغوار الجنوبية.

٣٩- مواصلة تحديث اجهزة وآليات مديرية الصيانة والتشغيل في سلطة وادي الأردن بما يكفل ديمومة منشآت الري في تقديم خدماتها للمزارعين بشكل دائم وبكلفة مقبولة.

٤٠- تسريع خطة وزارة المياه في إعادة هيكلة أجهزة الوزارة وسلطة وادي الأردن وسلطة المياه بهدف إنشاء هيكلية واحدة وقانون واحد لقطاع المياه وبما يكفل توحيد السياسات والجهود في هذا القطاع وإستيعاب الأفكار الجديدة لمشروع تطوير إخدود وادي الأردن.

٤١- تخلي سلطة وادي الأردن عن بعض مهامها المتعلقة بالوزارات الأخرى وأن توجه عنايتها إلى مناطق أخرى بحاجة إلى خدماتها ضمن قانونها.

٤٢- تفعيل أجهزة وطواقم الصيانة لإصلاح الاعطال بالسرعة الممكنة وتحديث شبكات المياه في مختلف مناطق المملكة وأن لا يتكفل المواطن بدفع الفاقد وتشديد الرقابة على مستغلي المياه بطرق غير مشروعة وأن تلتزم الحكومة بعدم رفع أسعار مياه الشرب.

٤٣- ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي لمناطق جنوب وشرق عمان لما لهذا المشروع من أهمية كبيرة تتعلق بصحة المواطنين ومنع تلوث البيئة.

وزارة الشباب :

٤٤- على الحكومة أن توفر المبالغ الضرورية لإنشاء النوادي بجميع أشكالها ونشر المكتبات في جميع محافظات المملكة.

توصيات عامة :

٤٥- ضرورة إيجاد الوسائل الكفيلة لتقليص الترهل والبيروقراطية في الجهاز الإداري في الدولة وزيادة إنتاجيته حيث أصبح هذا الترهل ظاهرة واضحة.

٤٦- ضرورة مطالبة الحكومة بزيادة إهتمامها بالقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الإختناقات التسويقية

التي يعاني منها المزارعون والتي ادت إلى تدني اسعار المنتوجات الزراعية بشكل حاد الحق بهم خسائر كبيرة ودراسة جدولة قروض المزارعين والنظر في إمكانية إعفاء صغار المزارعين من فوائد القروض كليا أو جزئيا.

٤٧- تحديث وتطوير قانون ديوان المحاسبة ليتماشى مع التطورات الإقتصادية والأساليب الحديثة في المراجعة والتدقيق وكذلك إعطائه الإستقلال المالي والإداري وشمول رئيسه بالحصانة الدائمة.

٤٨- ضرورة إعادة النظر في الجدوى من بقاء عدد من الوزارات حيث يمكن دمج بعض هذه الوزارات في وزارة واحدة مما سيوفر كثير من النفقات غير الضرورية.

٤٩- مواصلة دعم قواتنا المسلحة الباسلة سياج الوطن ودرعه وضمانة أمنه والأمن العام العين الساهرة على أمن الوطن والمواطن والدفاع المدني بكل ما تحتاجه هذه الأجهزة من معدات وإحتياجات فنية متطورة وكفاءاتٌ بشرية لضمان الأمن والإستقرار والطمأنينة اللازمة للتنمية الإقتصادية المتواصلة والسلامة الإجتماعية.

اللجنة المالية
لمجلس النواب

كشف بتوصيات اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ التي لم تنفذها الحكومة:

وزارة التخطيط :

١- عدم قبول أية شروط تمويلية ترجح مصالح الجهات الأجنبية على حساب مصالح الشركات الوطنية.

٢- قيام الأجهزة الإقتصادية والفنية التابعة لوزارة التخطيط لإجراء مسح ميداني (إقتصادي وإجتماعي) شامل لكل المحافظات ومناطق المملكة للوقوف على حقيقة الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية ومدى توفر البنية التحتية ليتم في ضوء ذلك توجيه وتشجيع الإستثمار في المشاريع الإقتصادية والإنتاجية المكثفة للعمالة بما يتلاءم وطبيعة وإمكانات كل منطقة على حدة. على أن تقدم الحكومة الحوافز المالية والتسهيلات المختلفة لرأس المال الوطني شريطة أن تستخدم العمالة المحلية في هذه المشاريع، وهذا يدفعنا إلى دعوة المسؤولين للوقوف ميدانيا على واقع المحافظات والمناطق الاقل حظا في التنمية اهمية خاصة، بما في ذلك ضواحي العاصمة عمان والمحافظات الجديدة.

وزارة الأشغال العامة :

١- ضرورة تحديد أولويات وطنية لمشاريع هذه الوزارة بما يتناسب وقدرتها على التنفيذ وبحيث يتم رصد المخصصات الكافية لإتمام هذه المشاريع بزمن قياسي وخصوصا مشاريع المناطق السياحية والإنتاجية وإجراء المناقلات المالية اللازمة لتحقيق ذلك.

٢- توصي اللجنة بأن تقوم الوزارة بتخصيص نسبة ثابتة من قيمة المشاريع القروية والزراعية لعمال المياومة، حتى لا تتآكل مخصصات المشاريع، والإلتزام بهذه النسبة.

وزارة المياه والري :

١- دعم الجهاز الإداري والفني بكفاءات علمية وإدارية ليتسنى سرعة البت في العطاءات وإحالتها ومراقبة تنفيذها.

٢- الحد من الروتين والبيروقراطية والتداخل بين هذه الوزارة ووزارة التخطيط وإيجاد الوسائل الإدارية الفاعلة لتحسين تحصيل الأموال المستحقة ووقف مظاهر التسيب وتخفيض نسبة الفاقد والحد من إستخدام المياه بدون مقابل في مختلف مناطق المملكة.

٣- إيلاء السدود العناية لتنمية المناطق الشفاغورية كالموجب والوالة والبحاث وعراق الأمير ووادي بني حماد وسيل الكرك ووادي شظيم دعما للإنتاج الزراعي.

وزارة الزراعة :

١- التأكيد على ضرورة الفصل بين عمليتي الإنتاج الزراعي من جهة وعمليات التسويق بمراحله المختلفة والتصنيع من جهة اخرى. وان تقوم الحكومة بتاسيس شركة مساهمة عامة، بمساهمة بعض المؤسسات الحكومية، بحيث تقوم هذه الشركات بإبرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء إحتياجات السوق المحلي والتصدير، وتوفير مدخلات العملية الإنتاجية بافضل النوعيات وبكلف مناسبة، ومن ثم إستلام الناتج من باب المزرعة، والقيام بعمليات التصنيف والتدريج والتوضيب للسوق المحلي وللتصنيع في مرحلتيه (الأولى والثانية) وللتصدير،

باقصر الطرق وذلك لتامين الربحية المناسبة والمستقرة للمزارع وتقديم السلع الزراعية للمواطن بأسعار مناسبة.

٢- إحياء مشروع بنك العبوات الزراعية بما يمكن من تخفيض الأعباء المادية على المنتجين.

وزارة الصناعة والتجارة :

١- تقديم مشروع قانون الشركات المحدث إلى المجلس في النصف الأول من العام ١٩٩٥.

٢- ضرورة إستكمال إقامة معرض عمان الدولي وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك لأهمية هذا المعرض في ترويج المنتجات الأردنية باسلوب حضاري وإطلاع المنتج والمستهلك الأردني على خبرات ومنتجات الدول الاخرى علما بان الأسباب التي قدمتها هذه الوزارة لعدم إستكمال المشروع هي اسباب غير مقنعة ويمكن تجاوزها بسهولة.

٣- على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة ومعالجة اوضاع الشركات المتعثرة والتي تثمنها اللجنة إلا انه من الضروري أن يتم التعامل مع الحلول المطروحة لمعالجة أوضاع هذه الشركات وفق مصلحة الوطن والمواطن لا على حساب مسايرة مواقع القوى في هذه الشركات.

وزارة الطاقة والثروة المعدنية :

١- أن تولي الحكومة اهمية خاصة لإعادة تنظيم العلاقة مع شركة مصفاة البترول الأردنية بما يضمن رفع كفاءة أداء جهازها الإداري وتحسين مستوى الإنتاج الفني للمشتقات النفطية المختلفة وزيادة قدرة التخزين في مختلف محافظات المملكة وتامين إحتياجات المواطنين من المحروقات في أماكن تواجدهم

وبالوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة تمشيا مع عقد الإمتياز مع إعادة النظر في هذا العقد بما يضمن قيام الشركات بأعمالها وفق الأسس التجارية المعتمدة.

وزارة البريد والإتصالات :

١- تنوه اللجنة إلى إرتفاع كلفة خدمة الإتصالات الهاتفية على المواطنين وتدعو إلى تطبيق العدالة في توزيع الهواتف وأجور المكالمات في المنطقة الواحدة وحصر تركيب الهواتف مقابل مضاعفة الرسوم في أضيق نطاق ممكن. وأن تعطى الأولوية والتوسعات المستقبلية للمناطق التي تفتقر إلى الخدمة الهاتفية.

٢- إعادة النظر في كلفة الإشتراك وأجور المكالمات الهاتفية في الريف والبادية بشكل يتناسب والتكاليف الحقيقية وبما يضمن حسن توزيع مكاسب التنمية.

وزارة السياحة والآثار :

١- تطوير التعليم والتدريب الفندقي وتوسيع نشاطه وإيجاد الحوافز المناسبة لحفز القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال.

وزارة التعليم العالي :

١- تحويل كليات المجتمع التي تسهم في زيادة البطالة بوضعها الراهن إلى كليات مهنية ترفد سوق العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة، وتوجيه البعثات الحكومية إلى هذه الكليات، لحفز الشباب نحو التعليم المهني.

٢- دعم الجامعات الأردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة على مستوى رفيع، وتحسين مناهجها التعليمية، وتوسيع طاقاتها الإستيعابية مع إيلاء اهمية خاصة لجامعة مؤتة، وآل البيت لخصوصيتهما وعدم إكتمال بنيتهما التحتية.

٣- تامين المخصصات اللازمة لإيفاد بعثات علمية في إختصاصات فنية وإدارية متقدمة إلى جامعات متميزة لإعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة.

٤- في ضوء مراجعة اللجنة لواقع الجامعات الأهلية ومخرجاتها، تجد أن نوعية إختصاصات خريجيها لا تنسجم ومتطلبات التنمية. لذا توصي اللجنة بعدم إعطاء تراخيص جديدة لجامعات أهلية ذات مناهج تقليدية، لا تخدم متطلبات الإقتصاد الوطني بإستثناء التراخيص للجامعات التي تعتمد مناهج وتخصصات متميزة، وأساتذة مختصين من سوية عالية لتلبية إحتياجات الوطن المستقبلية.

المؤسسة الأردنية للإستثمار :

١- توصي اللجنة بان تقوم الحكومة ومن خلال المؤسسة الأردنية للإستثمار بتوجيه بعض إستثماراتها نحو إقامة مبان حكومية في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى دعم مشروع الإسكان الوطني للموظفين، وتامين التمويل اللازم من خلال بيع بعض إستثماراتها وإستغلال الموارد لتمويل المباني الحكومية والإسكان الوطني.

التعويضات :

١- توصي اللجنة أن تولي الحكومة اهمية خاصة لتحصيل التعويضات المستحقة سواء للحكومة ومؤسساتها او للمواطنين الناجمة عن أحداث حرب الخليج وذلك من خلال المتابعة الحثيثة مع الجهات المعنيه أسوة بالدول الأخرى التي حصلت على تعويضاتها.

وزارة التنمية الإدارية :

١- تؤكد اللجنة على التوصيات السابقة المتعلقة بتطوير الجهاز الإداري وتحديثه ومحاربة المحسوبية والروتين والترهل ورفد الأجهزة الحكومية بالكفاءات والقدرات والخبرات العلمية والإدارية اللازمة والمحافظة على ما هو موجود منها من خلال تعديل نظام العلاوات ليشمل هذه الفئة وخصوصا حملة الشهادات العلمية.

توصيات أخرى :

١- توصي اللجنة دراسة أوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين بهدف تحسين مستوى معيشتهم من خلال تنفيذ برنامج الإسكان الوطني.

التعديلات التي ادخلها مجلس النواب
على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

المادة (٢)

إضافة فقرة برقم (ج) كما يلي:

ج- يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز المترتب على دعم المواد التموينية والرواتب والأجور والعلاوات.

المادة (٩)

المادة صياغتها على النحو التالي:

المادة ٩: بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الأمة كل من:

أ- لرئيسي مجلسي الأعيان والنواب إذا تعلق الأمر بمجلس الأمة.

ب- لرئيس مجلس الأعيان إذا تعلق الأمر بمجلس الأعيان.

ج- لرئيس مجلس النواب إذا تعلق الأمر بمجلس النواب.